

Distr.: General
6 August 2020
Arabic
Original: English

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

البرازيل*

[تاريخ الاستلام: 30 نيسان/أبريل 2020]

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-10471(A)



* 2 0 1 0 4 7 1 *

أولاً - معلومات عامة عن الدولة

ألف - الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1^٤ الخصائص الديمغرافية

- 1- تنقسم البرازيل إلى خمس مناطق رئيسية (الشمال والشمال الشرقي والغرب الأوسط والجنوب الشرقي والجنوب) ذات خصائص ديموغرافية ومناخية وثقافية واجتماعية متنوعة للغاية.
- 2- ووفقاً لآخر تعداد وطني للسكان أجري في عام 2010، بلغ عدد سكان البرازيل 190 755 799 نسمة. وتشهد سلسلة التعدادات في البرازيل على حدوث زيادات متتالية في عدد السكان، الذي زاد 20 مرة تقريباً منذ أول تعداد أُجري في البلد في عام 1872. وبالمقارنة مع نتائج تعداد عام 2000، زاد عدد سكان البرازيل بنسبة 12,3 في المائة، أي بمعدل نمو سنوي قدره 1,17 في المائة، وهو أدنى معدل لوحظ في السلسلة قيد الدراسة.

الجدول 1

السكان المقيمون والمتوسط الهندسي لمعدل النمو السنوي. البرازيل، من عام 1980 إلى عام 2010

	2010	2000	1991	1980	
مجموع السكان	190 755 799	169 799 170	146 825 475	119 002 706	
متوسط معدل النمو السنوي	1,17	1,64	1,93	*2,48	

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، التعداد السكاني 2010/1980.

* بالمقارنة مع مجموع السكان المبلغ عنه في عام 1970، الذي بلغ 93 139 037 نسمة.

- 3- وفقاً لبيانات المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، بلغ عدد سكان البرازيل في آب/أغسطس 2017، حسب التقديرات، 207,660,929 مليون نسمة.

- 4- وأكد تعداد عام 2010 اتجاهًا نحو انخفاض العدد المطلق للمواليد في البلد. وانخفض مجموع معدل الخصوبة من 2,38 طفل لكل امرأة في عام 2000 إلى 1,95 في عام 2010. وبالإضافة إلى ذلك، ففي الفترة من عام 2000 إلى عام 2010، أصبحت النساء اللاتي يلدن أكبر سنًا في المتوسط، فانخفضت نسبة الأمهات اللاتي تقل أعمارهن عن 20 سنة من 23,5 في المائة إلى 19,3 في المائة وارتفع عدد الأمهات اللاتي يبلغن من العمر 30 عاماً أو أكثر من 22,5 في المائة إلى 27,9 في المائة.

- 5- وعرف إجمالي معدل المواليد، بدوره، خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2015، اتجاهًا تنازلياً إذ انخفض من 20,3 إلى 14,2.

الجدول 2

إجمالي معدل المواليد (لكل 1 000 نسمة). البرازيل، والمناطق، والوحدات الاتحادية، من عام 2000 إلى عام 2015

	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
البرازيل	14,2	14,5	14,8	15,1	15,5	15,8	16	16,3	16,6	17	17,5	17,9	18,2	18,7	19,5	20,3

المصدر: مكتب التنسيق العام للمعلومات والتحليلات الوبائية لأمانة المراقبة الصحية التابعة لوزارة الصحة، البحث النشط والموقع الشبكي للمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء "البرازيل في سطور".

* الأرقام المقدره لعام 2011.

6- وأظهر إجمالي المعدل الوفيات، بدوره، انخفاضاً في الفترة من عام 2000 إلى عام 2006، وحافظ على مستواه حتى عام 2015، كما هو مبين أدناه.

الجدول 3

إجمالي معدل الوفيات العام (لكل 1 000 نسمة). البرازيل، والمناطق، والوحدات الاتحادية، من عام 2000 إلى عام 2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
6,1	6,1	6,0	6,0	6,0	6,0	6,1	6,1	6,1	6,1	6,2	6,3	6,4	6,4	6,6	6,7

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، التوقعات السكانية في البرازيل في عام 2013، والبرازيل في سطور.

7- وفيما يتعلق بتوزيع سكان البرازيل حسب محل إقامتهم، مر البلد على مدى الستين سنة الماضية بعملية توسع حضري قصوى. وفي عام 2000، زاد عدد سكان الحضر بما يقرب من 23 مليون نسمة. وفي عام 2010، كان 84 في المائة من سكان البرازيل يعيشون في مستوطنات حضرية.

الجدول 4

تركيب مجموع السكان في التعدادات السكانية. البرازيل، من عام 1980 إلى عام 2010

2010		2000		1991		1980	
بالنسبة المئوية	المجموع	بالنسبة المئوية	المجموع	بالنسبة المئوية	المجموع	بالنسبة المئوية	المجموع
	190 755 799		169 590 693		146 917 459		121 150 573
	٪84		٪81		٪75		٪68
	160 925 792		137 755 550		110 875 826		82 013 375
	٪16		٪19		٪25		٪32
	29 830 007		31 835 143		36 041 633		39 137 198

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، التعداد السكاني لعام 2010.

8- وفيما يتعلق بالكثافة السكانية، لوحظ التطور التالي في جميع التعدادات الوطنية.

الجدول 5

الكثافة السكانية في التعدادات السكانية. البرازيل، من عام 1960 إلى عام 2010

2010	2000	1991	1980	1970	1960
22,43	19,92	17,26	14,23	11,10	8,34

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، التعدادات السكانية للأعوام 1960 و1970 و1980 و2000 و2010.

9- وفيما يتعلق بنسبة سكان البرازيل حسب نوع الجنس، أظهر تعداد عام 2010 أن هناك 96 رجلاً لكل 100 امرأة، مما يعني زيادة في عدد النساء قدرها 3 941 819 امرأة مقارنة بمجموع عدد الرجال. وقد لوحظت هذه النسبة في جميع مناطق البلد، باستثناء المنطقة الشمالية، حيث يزيد عدد الذكور عن عدد الإناث من السكان.

الجدول 6

تركيب مجموع السكان المقيمين، حسب نوع الجنس. البرازيل، من عام 1991 إلى عام 2010

2010		2000		1991		
بالنسبة المئوية	المجموع	بالنسبة المئوية	المجموع	بالنسبة المئوية	المجموع	
٪48,97	93 406 990	٪49,22	83 576 015	٪49,37	72 485 122	الرجال
٪51,03	97 348 809	٪50,78	86 223 155	٪50,63	74 340 353	النساء

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، التعداد السكاني لعام 2010.

10- وفيما يتعلق بالهيكل السكاني حسب نوع الجنس والفئات العمرية، كانت نسبة الفئات العمرية الأصغر سناً حتى سن 25 سنة، في عام 2010، أقل في مجموع السكان عما كانت عليه في عام 2000. وزادت النسب المئوية للفئات العمرية الأخرى في العقد الماضي. وبناءً على ذلك، يُعزى النمو المطلق لسكان البرازيل، بين عامي 2000 و2010، أساساً إلى نمو السكان البالغين، مع التركيز على زيادة النسبة المئوية للسكان المسنين.

الجدول 7

تركيب مجموع السكان المقيمين، حسب نوع الجنس والفئة العمرية. البرازيل، من عام 1991 إلى عام 2010

النسبة المئوية			المجموع			الفئة العمرية
2010	2000	1991	2010	2000	1991	
10,70	13,00	14,30	17 284 703	17 811 833	16 092 194	الرجال من 10 سنوات إلى 19 سنة
10,60	10,90	11,40	17 086 455	14 862 766	12 890 684	من 20 إلى 29 سنة
8,94	9,00	8,86	14 485 258	12 320 626	9 995 546	من 30 إلى 39 سنة
7,41	6,81	6,06	12 012 693	9 328 845	6 839 786	من 40 إلى 49 سنة
5,40	4,38	4,02	8 738 383	5 999 884	4 534 941	من 50 إلى 59 سنة
3,25	2,77	2,67	5 257 992	3 787 425	3 014 225	من 60 إلى 69 سنة
2,40	2,00	1,67	3 892 197	2 740 205	1 879 763	70 سنة أو أكثر
10,40	12,80	14,20	16 869 220	17 491 139	15 969 905	النساء من 10 سنوات إلى 19 سنة
5,32	5,91	6,06	8 613 199	8 094 476	6 838 280	من 20 إلى 24 سنة
5,34	5,14	5,72	8 644 127	7 033 192	6 458 451	من 25 إلى 29 سنة
9,36	9,48	9,32	15 147 549	12 969 295	10 526 994	من 30 إلى 39 سنة
7,92	7,26	6,35	12 830 450	9 944 567	7 157 396	من 40 إلى 49 سنة
5,98	4,76	4,33	9 680 371	6 514 747	4 879 560	من 50 إلى 59 سنة
3,76	3,22	3,01	6 098 083	4 404 173	3 397 427	من 60 إلى 69 سنة
3,3	2,63	2,12	5 340 618	3 607 185	2 384 426	70 سنة أو أكثر

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، التعداد السكاني لعام 2010.

11- ووفقاً لبيانات عام 2015، يبلغ إجمالي نسبة الإعالة حالياً 54,7. ومن المتوقع أن يحدث نمو كبير في العقود القادمة فيما يخص نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة أو أكثر. وفي عام 2010، بدأ المؤشر البرازيلي يقترب من الأرقام المتوقعة للبلدان المتقدمة النمو. وفي عام 2015، بلغت النسبة المقدرة 11,7 في المائة، مع توقعات بزيادة المؤشر إلى 23,5 في المائة حتى عام 2039.

الجدول 8

نسبة الشباب والمسنين ونسبة الإعاقة الإجمالية ومعدل الشيخوخة. البرازيل، 2015

البرازيل	نسبة الإعاقة		
	الشباب	المسنون	المجموع
	نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة أو أكثر		
	32,5	22,2	54,7
			11,7

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعام 2015.

12- وفيما يتعلق بتوزيع سكان البرازيل حسب اللون أو العرق، يتألف معظم السكان من السمر (البردوس) والسود. وهناك اختلاف كبير في هذا التكوين في جميع أنحاء المناطق المختلفة من البلد.

الجدول 9

السكان المقيمون حسب اللون أو العرق. البرازيل، من عام 1991 إلى عام 2010

اللون أو العرق	1991		2000		2010	
	المجموع	النسبة المئوية للمجموع	المجموع	النسبة المئوية للمجموع	المجموع	النسبة المئوية للمجموع
المجموع	146 815 815	100	169 872 856	100	190 755 799	100
الأبيض	75 704 922	51,56	91 298 042	53,74	90 621 281	47,51
الأسود	7 335 130	5	10 554 336	6,21	14 351 162	7,52
الأصفر	630 658	0,43	761 583	0,45	2 105 353	1,1
أسمر	62 316 085	42,45	65 318 092	38,45	82 820 452	43,42
السكان الأصليون	294 148	0,2	734 127	0,43	821 501	0,43
غير المعلن	534 872	0,36	1 206 675	0,71	36 051	0,02

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، التعداد السكاني لعام 2010.

13- وفيما يتعلق بالسكان الأصليين، كان تعداد عام 2010 أول من حقق في عدد إثنيات السكان الأصليين، حيث وجد ما مجموعه 305 إثنيات. وتعدّ جماعة تيكونا أكبر جماعة إثنية في البرازيل، حيث تمثل 6,8 في المائة من السكان الأصليين في البلد.

14- وأشار تعداد عام 2010 أيضاً إلى أن الأسر المعيشية البرازيلية تتألف من 3,3 مقيمين في المتوسط، وهو ما يقل عن متوسط عام 2000 الذي كان يبلغ 3,8. وفيما يتعلق بتركيب الترتيبات الأسرية على أساس الشخص المرجعي حسب نوع الجنس، حدثت كذلك زيادة في نسبة النساء اللاتي يرأسن وحدات أسرية من عام 2004 إلى عام 2014. وبالنسبة للوحدات التي يشكلها الأزواج الذين لديهم أطفال، ارتفعت نسبة النساء اللاتي يرأسن أسراً من 3,6 في المائة إلى 15,1 في المائة؛ وأما الوحدات التي يشكلها أزواج دون أطفال، فقد ارتفعت من 3,4 في المائة إلى 10,9 في المائة. وفي الأسر المكونة من والد وحيد، كانت النساء دائماً هن الأغلبية.

الجدول 10

النسبة المئوية لتوزيع الترتيبات الأسرية التي تضم أطفالاً يقيمون في مساكن خاصة، حسب نوع الترتيب ونوع جنس الشخص المرجعي. البرازيل، من عام 2004 إلى عام 2014

	والدون الوحيدون الذين لديهم أطفال		الأزواج الذين لديهم الأطفال		الأزواج الذين ليس لديهم أطفال	
	رجل	امرأة	رجل	امرأة	رجل	امرأة
2004	3,1	3,6	67,7	3,4	48,0	25,6
2014	3,4	15,1	54,9	10,9	40,4	26,6

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعام 2015.

2° الخصائص الاقتصادية

15- لقد شهدت البرازيل في العقود الأخيرة عملية نمو وتوطيد اقتصادي هامة. وبعد فترة تميزت بارتفاع معدلات التضخم في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، طبق البلد، في عام 1994، برنامج "بلانو ريال" الذي أنشأ معياراً نقدياً جديداً.

16- وبدأت عملية النمو الاقتصادي والاستقرار هذه تشكل قواعد متينة خلال العقد الأول من هذه الألفية، عندما زاد البلد حجم احتياطياته الدولية واعتمد تدابير للاستقرار والشفافية في المجالين المالي والسياسي.

17- وبفضل نجاح تدابير الاقتصاد الكلي المعتمدة، تمكّن البلد من التحول، خلال السنوات القليلة الماضية، إلى أحد أقوى الاقتصادات في العالم؛ فبلغ المركز السادس في التصنيف العالمي في عام 2011. وفي عام 2017، توقع صندوق النقد الدولي أن يحقق البرازيل مرة أخرى ثامن أعلى ناتج محلي إجمالي في العالم.

18- وفي عام 2016، كان قطاع الخدمات مسؤولاً عن 73,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي، يليه القطاع الصناعي، الذي كان مسؤولاً عن 21,2 في المائة، في حين مثل القطاع الزراعي 5,5 في المائة. وفي قطاع الخدمات، كانت التجارة والإدارة العامة والصحة والتعليم تمثل 12,5 في المائة و17,5 في المائة، على التوالي، وذلك أقل من فئة الخدمات المتنوعة فقط.

19- وفي القطاع الزراعي، تتمثل المنتجات الرئيسية التي يصدرها البلد في: فول الصويا، واللحوم، ومنتجات الغابات، والبن، والإيثانول، والسكر. ويقوم القطاع الصناعي بدوره على تصنيع منتجات النسيج والأحذية والمواد الكيميائية والأسمنت والأخشاب وركاز الحديد والقصدير والصلب والطائرات والمركبات وقطع غيار السيارات، من بين آلات ومعدات أخرى. ويركز قطاع الخدمات أساساً على خدمات النقل، وخدمات المعلومات، والسمسة المالية والتأمينية، وخدمات العقارات والإيجار، والإدارة العامة.

مؤشرات الاقتصاد الكلي

20- يبين الجدول أدناه تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في البرازيل في الفترة من عام 2000 إلى عام 2015.

مؤشرات الاقتصاد الكلي. البرازيل، من عام 2000 إلى عام 2015

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بأسعار 2015	التغير (بملايين الدولارات)	المدخل القومي الصرف (بالدولارات المتحدة)	متوسط سعر الإجمالي المحلي (بالدولارات المتحدة)	الناتج المحلي الإجمالي بآلاف دولارات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بآلاف دولارات	نمو الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية (بالنسبة العالمية المتوقعة)	نمو الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية (بالنسبة للأسعار الجارية)
2000	3 916 915	4,4	1 146 893	1,83	655 707	3,780	4,39	4,1
2001	3 971 356	1,4	1 256 632	2,35	559 563	3,181	1,966	0,7
2002	4 092 620	3,1	1 425 886	2,92	508 101	2,850	2,163	0,6
2003	4 139 310	1,1	1 644 806	3,07	559 465	3,097	2,881	1,9
2004	4 377 733	5,8	1 883,017	2,92	669 340	3,659	4,449	6,0
2005	4 517 914	3,2	2.085.653	2,43	892 033	4,818	3,848	4,5
2006	4 696 913	4,0	899-310-2	2,17	1 107 131	5,910	4,338	5,4
2007	4 982 009	6,1	2.606.535	1,94	1 396 797	7,373	4,26	5,7
2008	5 235 803	5,1	2.960.429	1,83	1 693 147	8,841	1,829	4,0
2009	5 229 215	-0,1	327-175-3	1,99	1 672 625	8,643	-1.704	-1.2
2010	5 622 882	7,5	3.822.332	1,76	2 209 751	11,304	4,327	6,3
2011	5 842 693	3,9	773-300-4	1,67	2 612 855	13,237	3,117	4,7
2012	5 954 755	1,9	4.649.425	1,95	2 459 022	12,342	2,413	2,9
2013	6 134 207	3,0	5.079.831	2,34	2 461 436	12,243	2,535	2,9
2014	6 140 597	0,1	786-434-5	2,66	2 415 916	11,914	2,727	1,1
2015	5 904 331	-3.8	6.001.000	3,90	1 768 770	8,651	2,717	-

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء ووزارة الاقتصاد.

* بيانات من 2010 إلى 2015، استناداً إلى البيانات الأولية للحسابات الوطنية الفصلية البرازيلية.

21- وتذبذب التضخم على مدى العقد الماضي، كما يُلاحظ في بيانات المؤشر الوطني الموسع لأسعار الاستهلاك، الذي يقيس تغير التكلفة المعيشية للأسر التي يتراوح دخلها الشهري بين 1 و 40 من الحد الأدنى الشهري للأجور.

الجدول 12

التغير المتراكم (بالنسبة المئوية) للمؤشر الوطني الموسع لأسعار الاستهلاك. البرازيل، من عام 2000 إلى عام 2016

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الحقيقي
المؤشر العام	5,69	3,14	4,46	5,90	4,31	5,91	6,50	5,84	5,91	6,41	10,67	6,29	463,22

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء والنظام الوطني لمؤشر أسعار الاستهلاك.

22- وكانت صناعة الأغذية والمشروبات مسؤولة عن الضغط على المؤشر الوطني الموسع لأسعار الاستهلاك، تليها نفقات الإسكان والنقل.

الجدول 13

المؤشر الوطني الموسع لأسعار الاستهلاك المتراكم في عام 2016 ومتوسط وزن مجموعات المنتجات والخدمات في تكوين المؤشر الوطني الموسع لأسعار الاستهلاك. البرازيل، عام 2016

المجموعة	المؤشر الوطني الموسع لأسعار الاستهلاك المتراكم لعام 2016	متوسط المؤشر الوطني الموسع لأسعار الاستهلاك لعام 2016
الأغذية والمشروبات	8,62%	25,83
الإسكان	2,85%	15,37
أدوات منزلية	3,41%	4,18
الملابس	3,55%	5,96
النقل	4,22%	17,95
الصحة والعناية الشخصية	11,04%	11,62
النفقات الشخصية	8,00%	10,73
التعليم	8,86%	4,65
الاتصالات	1,27%	3,70

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء والنظام الوطني لمؤشر أسعار الاستهلاك.

23- وأظهرت الديون الخارجية والديون الحكومية التطور التالي من عام 2000 إلى عام 2015، وفقاً لبيانات البنك المركزي.

الجدول 14

الدين الخارجي ودين القطاع العام. البرازيل، من عام 2000 إلى عام 2015

السنة	الدين الخارجي (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	صافي ديون القطاع العام (بملايين الريالات البرازيلية)
2000	236 156	563 163
2001	226 067	677 431
2002	227 689	892 292
2003	235 414	932 138
2004	220 182	982 509

صافي ديون القطاع العام (بملايين الريالات البرازيلية)	الدين الخارجي (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	السنة
1 040 046	187 987	2005
1 120 053	199 372	2006
1 211 762	240 495	2007
1 168 238	262 910	2008
1 362 711	277 563	2009
1 475 820	351 941	2010
1 508 547	404 117	2011
1 550 083	441 667	2012
1 626 335	312 517	2013
1 883 147	352 684	2014
2 136 888	334 636	2015

المصدر: المصرف المركزي البرازيلي.

3' الخصائص الاجتماعية

النموذج البرازيلي للحماية الاجتماعية والارتقاء الاجتماعي

24- أنشأ الدستور الاتحادي البرازيلي لعام 1988 إطاراً قانونياً هاماً. وهو يؤكد من جديد حماية الحقوق الأساسية ويوسع نطاقها، ويوفر أساساً متيناً لبناء نظام للرعاية الاجتماعية تدعمه مبادئ التغطية والمساعدة للجميع، القائمة على أساس الرفاه الشامل والمواطنة، بهدف توفير الحماية والاستقلال للأفراد.

25- ويشمل نظام الحماية الاجتماعية والارتقاء الاجتماعي في البرازيل شبكة واسعة من السياسات والبرامج والخدمات الاجتماعية التي تهدف إلى ضمان ظروف معيشية أفضل للسكان.

الإنفاق الاجتماعي

26- حظي الإنفاق الاجتماعي الاتحادي بأولوية كبيرة على مدى العقدين الماضيين. ويشمل هذا المفهوم جميع نفقات الحكومة الاتحادية في مجال الضمان الاجتماعي العام، واستحقاقات الموظفين العموميين، والصحة، والمساعدة الاجتماعية، والأغذية والتغذية، والإسكان والتخطيط الحضري، والصرف الصحي، ودعم العمل والدخل، والتعليم، والتنمية الزراعية، والثقافة.

27- وزاد حجم الموارد المخصصة للسياسات الاجتماعية الاتحادية بالقيمة المطلقة والنسبية على السواء بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي. وخلال الفترة من عام 2002 إلى عام 2015، عرف الإنفاق الاجتماعي الاتحادي زيادة بنسبة 3,1 نقطة مئوية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفع من 12,6 في المائة إلى 15,7 في المائة. واعتمد الكونغرس الوطني مؤخراً إصلاحاً شاملاً للضمان الاجتماعي لتحقيق توازن بين النفقات الاجتماعية.

الجدول 15

الإنفاق الاجتماعي الاتحادي، والنتائج المحلي الإجمالي، والإنفاق الاجتماعي الاتحادي/النتائج المحلي الإجمالي، والمؤشر الوطني الموسع لأسعار الاستهلاك. البرازيل، من عام 2002 إلى عام 2015

السنة	الإنفاق الاجتماعي الاتحادي (بالنسبة المئوية)	النتائج المحلي الإجمالي* (بملايين الريالات البرازيلية)	الإنفاق الاجتماعي الاتحادي/النتائج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
2002	60	1 425 886	12,6
2003	64	1 644 806	12,4
2004	64	1 883 017	12,8
2005	64	2 085 653	13,4
2006	64	2 310 899	13,6
2007	64	2 606 535	13,6
2008	62	2 960 429	13,3
2009	66	3 175 327	14,4
2010	65	3 822 332	14,0
2011	66	4 300 773	14,0
2012	68	4 649 425	14,5
2013	69	5 079 831	14,6
2014	68	5 434 786	15,2
2015	67	6 001 000	15,7

المصدر: وزارة الاقتصاد والمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء؛

* بيانات الفترة من 2010 إلى 2015، استناداً إلى البيانات الأولية للحسابات الوطنية الفصلية البرازيلية. 28- وعرف الإنفاق الاجتماعي الاتحادي نمواً قوياً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2008 و2009 (من 13,3 في المائة إلى 14,4 في المائة)، تلتها فترة استقرار في عامي 2010 و2011 (ظل عند 14,0٪)، ثم تلا ذلك نمو هام آخر في الفترة من عام 2013 إلى عام 2015 (بلغ في المائة).

29- وبالنظر إلى نسبة هذا النمو حسب المجال، فقد عرف الضمان الاجتماعي زيادة بنسبة 1,3 في المائة، في كانت هذه الزيادة في المساعدة الاجتماعية (تحويلات الدخل) وفي التعليم والثقافة بنسبة 1,0 في المائة، أي بزيادة قدرها 4,7 نقطة مئوية في الإنفاق الاجتماعي الاتحادي، من عام 2002 إلى عام 2015.

الجدول 16

مسار الإنفاق الاجتماعي الاتحادي حسب مجال التشغيل بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي. البرازيل، من عام 2002 إلى عام 2015

مجالات التشغيل	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2005	2006	2011	2012	2013	2014	2015
المساعدة الاجتماعية	0,5	0,6	0,8	0,9	1,0	1,0	1,0	1,3	1,3	1,3	1,4	1,5	1,5	1,5
التعليم والثقافة	1,7	1,6	1,5	1,6	1,6	1,7	1,8	2,0	2,1	2,2	2,3	2,3	2,6	2,7
النظيم الزراعي	0,2	0,2	0,3	0,3	0,3	0,3	0,2	0,2	0,1	0,2	0,1	0,1	0,1	0,2
العمل والعمالة	0,5	0,5	0,5	0,6	0,7	0,7	0,7	0,9	0,8	0,8	0,8	0,9	1,4	1,2
الضمان الاجتماعي	8,0	8,2	8,3	8,9	8,9	8,6	8,3	8,9	8,5	8,4	8,7	8,7	8,9	9,3
الصرف الصحي والإسكان	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,2	0,3	0,4	0,4	0,5	0,5
الصحة	1,8	1,6	1,8	1,7	1,8	1,8	1,8	2,0	1,9	1,9	2,0	2,0	2,1	2,1
مجموع الإنفاق الاجتماعي الاتحادي	12,8	12,6	13,2	13,9	14,2	14,2	14,1	15,4	14,9	15,0	15,8	15,8	17,0	17,5

المصدر: وزارة الاقتصاد والمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء؛

الحصة المئوية من كل مجال من مجالات التشغيل في مجموع الإنفاق الاجتماعي الاتحادي. البرازيل،
من عام 2002 إلى عام 2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	مجالات التشغيل
8,8	8,9	9,3	8,9	8,7	9,0	8,6	7,4	7,2	6,9	6,4	6,0	4,4	3,7	المساعدة الاجتماعية
15,4	15,3	14,7	14,7	14,3	13,7	13,0	13,0	12,2	11,3	11,2	11,5	12,3	13,2	التعليم والثقافة
1,2	0,5	0,8	0,8	1,0	0,8	1,2	1,2	1,8	1,9	2,0	2,1	1,2	1,5	التنظيم الزراعي
6,8	8,0	5,5	5,4	5,4	5,4	5,6	5,0	4,9	4,6	4,0	3,8	4,1	4,1	العمل والعمالة
53,2	52,3	54,7	54,9	56,1	57,1	57,4	59,3	60,6	62,4	63,7	62,7	64,7	62,3	الضمان الاجتماعي
2,8	2,7	2,7	2,6	2,1	1,3	1,5	1,2	0,7	0,5	0,5	0,6	0,5	1,1	الصرف الصحي والإسكان
11,8	12,2	12,3	12,7	12,3	12,6	12,7	12,8	12,6	12,4	12,2	13,4	12,8	14,0	الصحة

المصدر: وزارة الاقتصاد والمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء.

30- ولكن الإنفاق الاجتماعي الاتحادي لا يستند الإنفاق الاتحادي بالسياسات الاجتماعية لأن منهجيته في الحساب لا تشمل السياسات الشاملة لعدة قطاعات، المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والمساواة العرقية، والأطفال والمراهقين، والشباب، والمسنين، على سبيل المثال. ويُعتبر أن العديد من السياسات الشاملة لعدة قطاعات تعمل من منظور التكامل المؤسسي مع سياسات مواضيعية أخرى.

31- ومن المهم التشديد على أن الإيرادات الناشئة من الولايات والمدن والموجهة إلى السياسات الاجتماعية لا تُدرج في حساب الإنفاق الاجتماعي الاتحادي.

التعليم

32- ينص الدستور البرازيلي على أن التعليم حق أساسي يجب أن تكفله الحكومة والأسرة لجميع الأشخاص، ويجب النهوض به وتشجيعه بالتعاون مع المجتمع، بهدف تحقيق التنمية الكاملة للفرد، وإعداده لممارسة المسؤولية الاجتماعية وتأهيله للعمل. وتعمل الحكومة البرازيلية حالياً على تعزيز مشاركة الآباء في التعليم وفي حضورهم في المدرسة، بما في ذلك إمكانية تنفيذ التعليم في المنازل.

33- واستناداً إلى الميثاق الاتحادي، أنشئ هيكل للمسؤوليات والاختصاصات على كل مستوى من المستويات الحكومية من أجل توفير وتمويل الخدمات التعليمية في البرازيل. وبالتالي، فإن البلديات مسؤولة عن التعليم المبكر وعن المدارس الابتدائية والمتوسطة، والولايات مسؤولة عن المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، والحكومة الاتحادية مسؤولة عن التعليم العالي وعن الدعم التكميلي والإضافي للولايات والمدن في إجراءاتها في مجال التعليم الابتدائي.

34- وينص الدستور الاتحادي البرازيلي أيضاً على أن السياسات التعليمية ينبغي أن تستند إلى خطة تعليم وطنية مدتها عشر سنوات، الهدف منها إدماج نظام التعليم الوطني في نظام تعاوني بين البلديات والولايات والاتحاد. وتحدد خطة التعليم الوطنية المبادئ التوجيهية والأهداف والغايات والاستراتيجيات الخاصة بالتنفيذ من أجل النهوض بالتعليم وتطويره في مستوياته ومراحلته وفتاته المتعددة، من خلال إجراءات متكاملة تتخذها السلطات العامة على مختلف المستويات الحكومية.

الأمية

35- عرفت الأمية في البرازيل انخفاضاً تدريجياً. فقد عرف معدل الأمية بين السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر انخفاضاً كبيراً في العقد الأخير، من 11,5 في المائة في عام 2004 إلى 8,3 في المائة في عام 2014. وفي عام 2015، بلغ المعدل 8,0٪، أي ما مجموعه 12,9 مليون شخص.

وبالإضافة إلى ذلك، يتضح من بيانات المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء أن الانخفاض عم جميع مناطق البلد. ففي الشمالي الشرقي، وهي المنطقة التي عرفت أعلى معدل، كان الانخفاض أكثر حدة، من 22,4 في المائة في عام 2004 إلى 16,2 في المائة في عام 2015. وفي الشمال، بلغ الانخفاض 3,9 نقطة مئوية، من 13,0 في المائة في عام 2014 إلى 9,1 في المائة في عام 2015. وانخفضت الأمية في مناطق الجنوب (4,1 في المائة)، والجنوب الشرقي (3,4 في المائة)، والغرب الأوسط (5,7 في المائة) بنسبة 2,2 و 2,3 و 3,5 نقطة مئوية على التوالي.

الجدول 18

معدل الأمية حسب الفئات العمرية. البرازيل، من عام 2004 إلى عام 2015⁽¹⁾

الفئات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل الإجمالي	11,5	11,1	10,5	10,1	10,0	9,7	8,6	8,7	8,5	8,3	8,0
فئة عمرية من 15 إلى 19 سنة	2,4	2,3	1,8	1,8	1,8	1,5	1,2	1,2	1,0	0,9	0,8
من 20 إلى 24 سنة	4,0	3,5	3,1	2,7	2,6	2,4	1,8	1,6	1,6	1,4	1,3
من 55 إلى 64 سنة	23,5	22,6	20,8	19,8	19,0	17,9	15,2	15,7	14,8	13,8	12,9
65 سنة أو أكثر	34,4	33,7	32,1	31,3	30,8	30,8	28,0	27,2	27,7	26,4	25,7

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعامي 2014 و 2015.

36- وبالإضافة إلى ذلك، كان معدل الأمية أعلى في عام 2015 بين الرجال (8,3 في المائة) منه بين النساء (7,7 في المائة). وفي مناطق الشمال والجنوب الشرقي والغرب الأوسط من البرازيل، كان معدل الأمية بين الرجال أعلى مقارنة بالنساء (9,9 و 18 و 6,0 في المائة، على التوالي، مقابل 8,3 و 14,5 و 5,4 في المائة). وفي منطقتي الجنوب والجنوب الشرقي، تزيد المعدلات الخاصة بالنساء عن تلك الخاصة بالرجال (4,6 و 4,7 في المائة، على التوالي، مقابل 3,7 و 3,9 في المائة).

37- وفي عام 2015، عرف معدل الأمية الوظيفية، الذي يظهر نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر ولديهم أقل من 4 سنوات من التعليم مقارنة بمجموع الأشخاص في نفس الفئة العمرية انخفاضاً بنسبة 0,5 نقطة مئوية مقارنة بعام 2014.

الجدول 19

معدل الأمية الوظيفية للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر في كل منطقة رئيسية. البرازيل، من عام 2004 إلى عام 2015

البرازيل	الشمال	الجنوب الشرقي	الجنوب	الجنوب الشرقي	الغرب الأوسط
17,6	20,4	27,1	13,8	12,7	16,1
17,1	20,1	26,6	13,4	12,4	14,7

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعامي 2014 و 2015.

المواظبة على الدراسة

38- شهد العقد الماضي نمواً كبيراً في نظام التعليم البرازيلي، ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم المبكر، الذي يشمل الأطفال من سن صفر إلى 3 سنوات ومن سن 4 إلى 5 سنوات. وشهد أيضاً تعميم المدارس الابتدائية والمتوسطة، حيث إن 98,6 في المائة من الأطفال من سن 6 إلى 14 سنة واطبوا على الدراسة في عام 2015.

(1) تتضمن الجداول 18 و 20 و 21 و 25 و 26 و 27، 28 و 33 و 45 و 46 و 47 و 49 و 50 و 53 و 54 و 55 و 56 و 57 و 60 و 77 معلومات من الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية الذي يصدره المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء سنوياً، باستثناء السنوات التي يجري فيها التعداد السكاني الوطني، بما في ذلك سنة 2010.

الجدول 20

المعدل الإجمالي لمواظبة السكان المقيمين على الدراسة في مؤسسات التعليم حسب الفئة العمرية.
البرازيل، من عام 2004 إلى عام 2015

الفئات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2011	2012	2013	2014	2015
الفئة العمرية من 0 إلى 3 سنوات	13,4	13,0	15,4	17,0	18,1	18,4	20,8	21,2	23,2	24,6	25,6
من 4 إلى 5 سنوات	61,5	62,8	67,5	70,0	72,7	74,8	77,4	78,1	81,4	82,7	84,3
من 6 سنوات إلى 14 سنة	96,1	96,5	96,9	97,0	97,5	97,6	98,2	98,2	98,4	98,5	98,6
من 15 إلى 17 سنة	81,8	81,6	82,1	82,1	84,1	85,2	83,7	84,2	84,3	84,3	85,0

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعامي 2014 و2015.
39- وعلى نفس المنوال، تطور معدل المواظبة على الدراسة بشكل إيجابي للغاية على مدى السنوات القليلة الماضية، حيث زاد عن 58 في المائة في جميع مستويات التعليم في عام 2014.

الجدول 21

صافي معدل مواظبة السكان المقيمين على الدراسة في مؤسسات التعليم حسب الفئة العمرية ومستوى التعليم. البرازيل، من عام 2007 إلى عام 2014

مستوى التعليم	2007	2008	2009	2011	2012	2013	2014
المدرسة الابتدائية (من 6 إلى 10 سنوات)	84,7	85,7	87,5	89,0	90,1	90,1	91,3
المدرسة المتوسطة (من 11 إلى 14 سنة)	72,5	72,7	71,8	73,7	75,8	75,9	78,3
المدرسة الثانوية (من 15 إلى 17 سنة)	49,0	51,4	52,0	53,5	55,6	57,1	58,6

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعامي 2014 و2015.
40- وقد عرف معدل عدم النجاح في المدارس - أي مجموع معدلات الرسوب والتسرب من المدرسة - تحسناً، بعد انخفاضه خلال السنوات الماضية، بالنسبة للمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، وكذلك كنتيجة للزيادة في معدل النجاح بالنسبة لهذه المستويات التعليمية.

الجدول 22

معدل عدم النجاح (مجموع معدلات الرسوب والتسرب) حسب صفوف المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية وفقاً لشبكة المدارس (العامة/الخاصة). البرازيل، 2015

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	السنة السادسة	السنة السابعة	السنة الثامنة	السنة التاسعة	السنة العاشرة	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	السنة السادسة	السنة السابعة	السنة الثامنة	السنة التاسعة	السنة العاشرة															
2,3	3,2	11,5	8,3	7,9	17,1	15,4	12,7	11,4	25,4	16,4	10,5	2,3	3,6	13,3	9,5	9,0	19,2	17,2	14,0	12,5	27,5	18,1	11,9	2,2	1,8	1,8	1,8	4,2	5,0	4,7	4,8	9,0	4,8	2,2

المصدر: وزارة التعليم، تعداد المدارس لعام 2016.

الجدول 23

تطور معدلات النجاح حسب مستوى التعليم. البرازيل، من عام 2008 إلى عام 2015

السنة	المدرسة الابتدائية	المدرسة المتوسطة	مدرسة ثانوية
2008	87,0	79,9	47,9
2009	88,5	81,3	75,9
2010	89,9	82,7	77,2
2011	91,2	83,4	77,4
2012	91,7	84,1	78,7
2013	92,7	85,1	80,1
2014	92,7	84,8	80,3
2015	93,2	85,7	81,7

المصدر: وزارة التعليم، تعداد المدارس لعام 2016.

41- وبالإضافة إلى ذلك، أدى التطور الإيجابي لمعدلات النجاح على مدى السنوات القليلة الماضية إلى تحسين معدل الخلل في العلاقة بين السن والصف في البرازيل، إذ يصل عدد أكبر من الطلاب إلى صفوف عليا وينهون مستويات التعليم في السن المناسبة. وعلى الرغم من حدوث تحسن في معدل نجاح الطلاب في المدارس الثانوية، فإن معدل الخلل في العلاقة بين السن والصف زاد في عام 2016، على عكس الاتجاه المتناقص في المدارس الابتدائية والمتوسطة.

الجدول 24

تطور معدلات الخلل في العلاقة بين السن والصف حسب مستوى التعليم. البرازيل، من عام 2008 إلى عام 2016

2008	2010	2012	2014	2015	2016	
17,6	18,5	16,6	14,1	13,2	12,4	المدرسة الابتدائية
27,4	29,6	28,2	27,3	26,8	26,3	المدرسة المتوسطة
33,7	34,5	31,1	28,2	27,4	28,0	مدرسة ثانوية

المصدر: وزارة التعليم، تعداد المدارس لعام 2016.

42- وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك زيادة كبيرة في عدد الأشخاص الذين أكملوا المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، من عام 2004 إلى عام 2014.

الجدول 25

معدل إكمال الدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية. البرازيل، من عام 2004 إلى عام 2014

2004	2005	2006	2007	2008	2009	2011	2012	2013	2014	
65,4	67,0	69,5	71,4	73,7	74,2	76,5	77,8	79,3	80,9	المدرسة الابتدائية والمتوسطة
60,6	62,1	64,0	65,6	68,3	68,6	71,5	72,8	74,4	76,5	الجنس
70,3	72,2	75,1	77,5	79,3	79,9	81,8	83,0	84,4	85,4	الذكور
70,3	72,2	75,1	77,5	79,3	79,9	81,8	83,0	84,4	85,4	الإناث
71,6	72,7	74,6	76,0	77,7	77,8	79,3	80,5	81,5	83,3	مكان الإقامة
37,1	42,2	45,5	50,9	54,1	56,5	61,0	63,1	67,1	68,4	المناطق الحضرية
45,5	47,2	50,1	50,8	52,3	56,5	58,5	58,3	59,9	60,8	المناطق الريفية
45,5	47,2	50,1	50,8	52,3	56,5	58,5	58,3	59,9	60,8	مدرسة ثانوية

2014	2013	2012	2011	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
										الجنس
54,9	54,0	52,4	52,3	51,7	48,6	45,3	44,9	42,0	40,6	ذكور
66,9	65,7	64,2	64,6	61,2	48,6	56,3	55,1	52,5	50,4	إناث
										مكان الإقامة
63,9	63,4	62,0	62,1	60,9	59,1	55,6	55,5	52,6	50,9	المناطق الحضرية
40,6	39,0	35,2	34,0	30,8	26,3	25,3	21,1	19,6	17,7	المناطق الريفية

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء. الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعام 2014.

43- وفيما يتعلق بالتعليم العالي، أحرزت البرازيل في الفترة من عام 2004 إلى عام 2014 تقدماً إيجابياً نسبة الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عاماً، التي ارتفعت من 32,9 في المائة إلى 58,5 في المائة. وبناءً على ذلك، كان هناك تطور إيجابي في نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و22 سنة الذين أكملوا الدراسة الثانوية و/أو المستويات اللاحقة.

الجدول 26

نسبة الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 سنة والذين يتابعون التعليم العالي، حسب نوع الجنس واللون أو العرق. البرازيل، من عام 2004 إلى عام 2014

2014	2013	2012	2011	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
58,5	55,0	52,1	51,3	48,2	45,5	42,6	40,0	35,8	32,9	البرازيل
53,2	50,0	46,8	46,0	43,4	41,1	37,8	35,4	31,8	29,2	ذكور
63,3	59,4	57,0	56,1	52,3	49,6	47,2	44,1	39,5	36,4	إناث
										اللون أو العرق
71,4	69,4	66,6	65,7	62,6	60,4	57,8	55,9	51,5	47,2	الأبيض
45,5	40,7	37,4	35,8	31,3	28,6	25,3	21,9	18,9	16,7	الأسود أو الأسمر

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعام 2014.

44- وأظهر متوسط عدد سنوات الدراسة للأشخاص الذين يبلغون من العمر 25 عاماً أو أكثر اتجاهات تصاعدياً على مدى العقد الماضي لمجموع السكان، حيث ارتفع من 6,4 سنوات في عام 2004 إلى 7,8 في عام 2014. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض التفاوتات في هذا العدد وفقاً للمنطقة، والإقامة في المناطق الحضرية أو الريفية، والعرق أو اللون، والطبقة الاجتماعية، ونوع الجنس، والفئة العمرية، وحصّة كل فرد من الدخل الوطني الشهري للأسر المعيشية، كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول 27

متوسط عدد سنوات الدراسة للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 25 سنة أو أكثر، وفقاً لفئات مختارة. البرازيل، من عام 2004 إلى عام 2014

2014	2013	2012	2011	2009	2008	2007	2006	2005	2004	الفئات - 25 سنة أو أكثر
7,8	7,7	7,6	7,3	7,2	7,0	6,9	6,7	6,5	6,4	البرازيل
7,6	7,5	7,4	7,2	7,0	6,9	6,7	6,6	6,4	6,3	الجنس الذكور
8,0	7,9	7,7	7,5	7,3	7,1	7,0	6,8	6,6	6,5	الإناث
										الفئات من 25 إلى 64 سنة
8,4	8,3	8,1	7,9	7,7	7,5	7,3	7,2	7,0	6,8	العمرية
4,3	4,2	4,2	3,9	3,8	3,7	3,6	3,5	3,3	3,3	65 سنة أو أكثر

الفئات - 25 سنة أو أكثر										
2014	2013	2012	2011	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
5,5	5,2	5,0	4,7	4,4	4,2	4,0	3,8	3,6	3,4	السدخل الخمس الأول
6,3	6,1	6,0	5,6	5,5	5,3	5,1	4,9	4,6	4,4	الخمس الثاني
6,4	6,3	6,2	6,1	5,8	5,7	5,7	5,7	5,3	5,1	الخمس الثالث
8,0	7,9	7,9	7,6	7,4	7,3	7,1	6,6	6,6	6,7	الخمس الرابع
10,8	10,8	10,7	10,5	10,4	10,3	10,2	10,2	10,0	9,9	الخمس الخامس

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء. الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعام 2014.

جودة التعليم

45- من أجل تقييم جودة التعليم، أنشأت وزارة التعليم مؤشر تطوير التعليم الأساسي (IDEB)، وهو مؤشر يحسب كل عامين على أساس أداء الطلاب في التقييمات الوطنية ومعدلات النجاح.

46- وقد أحرز البلد تقدماً في هذا الصدد. فبالنسبة للمدرسة الابتدائية (بعد سن السادسة، بما في ذلك السنوات من الأولى إلى الخامسة)، ارتفع المؤشر من 3,8 في عام 2005 إلى 5,5 في عام 2015. والهدف المتوقع هو بلوغ 6,0 بحلول عام 2021، وهو ما يتوافق مع جودة التعليم في البلدان المتقدمة.

47- وفي المدرسة المتوسطة (من السنة السادسة إلى التاسعة)، بدورها، ارتفع المؤشر من 3,5 في عام 2005 إلى 4,2 في عام 2015. وعلى الرغم من حدوث هذا التطور الإيجابي، لم يتحقق الهدف الذي حُدّد لعام 2015. والهدف هو بلوغ مؤشر 5,5 بحلول عام 2021.

48- وفيما يتعلق بالمدرسة الثانوية (التي تستمر لمدة ثلاث سنوات، بالنسبة للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و17 سنة)، لا يزال السيناريو صعباً، لا سيما بالمقارنة مع البيانات المتعلقة بالمدارس الابتدائية والمتوسطة. وعلى الرغم من التقدم المحرز مقارنة بعام 2005، ظل المؤشر عند 3,7 في 2011 و2013 و2015، أي 0,6 وراء الهدف المحدد للعام الماضي. والهدف المحدد لعام 2021 هو بلوغ 5,2.

الجدول 28

مؤشر تطوير التعليم الأساسي، النتائج والأهداف. البرازيل، من عام 2005 إلى عام 2015

نتائج المؤشر												أهداف المؤشر			السنة
2021	2015	2013	2011	2009	2007	2015	2013	2011	2009	2007	2005				
6,0	5,2	4,9	4,6	4,2	3,9	5,5	5,2	5,0	4,6	4,2	3,8	المدرسة الابتدائية			
5,5	4,7	4,4	3,9	3,7	3,5	4,5	4,2	4,1	4,0	3,8	3,5	المدرسة المتوسطة			
5,2	4,3	3,9	3,7	3,5	3,4	3,7	3,7	3,7	3,6	3,5	3,4	مدرسة ثانوية			

المصدر: وزارة التعليم، مؤشر تطوير التعليم الأساسي لعام 2015.

49- في عام 2016، بلغ عدد معلمي التعليم الابتدائي في البرازيل 2,2 مليون معلم، موزعين على 260,3 ألف مرفق في جميع أنحاء البلد - 311,4 ألفاً منهم في مرحلة ما قبل التعليم، و752,3 ألفاً في المدارس الابتدائية، و773,1 ألفاً في المدارس المتوسطة، و519,6 ألفاً في المدارس الثانوية.

معلمو التعليم الابتدائي وتمثيل المستوى التعليمي. البرازيل، عام 2016

التعليم الأساسي	التعليم قبل المدرسي	المدرسة الابتدائية	المدرسة المتوسطة	مدرسة ثانوية	المجموع (المعلمون)	التعليم العالي
2 200 000	260 300	311 400	752 300	773 100	519 600	77,5
64,2	66,9	74,8	84,7	93,3		

المصدر: وزارة التعليم، تعداد مدارس التعليم الابتدائي لعام 2016.

50- وبلغ عدد الطلاب الملتحقين 48,817,479 طالباً وطالبة في عام 2016، موزعين على النحو التالي: 3,233,739 طالباً ملتحقاً بمرافق الرعاية النهارية، و5,034,353 بمرحلة ما قبل المدرسة، و27,588,905 بالمدارس الابتدائية والمتوسطة، و8,131,988 بالمدارس الثانوية. وتمثل المدارس العامة التي تديرها السلطات البلدية وحكومات الولايات والمدارس الخاصة، على التوالي، 46,8 في المائة و34,0 في المائة و18,4 في المائة من عدد الملتحقين. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت البلاد 127 422 3 شخصاً مسجلين في دورات تعليم الشباب والبالغين و1,9 مليون من الملتحقين بالتعليم المهني⁽²⁾.

الصحة

51- ينص الدستور الاتحادي البرازيلي على أن الصحة حق لجميع الأشخاص وواجب على الدولة، توفره سياسات اجتماعية واقتصادية تهدف إلى الحد من خطر الإصابة بالأمراض وغيرها من الإصابات، وإلى وصول الجميع على قدم المساواة إلى الإجراءات والخدمات المتعلقة بتعزيز الصحة والحماية والتعافي. ووفقاً لذلك، حددت أن الإجراءات والخدمات العامة المتصلة بالصحة في البرازيل تشكل جزءاً من شبكة إقليمية متكاملة تشكل نظاماً موحداً. وتسعى الحكومة البرازيلية أيضاً إلى تعزيز دور الأسرة في النهوض بالصحة، حسبما تم الكشف عنه مؤخراً في بيان صدر عن منظمة الصحة العالمية في أيار/مايو 2019.

52- ويهدف النظام الصحي الموحد إلى توفير رعاية شاملة ووقائية وعلاجية للجميع، من خلال إدارة لا مركزية وتوفير الرعاية في جميع الوحدات الاتحادية، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في جميع مستويات الحكم.

53- وفي وقت تنفيذ النظام، ارتفع عدد المستفيدين من 30 مليون إلى 190 مليون شخص. واليوم، يخدم النظام أكثر من 200 مليون مواطن برازيلي. وفي عام 2015، لم يكن لدى ما يقرب من 70 في المائة من السكان تأمين خاص على الرعاية الصحية أو رعاية الأسنان، وهم بذلك يعتمدون حصرياً على النظام الصحي الموحد للحصول على الرعاية الصحية.

54- وقد تمكن النظام الصحي الموحد من زيادة فرص الحصول على الرعاية الأساسية والطارية على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد، حيث حقق تغطية شاملة للتطعيم والرعاية قبل الولادة بفضل استثمارات كبيرة في توسيع الموارد البشرية والتكنولوجية، بما في ذلك المبادرات والجهود المبذولة لتصنيع أهم المنتجات الصيدلانية الأساسية في البلد.

(2) ويشمل التعليم المهني دورات مهنية متزامنة ولاحقة، مدمجة في التعليم العادي، والتدريس العادي، ومدمجة في دورات تعليم الشباب والبالغين في مستويات التعليم المدرسي الابتدائي والمتوسط والثانوي، وفي برنامج بروجوفيم أوربانو، وفي دورات متزامنة للتعليم الأولي والمستمر في مستويات التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي.

متوسط العمر المتوقع عند الولادة

55- وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، شهدت البرازيل نمواً كبيراً في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، الذي ارتفع من 69,8 سنة في عام 2000 إلى 75,4 سنة في عام 2015، بزيادة قدرها 5,6 سنوات. ومتوسط العمر المتوقع للنساء أعلى مقارنة بالرجال، إذ بلغ 79,1 سنة مقابل 71,9 سنة، على التوالي، في عام 2015. وفي التحليل الإقليمي، يزيد متوسط العمر المتوقع في الولايات الواقعة في منطقتي الجنوب والجنوب الشرقي، مثل إسبيريتو سانتو، وساو باولو، وريو دي جانيرو، وبارانا عن المتوسط الوطني، في حين يقل هذا المتوسط عن المتوسط البرازيلي في الولايات الواقعة في مناطق الشمال والشمال الشرقي والغرب الأوسط، مثل ماتو غروسو، وسيارا، وباهيا، وروريما، ولاغواس؛ وكان هناك فارق 8,5 سنة بين سانتا كاتارينا، التي احتلت المركز الأول بمتوسط 78,7 سنة، ومارانهاو، التي احتلت آخر مركز، بمتوسط 70,3 سنة.

الجدول 30

متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات). البرازيل، من عام 2000 إلى عام 2015

السنوات																
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
75,4	75,1	74,8	74,5	74,2	73,9	73,5	73,2	72,8	72,4	72,0	71,6	71,2	70,7	70,3	69,8	

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، التوقعات السكانية في البرازيل لعام 2013.

الوفيات

56- في عام 2010، أظهر توزيع الوفيات حسب العمر في البرازيل النمط التالي: 3,5 في المائة للأعمار التي تقل عن سنة واحدة؛ و0,6 في المائة للأعمار من 1 إلى 4 سنوات؛ و0,9 في المائة للأعمار من 5 إلى 14 سنة؛ و20,3 في المائة للأعمار من 15 إلى 49 سنة؛ و74,4 في المائة للأعمار من 50 فما فوق. وكانت هذه النسب متشابهة بين الجنسين حتى سن 15 سنة. واعتباراً من هذه السن، مثلت الفئة العمرية من 15 إلى 49 سنة 25,7 في المائة من الوفيات بين الذكور و13,2 في المائة بين الإناث، ومثلت الفئة من سن 50 سنة فما فوق 68,9 في المائة بين الذكور و81,6 في المائة بين الإناث. وقد حدثت تغيرات كبيرة في الفترة من عام 2000 إلى عام 2010، حيث انخفض عدد وفيات الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة (من حوالي 8 في المائة في عام 2000 إلى 3,5 في المائة في عام 2010) وزاد عدد الوفيات في الفئة العمرية الأكبر سناً.

57- وبالإضافة إلى ذلك، أظهر معدل الوفيات الإجمالي لكل ألف نسمة تطوراً إيجابياً مستمراً، حيث تحول من 6,67 في عام 2000 إلى 6,02 في عام 2011. ومع ذلك، كانت هناك زيادة طفيفة في الفترة 2012-2015، حيث بلغ المعدل 6,08 في عام 2015.

الجدول 31

إجمالي معدل الوفيات لكل 1 000 نسمة. البرازيل، من عام 2000 إلى عام 2015

المعدل																
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
6,08	6,06	6,04	6,03	6,02	6,03	6,05	6,07	6,10	6,14	6,20	6,27	6,35	6,44	6,56	6,67	

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، التوقعات السكانية في البرازيل لعام 2013.

أسباب الوفاة

58- في عام 2015، كانت الأسباب الرئيسية لوفيات الرضع (دون سنة واحدة) أمراض الفترة المحيطة بالولادة، تليها مجموعة من التشوهات الخلقية، والعايات والتشوهات الكروموسومية، والتشوهات الخلقية في نظام الدورة الدموية. وفي الفئات العمرية من 1 إلى 44 سنة، كانت الأسباب الخارجية (الهجمات والانتحار والحوادث والأحداث غير محددة النية) ذات صلة وثيقة. وبدءاً من سن 25 سنة، بدأت الأمراض المعدية والطفيلية تمثل عدداً كبيراً من الوفيات. وبعد سن 45 سنة، كانت اضطرابات الدورة الدموية والأورام تمثل معظم الوفيات.

59- وفيما يتعلق بالأسباب المحددة للوفاة، أظهرت البيانات الحديثة أن أمراض القلب الإقفارية وأمراض الأوعية الدماغية كانت على رأس القائمة في عام 2015.

الجدول 32

الوفيات حسب الإقامة بحسب الفئة العمرية والأسباب الأكثر شيوعاً للوفاة*. البرازيل، عام 2015

النسبة المئوية في الفئة العمرية	العدد	الحالة المحددة	الفئة العمرية	
			الأمر	الأمراض
8,8	111 863	أمراض القلب الإقفارية	1	الجميع
8,0	100 520	الأمراض الدماغية الوعائية	2	
7,2	90 811	احتشاء عضلة القلب الحاد	3	
6,1	77 334	الالتهاب الرئوي	4	
5,6	70 896	أمراض القلب الأخرى	5	
21,6	8 093	اضطرابات الجهاز التنفسي والقلب والأوعية الدموية، المحددة في الفترة المحيطة بالولادة	1	إلى غايصة سنة واحدة
17,0	6 354	باقي الاضطرابات الناشئة في الفترة المحيطة بالولادة	2	
15,0	5 639	الجنين وحديثو الولادة المتضررون، وعوامل الأمومة، ومضاعفات الحمل	3	
10,2	3 819	ما تبقى من التشوهات الخلقية والعيوب والاختلالات الكروموسومية	4	
8,6	3 216	التشوهات الخلقية في الدورة الدموية	5	
10,5	586	الالتهاب الرئوي	1	من سنة
7,7	431	ما تبقى من اضطرابات الجهاز العصبي	2	إلى 4 سنوات
6,3	354	الغرق العرضي والغمر	3	
6,1	342	التشوهات الخلقية في الدورة الدموية	4	
5,9	332	حوادث وسائل النقل	5	
12,2	996	حوادث وسائل النقل	1	من 5 سنوات إلى
9,2	747	الاعتداءات	2	سنوات إلى 14 سنة
8,6	700	ما تبقى من اضطرابات الجهاز العصبي	3	
6,9	563	الغرق العرضي والغمر	4	
5,4	442	سرطان الدم	5	
44,0	21 269	الاعتداءات	1	من 15 إلى 24 سنة
16,6	8 074	حوادث وسائل النقل	2	
3,7	1 785	إيذاء الذات المتعمد	3	
3,2	1 562	ما تبقى من الأعراض والعلامات والنتائج السريرية والمختبرية غير الطبيعية	4	
2,8	1 367	الأحداث (الوقائع) غير محددة القصد	5	

النسبة المتوية في الفئة العمرية	العدد	الحالة المحددة	الفئة العمرية
29,4	16 803	الاعتداءات	من 25 إلى 34 سنة
15,1	8 614	حوادث وسائل النقل	
5,0	2 884	أمراض فيروسية	
4,7	2 672	مرض فيروس نقص المناعة البشرية	
4,1	2 364	إيذاء الذات المتعمد	
12,9	9 537	الاعتداءات	من 35 إلى 44 سنة
9,6	7 035	حوادث وسائل النقل	
5,7	4 189	أمراض فيروسية	
5,4	3 982	أمراض القلب الإقفارية	
5,2	3 812	مرض فيروس نقص المناعة البشرية	
9,6	11 510	أمراض القلب الإقفارية	من 45 إلى 54 سنة
8,3	9 999	احتشاء عضلة القلب الحاد	
6,4	7 656	الأمراض الدماغية الوعائية	
5,4	6 432	أمراض الكبد	
4,8	5 692	حوادث وسائل النقل	
11,8	21 628	أمراض القلب الإقفارية	من 55 إلى 64 سنة
9,9	18 072	احتشاء عضلة القلب الحاد	
7,6	13 884	الأمراض الدماغية الوعائية	
5,7	10 367	الداء السكري	
5,3	9 685	أمراض القلب الأخرى	
11,9	27 463	أمراض القلب الإقفارية	من 65 إلى 74 سنة
9,6	22 238	احتشاء عضلة القلب الحاد	
9,5	21 969	الأمراض الدماغية الوعائية	
6,8	15 612	الداء السكري	
6,0	13 843	أمراض القلب الأخرى	
10,5	52 359	الأمراض الدماغية الوعائية	70 سنة
9,8	48 606	الالتهاب الرئوي	فما فوق
9,2	45 526	أمراض القلب الإقفارية	
7,2	35 870	أمراض القلب الأخرى	
7,1	35 417	احتشاء عضلة القلب الحاد	

المصدر: وزارة الصحة، نظام معلومات الوفيات.

* لا تشمل الأسباب المحددة تحديداً خاطئاً.

وفاة الرضع

60- انخفاض معدل وفيات الرضع (دون سنة واحدة) لكل ألف مولود حي في البرازيل من 29,0 في عام 2000 إلى 13,8 في عام 2015. وهذا المعدل أقل من غاية 15,7 لكل ألف مولود حي المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية.

الجدول 33

معدل وفيات الرضع وعدد الإشعارات المرسلة إلى نظام معلومات الوفيات وتقدير وفيات الرضع
دون سنة واحدة. البرازيل، من عام 2000 إلى عام 2015

السنة	معدل وفيات الرضع	عدد إشعارات الوفاة المرسلة إلى نظام معلومات الوفيات
2000	29,0	68 199
2001	27,5	61 943
2002	26,2	58 916
2003	24,7	57 540
2004	23,4	54 183
2005	22,2	51 544
2006	21,0	48 332
2007	20,0	45 370
2008	19,0	44 100
2009	18,1	42 642
2011	16,4	39 716
2012	15,7	39 123
2013	15,0	38 966
2014	14,4	38 432
2015	13,8	37 501

المصدر: وزارة الصحة، نظام معلومات الوفيات، والمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، التوقعات السكانية في البرازيل لعام 2013.

61- ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية (مستودع بيانات المرصد الصحي العالمي)، إن البرازيل من بين البلدان العشرين التي حققت انخفاضاً يزيد على 70 في المائة في معدل وفيات الرضع في العقود الماضية. وقد ساهم في هذه النتيجة التطور الإيجابي الذي لوحظ في عدد وفيات الأطفال دون سن خمس سنوات لكل 1 000 مولود حي.

الجدول 34

عدد وفيات الأطفال دون سن خمس سنوات لكل 1 000 مولود حي - البرازيل، من عام 2005 إلى عام 2015

البرازيل	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
19,9	19,3	18,4	17,6	17,4	16,4	15,9	15,6	15,6	15,6	14,9	14,3

المصدر: وزارة الصحة، نظام المعلومات عن المواليد الأحياء، ونظام معلومات الوفيات.

62- وشهد البلد أيضاً انخفاضاً كبيراً في معدل انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون سن خمس سنوات.

الجدول 35

انتشار نقص الوزن لكل 100 طفل دون سن 5 سنوات. البرازيل، 1989 و1996 و2006

السنة	الرجال	النساء	المجموع
1989	5,4	5,4	5,4
1996	4,5	4	4,2
2006	1,8	2	1,9

المصدر: وزارة الصحة، الاستقصاء الوطني الديمغرافي والصحي لعامي 1996 و2006.

الجدول 36

انتشار انخفاض الوزن عند الولادة حسب المنطقة، عام 2004 وعام 2011. البرازيل

الجنوب	الجنوب الشرقي	الشمال	الشمال الشرقي	الغرب الأوسط	البرازيل	
4,2	4,6	4,4	4,3	4,0	4,4	2004
4,0	4,4	4,3	4,1	4,2	4,3	2011

المصدر: وزارة الصحة، نظام المعلومات عن المواليد الأحياء.

وفيات الأمهات

63- يمثل الحد من وفيات الأمهات في الوقت الراهن أحد أكبر التحديات التي يواجهها نظام الرعاية الصحية العامة في البرازيل. وأحرزت البرازيل تقدماً هاماً، حيث حققت انخفاضاً في وفيات الأمهات بنسبة 58 في المائة في الفترة من عام 1990 إلى عام 2015، لكنها لم تحقق هدف انخفاض معدل وفيات الأمهات بنسبة 75 في المائة في تلك الفترة.

64- ووفقاً لتقديرات وزارة الصحة، انخفض معدل وفيات الأمهات المعدل في البرازيل من 143 لكل 100 ألف ولادة حية في عام 1990 إلى 60 لكل 100 ألف ولادة حية في عام 2015. وكان الهدف هو الوصول إلى 35 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية في عام 2015.

الجدول 37

نسبة وفيات الأمهات. عدد وفيات الأمهات لكل 100 000 مولود حي. البرازيل، من عام 2001 إلى عام 2011

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	البرازيل
64,8	68,2	72,0	68,7	77,0	77,2	74,5	76,1	73,0	75,9	70,9	

المصدر: وزارة الصحة، إدارة تكنولوجيا المعلومات لنظام الصحة الموحد (DATASUS).

65- وتشير البيانات المتعلقة بأسباب وفيات الأمهات إلى أن 66,5 في المائة من الوفيات كانت ناجمة عن أسباب مباشرة، و31,0 في المائة عن أسباب غير مباشرة، و2,5 في المائة عن أسباب غير محددة. وفي عام 1990، كانت الوفيات الناجمة عن أسباب مباشرة أعلى بنسبة 9,4 مرات من معدل الوفيات الناجمة عن أسباب غير مباشرة. وانخفضت هذه النسبة إلى 3,5 مرات في عام 2000 وإلى 2,1 من المرات في عام 2015.

الجدول 38

وفيات الأمهات حسب الأسباب. البرازيل، من عام 2001 إلى عام 2015

السنة	أسباب وفيات الأمهات المباشرة	أسباب وفيات الأمهات غير المباشرة	أسباب وفيات الأمهات غير المحددة
2001	76,6	19,8	3,6
2002	73,5	23,7	2,8
2003	73,2	23,2	3,6
2004	70,9	24,4	4,6
2005	73,7	22,7	3,6
2006	71,8	25,8	2,5
2007	74,1	23,3	2,6
2008	71,1	25,3	3,5

السنة	أسباب وفيات الأمهات المباشرة	أسباب وفيات الأمهات غير المباشرة	أسباب وفيات الأمهات غير المحددة
2009	63,2	34,7	2,1
2010	66,7	30,7	2,6
2011	66,5	29,9	3,7
2012	65,6	31,3	3,2
2013	68,1	28,5	3,4
2014	65,7	31,7	2,6
2015	66,5	31,0	2,5

المصدر: وزارة الصحة، نظام معلومات الوفيات.

66- وفي هذا الصدد، ترى الحكومة أن توسيع نطاق المعرفة ونشرها باستخدام وسائل منع الحمل يشكل استراتيجية فعالة لتعزيز صحة الأم في البلد. وتقدم البرازيل أيضاً معلومات عن الطرق الطبيعية لتحديد النسل.

الجدول 39

النسبة المئوية لاستخدام وسائل منع الحمل التي تشير إليها المرأة، حسب العمر. البرازيل، من عام 1996 إلى عام 2006

السن	أي طريقة		أقراص منع الحمل		تعقيم الإناث		تعقيم الشركاء		استخدام الشركاء		طرق أخرى	
	2006	1996	2006	1996	2006	1996	2006	1996	2006	1996	2006	1996
من 15 إلى 19 سنة	14,7	36,7	8,8	18	0,1	0	0,1	0	0,1	0	3,3	13,9
من 20 إلى 24 سنة	43,8	66,1	26,1	36,7	5,9	2,3	0,3	0,4	0,3	0,4	5,2	17,5
من 25 إلى 29 سنة	64,7	71,8	27	34,2	21,1	12,4	2,3	1,2	2,3	1,2	6,5	13,3
من 30 إلى 34 سنة	75,4	78,5	21,4	22,8	37,6	26,7	5,7	3,8	5,7	3,8	4,7	13,2
من 35 إلى 39 سنة	75,3	79,4	11,9	16,7	49	37,8	5,6	3,6	5,6	3,6	3,8	10,4
من 40 إلى 44 سنة	71,2	80,1	6,7	12,7	53,4	41,3	6,7	1,6	6,7	1,6	3,6	12,5
من 45 إلى 49 سنة	61,7	67,1	3,3	6,4	47,6	45,7	3,6	1	3,6	1	2,6	7,1
المجموع	55,4	67,8	15,8	22,1	27,3	21,8	3,3	1,6	3,3	1,6	4,3	12,9

المصدر: وزارة الصحة، الاستقصاء الوطني الديمغرافي والصحي لعامي 1996 و 2006.

أمراض معدية

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

67- تمثل التجربة البرازيلية في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مرجعاً عالمياً. ومن بداية انتشار الوباء في عام 1980 إلى عام 2016، أبلغت البرازيل عن أكثر من 840 ألف حالة من حالات الإيدز. وانخفض معدل الكشف من 21,2 لكل 100 ألف نسمة في عام 2004 إلى 19,1 لكل 100 ألف نسمة في عام 2015. وفي عام 2015، تم الإبلاغ عن 39 113 حالة جديدة من المرض.

الجدول 40

معدل الكشف عن الإيدز في كل سنة من سنوات التشخيص لكل 100 000 نسمة. البرازيل، من عام 2004 إلى عام 2015

السنة	معدل الإصابة	الحالات الجديدة
2004	21,2	37 998
2005	20,5	37 848
2006	19,9	37 133
2007	20,2	38 163
2008	21,4	40 508
2009	21,1	40 368
2010	20,9	39 872
2011	21,8	41 845
2012	21,4	41 429
2013	21,0	42 266
2014	20,2	41 007
2015	19,1	39 113

المصدر: وزارة الصحة، النشرة الوبائية لعام 2016.

68- وفي عام 2015، كانت هناك 21 حالة من حالات الإيدز عند الرجال في مقابل 10 حالات عند النساء، مما يمثل زيادة في الحالات التي تم اكتشافها عند الرجال وانخفاضاً تدريجياً في الحالات عند النساء. وبين عامي 2003 و2008، كانت هناك 15 حالة عند الرجال في مقابل 10 حالات عند النساء. وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أن معدل الكشف عن الإيدز عند الرجال قد ارتفع من 24,1 حالة لكل 100 ألف نسمة في عام 2006 إلى 27,9 حالة لكل 100 ألف نسمة في عام 2015.

69- وسجلت البرازيل 136 945 حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين عام 2007 وحزيران/يونيه 2016، منهم 71 396 في منطقة الجنوب الشرقي (52,1 في المائة)، و28 879 في منطقة الجنوب (21,1 في المائة)، و18 840 في منطقة الشمال الشرقي (13,8 في المائة)، و9 152 في منطقة الغرب الأوسط (6,7 في المائة)، و6 868 في منطقة الشمال (6,3 في المائة). وفي عام 2015، سجلت البرازيل 32 321 حالة جديدة من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وبلغت النسبة بين الجنسين 2,4.

70- وهناك اتجاه متزايد في معدل الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية عند الحوامل في السنوات العشر الأخيرة. ومن عام 2000 إلى حزيران/يونيه 2016، تم الإبلاغ عن 99 804 حالة من حالات الحوامل المصابات. وفي عام 2006، بلغ معدل الإصابة 2,1 حالة لكل ألف مولود حي، إذ زاد بنسبة 28,6 في المائة في عام 2015 ليصل إلى 2,7 حالة لكل ألف مولود حي.

71- وانخفض معدل الوفيات القياسي فيما يتعلق بالإيدز بنسبة 5 في المائة بين عامي 2006 و2015، حيث بلغ 5,9 و5,6 حالة وفاة لكل 100 ألف نسمة على التوالي. وهناك اتجاه متزايد في معدل الوفيات بين الشباب والشابات الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و19 سنة وبين أولئك الذين تزيد أعمارهم عن 50 سنة. ومن عام 1980 إلى عام 2015، حدد البلد 303 353 حالة وفاة كان فيها الإيدز هو السبب الأساسي. ومن هذا المجموع، حدث أكثر من 70 في المائة بين الرجال (215 212) وحوالي 29 في المائة بين النساء (88 016). وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، كان هناك، في المتوسط، حوالي 12 ألف حالة وفاة في السنة نتيجة للإيدز، وبلغت هذه الحالات 12 667 حالة في عام 2015.

الملاريا

72- تمكنت البرازيل من السيطرة على الإصابة بالملاريا. وانخفض عدد النتائج الإيجابية للملاريا لكل ألف نسمة من 3,79 في عام 1991 إلى 0,84 في عام 2013. والملاريا أكثر شيوعاً في المنطقة الشمالية من البرازيل، التي تضم منطقة الأمازون الحيوية، المواتية لتكاثر النواقل التي تنقل المرض، والمسؤولة عن أكثر من 98 في المائة من الحالات في عام 2013.

الجدول 41

معدل الإصابة بالملاريا، والنتائج الإيجابية، والسكان في السنة. البرازيل، من عام 2001 إلى عام

2013

السنة	المؤشر السنوي للإصابة بطفيليات الملاريا	الاختبارات الإيجابية للملاريا	السكان
2001	2,26	389 775	172 381 455
2002	2,00	349 965	174 632 960
2003	2,27	402 069	176 871 437
2004	2,50	454 843	181 586 030
2005	3,25	598 462	184 184 264
2006	2,90	540 934	186 770 560
2007	2,38	449 720	189 335 191
2008	1,63	309 498	189 612 814
2009	1,58	302 179	191 481 045
2010	1,71	326 274	190 755 799
2011	1,36	261 072	192 379 287
2012	1,21	235 153	193 976 530
2013	0,84	169 668	201 062 789

المصدر: وزارة الصحة، إدارة تكنولوجيا المعلومات لنظام الصحة الموحد.

داء السل

73- سجلت البرازيل انخفاضاً في عدد حالات الإصابة بالسل والوفيات الناجمة عن ذلك. وفي عام 2016، سجلت البرازيل 66 796 حالة جديدة من المرض، بمعدل إصابة بلغ 32,4.

الجدول 42

معدل الإصابة بالسل، والحالات الجديدة، والسكان في السنة. البرازيل، من عام 2001 إلى عام 2012

السنة	معدل الإصابة	الحالات الجديدة	السكان
2001	42,6	73 359	172 381 455
2002	44,2	77 187	174 632 960
2003	44,4	78 489	176 871 437
2004	42,7	77 497	181 586 030
2005	41,4	76 268	184 184 264
2006	38,7	72 339	186 770 560
2007	37,8	71 628	189 335 191
2008	38,7	73 429	189 612 814

السنة	معدل الإصابة	الحالات الجديدة	السكان
2009	38,1	72 906	191 481 045
2010	37,5	71 568	190 755 799
2011	38,3	73 613	192 379 287
2012	37,3	72 319	193 976 530

المصدر: وزارة الصحة، قاعدة بيانات سجل الحالات البرازيلية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات لنظام الصحة الموحد. 74- وهكذا، تمكنت البرازيل من الحد من الإصابة بالسل في الإطار الزمني الذي حددته الأهداف الإنمائية للألفية (1990 إلى 2015). وانخفض المعدل الوطني من 51,8 حالة لكل 100 ألف شخص في عام 1990 إلى 30,9 حالة لكل 100 ألف شخص في عام 2015. وانخفض معدل الوفيات من 2,6 لكل ألف نسمة في عام 2006 إلى 2,2 حالة وفاة لكل ألف نسمة في عام 2015، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 15,4 في المائة. وحققت البرازيل غاية الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بمكافحة السل قبل الموعد بثلاث سنوات. وفي عام 2015، انضمت البرازيل إلى التزام عالمي بخفض الوفيات بنسبة 95 في المائة ونسبة الإصابة بالمرض بنسبة 90 في المائة حتى عام 2035.

حمى الضنك

75- يحدث انتقال حمى الضنك بشكل مستمر في البرازيل منذ عام 1986. وفي عام 2013، شهد البلد واحدة من أكبر حالات تفشي المرض، حيث بلغ عدد الحالات المحتملة حوالي مليوني حالة. وفي عامي 2016 و2015، على التوالي، سُجلت 1 483 623 و1 688 688 حالة محتملة من حالات حمى الضنك، ليصل معدل الإصابة إلى 684,2 حالة في عام 2015. اليوم، توجد في البلد الأنماط المصلية الأربعة للمرض.

الجدول 43

معدل الإصابة بالسل، والحالات الجديدة، والسكان في السنة. البرازيل، من عام 2001 إلى عام 2012

السنة	معدل الإصابة	الحالات الجديدة	السكان
2001	225,97	389 523	172 381 455
2002	401,63	701 380	174 632 960
2003	156,88	277 475	176 871 437
2004	40,01	72 661	181 586 030
2005	82,28	151 550	184 184 264
2006	143,19	267 443	186 770 560
2007	264,90	501 552	189 335 191
2008	293,24	556 018	189 612 814
2009	204,20	391 001	191 481 045
2010	514,42	981 278	190 755 799
2011	356,60	686 016	192 379 287
2012	301,47	584 780	193 976 530

المصدر: وزارة الصحة، قاعدة بيانات سجل الحالات البرازيلية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات لنظام الصحة الموحد.

76- وفي عام 2014، سجل البلد 3 657 حالة يشتبه في أنها من حالات حمى الشيكونغونيا المحلية الأصل في ثمان مدن. وحدثت زيادة في الحالات المبلغ عنها في عام 2015، حيث بلغ عدد الحالات المحلية الأصل المشتبه فيها 17 765 حالة، منها 6 784 حالة مؤكدة، بمعدل إصابة بلغ 111,8. وفي نيسان/أبريل من العام نفسه، بدأت البرازيل تؤكد الانتقال المحلي للحمى عن طريق فيروس زيكا.

وفي عام 2016، سُجلت 205 578 حالة محتملة من حالات الإصابة بالمرض، بمعدل 99,8 و8 وفيات مؤكدة. في عام 2016، أصبحت حمى زيكا جزءاً من قائمة الإعلان الإلزامي في الإحصاءات الصحية الرسمية، وانضمت إلى حمى الضنك وحمى الشيكونغونيا.

الجذام

77- بين عامي 2004 و2012، سجلت البرازيل انخفاضاً بنسبة 12 في المائة في معدل انتشار الجذام، من 1,71 حالة لكل 10 آلاف نسمة في عام 2004 إلى 1,51 حالة لكل 10 آلاف نسمة في عام 2012. وللقضاء على الجذام باعتباره مشكلة صحية عامة، تهدف البرازيل إلى بلوغ معدل انتشار يقل عن حالة واحدة لكل 10 آلاف نسمة في جميع أنحاء الإقليم الوطني.

الجدول 44

معدل الإصابة بالجذام، والحالات الجديدة، والسكان في السنة. البرازيل، من عام 2004 إلى عام 2012

السنة	معدل الإصابة	الحالات الجديدة	السكان
2004	27,50	49 943	181 586 030
2005	26,48	48 773	184 184 264
2006	23,78	44 419	186 770 560
2007	21,78	41 234	189 335 191
2008	21,49	40 757	189 612 814
2009	19,94	38 176	191 481 045
2010	18,77	35 807	190 755 799
2011	18,06	34 740	192 379 287
2012	17,39	33 741	193 976 530

المصدر: وزارة الصحة، قاعدة بيانات سجل الحالات البرازيلية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات لنظام الصحة الموحد.

سوق العمل

78- تقلب معدل المشاركة في قوة العمل في البرازيل على مدى العقد الماضي. ففي عام 2001، بلغ هذا المعدل 68,1 في المائة. وحتى عام 2005، كان هناك اتجاه متزايد، حيث بلغ 70,4 في المائة. وفي السنوات الثلاث اللاحقة، انخفضت المشاركة في العمل، وتزايدت مرة أخرى في عام 2009. وفي عام 2011 و2012 و2013، كانت هناك انخفاضات إضافية. وفي عامي 2014 و2015، كان معدل المشاركة في العمل 67,5 في المائة و65,9 في المائة على التوالي. ويتبع هذا السلوك مسارات مميزة تماماً بين المجموعات الفرعية المختلفة للسكان.

الجدول 45

معدل النشاط، وفقاً لفئات محددة. البرازيل، من عام 2004 إلى عام 2015

الفئات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المجموع	69,6	70,4	70,1	69,6	69,6	69,7	67,3	67,0	66,6	67,5	65,9	
الجنس												
الذكور	82,5	82,7	82,2	81,6	81,8	81,6	79,7	79,1	78,6	79,2		
الإناث	57,9	59,1	59,0	58,6	58,5	58,8	56,0	55,8	55,6	57,0		
الفئة العمرية												
من 16 إلى 24 سنة	67,9	69,3	68,0	67,8	67,6	67,3	63,9	63,7	61,8	63,6	61,4	

2015	2014	2013	2012	2011	2009	2008	2007	2006	2005	2004	الفئات
82,9	83,5	82,7	82,5	82,7	84,3	83,7	83,3	83,4	83,7	82,9	من 25 إلى 39 سنة
80,6	81,2	80,5	80,5	79,9	81,8	80,7	81,0	81,0	80,5	80,2	من 40 إلى 49 سنة
45,5	47,6	46,0	45,5	45,8	47,9	48,5	47,8	48,9	48,2	47,3	50 سنة أو أكثر
											مستوى التعليم
											لا تعليم أو مدرسة ابتدائية/متوسطة غير مكتملة
53,3	56,0	55,3	55,8	56,7	60,5	61,3	61,7	62,9	63,7	63,5	اكتمال المدرسة الابتدائية/المتوسطة أو المدرسة الثانوية غير مكتملة
63,1	65,2	63,8	64,5	65,3	68,1	67,7	68,8	68,9	69,3	69,0	اكتمال المدرسة الثانوية أو شهادة جامعية غير مكتملة
76,0	77,2	76,4	77,4	77,6	79,9	79,7	79,6	79,8	80,4	79,2	شهادة جامعية مكتملة
82,7	83,9	83,6	84,2	84,0	85,4	85,4	85,3	85,6	85,8	84,8	شهادة جامعية مكتملة

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعامي 2014 و2015.

79- ومن عام 2001 إلى عام 2011، انخفض معدل البطالة بنسبة 28 في المائة ليصل إلى أدنى مستوى له في عام 2012، حيث بلغ 6,1 في المائة. ومع ذلك، بدأ معدل البطالة يسجل زيادة مستمرة اعتباراً من عام 2013، حيث بلغ 6,7 في المائة في عام 2014 و9,5 في المائة في عام 2015. وعلى غرار معدل المشاركة في العمل، يختلف معدل البطالة باختلاف المجموعات الفرعية للسكان.

الجدول 46

معدل النشاط، وفقاً لفئات محددة. البرازيل، من عام 2004 إلى عام 2015

2015	2014	2013	2012	2011	2009	2008	2007	2006	2005	2004	الفئات
9,4	6,7	6,4	6,1	6,6	8,1	7,0	8,0	8,3	9,1	8,7	البرازيل
											الجنس
											الذكور
7,7	5,2	4,8	4,5	4,7	6,0	5,0	5,9	6,2	6,9	6,6	الإناث
11,6	8,7	8,4	8,1	9,0	10,9	9,4	10,6	10,9	12,0	11,5	الفئة العمرية
											من 16 إلى 24 سنة
22,8	16,6	14,8	14,4	15,0	17,6	15,3	16,6	17,7	19,1	17,9	من 25 إلى 39 سنة
9,0	6,3	6,2	5,7	6,2	7,7	6,5	7,4	7,4	7,8	7,6	من 40 إلى 49 سنة
5,6	3,7	3,7	3,3	3,7	4,5	3,8	4,6	4,5	5,0	5,0	50 سنة أو أكثر
3,7	2,4	2,3	2,2	2,4	3,1	2,5	2,9	3,0	3,4	3,2	مستوى التعليم
											لا تعليم أو مدرسة ابتدائية/متوسطة غير مكتملة
7,0	5,0	5,0	4,5	5,1	6,3	5,0	5,9	6,4	7,1	6,9	اكتمال المدرسة الابتدائية/المتوسطة أو المدرسة الثانوية غير مكتملة
13,5	9,7	9,0	9,3	9,4	12,0	10,5	12,0	12,9	14,3	13,3	اكتمال المدرسة الثانوية أو شهادة جامعية غير مكتملة
11,2	7,9	7,5	6,9	7,7	9,8	8,5	9,7	9,8	10,7	10,4	شهادة جامعية مكتملة
49	3,7	3,2	3,2	3,4	3,7	3,6	3,7	3,5	3,8	3,5	شهادة جامعية مكتملة

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعامي 2014 و2015.

80- وفيما يتعلق بتكوين النشاط الاقتصادي في البرازيل، يمكن ملاحظة انخفاض بنسبة 3,7 في المائة في نسبة العاملين في الوظائف غير المعترف بها رسمياً، بين عامي 2004 و2014. وفي الفترة نفسها، كانت هناك زيادة قدرها 8,4 نقاط مئوية في عدد العاملين في وظائف معترف بها رسمياً. وتشير البيانات إلى حدوث زيادة كبيرة في عدد الوظائف الرسمية في سوق العمل البرازيلي.

الجدول 47

تكوين المهنة، وفقاً للمركز. البرازيل، من عام 2004 إلى عام 2014

2014	2013	2012	2011	2009	2008	2007	2006	2005	2004	المركز
39,6	40,3	39,8	39,4	35,7	35,2	34,0	32,5	31,9	31,2	وظيفة معترف بها رسمياً
14,4	14,5	14,9	14,7	16,2	16,9	17,1	17,6	17,6	18,1	وظيفة غير معترف بها رسمياً
2,1	2,2	2,0	2,2	2,2	2,0	2,1	2,1	2,1	2,0	عاملة منزلية معترف بها رسمياً
4,4	4,5	4,7	4,9	5,5	5,2	5,3	5,5	5,6	5,6	عاملة منزلية غير معترف بها رسمياً
7,3	7,5	7,5	7,3	7,3	7,1	7,0	6,8	6,5	6,8	موظف مدني عسكري أو نظامي
21,5	20,8	20,8	21,3	20,8	20,6	21,6	21,6	22,1	22,5	يعمل لحسابه
3,8	3,8	3,8	3,5	4,4	4,6	3,8	4,6	4,4	4,2	رب عمل
4,3	4,2	3,7	3,8	3,9	4,2	4,1	4,3	4,3	3,9	العمل في الإنتاج للاستهلاك الخاص وفي البناء للاستخدام الخاص
2,4	2,1	2,6	2,8	3,9	4,1	4,8	4,9	5,4	5,6	عمل بدون أجر

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعامي 2014 و2015.

81- وفيما يتعلق بتكوين العمالة حسب قطاع النشاط، سجل البلد في الفترة من عام 2004 إلى عام 2015 زيادة في قطاعات التجارة والخدمات الأخرى والبناء، مصحوبة بانخفاض كبير في القطاع الزراعي.

الجدول 48

السكان العاملون حسب قطاعات الأنشطة (المجموع بالملايين). البرازيل، عام 2004 و2015 و2014 و2015

2015	2014	2005	2004	مجالات الأنشطة
13,0	13,9	16,6	16,6	الزراعة
11,9	12,9	12,8	12,3	الصناعة
8,5	9,0	5,6	5,3	البناء
17,1	17,8	15,1	14,3	التجارة والإصلاح
4,6	4,6	3,1	2,9	السكن والغذاء
5,3	5,4	3,9	3,9	النقل والتخزين والاتصالات
5,0	5,1	4,3	4,2	الإدارة العامة
10,3	10,2	7,6	7,4	التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية
18,5	19,1	15,7	15,5	الخدمات الأخرى
0,1	0,1	0,2	0,2	أنشطة غير محددة

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعامي 2014 و2015.

82- وأخيراً، وبالنظر إلى أحكام الدستور الاتحادي البرازيلي لعام 1988، الذي يحمي الحق في الانتساب إلى النقابات، كان هناك 7 569 865 عاملاً منتسباً إلى نقابات عمالية مسجلة في السجل الوطني لنقابات العمال، أي ما مجموعه 10 047 نقابة. وقد أفضت التغييرات التشريعية الأخيرة المتعلقة بالمستحقات النقابية إلى انخفاض في هذا العدد.

الضمان الاجتماعي

83- ينص الدستور الاتحادي البرازيلي على تنظيم الضمان الاجتماعي في شكل نظام عام يستند إلى الاشتراكات والانتساب الإلزامي. واستحقاقات الضمان الاجتماعي هي: '1' التقاعد بسبب السن؛ '2' التقاعد بسبب العجز؛ '3' التقاعد على أساس مدة الاشتراك؛ '4' التقاعد الخاص؛ '5' إجازة المرض المدفوعة الأجر؛ '6' تعويض الحوادث؛ '7' استحقاق أسر السجناء؛ '8' معاش الزوج الباقي على قيد الحياة؛ '9' المعاش الخاص؛ '10' إجازة الأمومة المدفوعة الأجر؛ '11' علاوة الأسرة؛ '12' المساعدة الاجتماعية بالإعانة النقدية المستمرة. ودافعو الضرائب هم، من جملة جهات أخرى، أصحاب العمل، والموظفون المأجورون، وعمال المنازل، والعمال المستقلون، ودافعو الضرائب الأفراد، والعمال الريفيون.

84- والقاعدة العامة هي أن جميع العمال الذين يمارسون نشاطاً مدفوع الأجر ولا ينتسبون إلى نظام تقاعد بعينه ملزمون بالانتساب إلى النظام العام. ويتضمن نظام الضمان الاجتماعي خطط استحقاقات بالتقسيم ترمي إلى ضمان أن يكون للمستفيدين الوسائل الأساسية لإعالة أنفسهم في حال فقدانهم القدرة على العمل.

التغطية

85- استفاد نظام الضمان الاجتماعي البرازيلي بزيادة قدرها 12,7 نقطة مئوية على مدى العقد الماضي، في نسبة دافعي الضرائب من السكان البرازيليين النشطين اقتصادياً، لا سيما بين النساء.

الجدول 49

نسبة دافعي الضرائب من السكان النشطين اقتصادياً، والسكان المستهدفين من المعهد الوطني البرازيلي للضمان الاجتماعي، والنظم النموذجية للخدمة المدنية والعسكرية، حسب نوع الجنس.

البرازيل، 2011-2001

	2011	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
كلا الجنسين	58,7	53,8	52,3	50,8	48,9	47,5	46,7	46,6	45,4	46,0
الرجال	58,6	54,6	53,4	51,8	49,9	48,4	47,6	47,3	46,1	46,7
النساء	58,9	52,7	50,9	49,3	47,6	46,3	45,5	45,7	44,5	45,1

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعامي 2001 و2011.

86- وفي الوقت نفسه، عرفت التغطية المباشرة وغير المباشرة للضمان الاجتماعي الأساسي العام للسكان في سن العمل زيادة قدرها 6,3 نقاط مئوية بين عامي 2001 و2011.

نسبة التغطية المباشرة وغير المباشرة للضمان الاجتماعي الأساسي العام للسكان في سن العمل،
حسب نوع الجنس. البرازيل، من عام 2001 إلى عام 2011

	2011	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
كلا الجنسين	57,4	55,1	54,5	53,5	52,6	51,7	51,0	50,9	50,5	51,1
الرجال	55,8	53,6	53,1	52,0	51,1	50,3	49,6	49,6	49,2	49,9
النساء	59,0	56,6	55,9	54,9	54,1	53,1	52,2	52,2	51,8	52,3

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعامي 2001 و 2011.
* تشمل التغطية دافعي الضرائب المباشرين بمساهمة واحدة على الأقل على مدى الأشهر الـ 12 الأخيرة وأزواجهم؛ والأشخاص المؤمن عليهم بموجب الضمان الاجتماعي الريفي وأزواجهم؛ والأشخاص المؤمن عليهم بموجب الضمان الاجتماعي للخدمة المدنية والعسكرية وأزواجهم؛ والمعاليين حتى سن 21 سنة.

المساعدة الاجتماعية

87- ينص الدستور الاتحادي البرازيلي على أن المساعدة الاجتماعية حق تكفله الحكومة لجميع الفئات الاجتماعية والمواطنين المعرضين للمخاطر الاجتماعية والمحاطين بأوضاع اجتماعية هشة، بغض النظر عن مساهمتهم في الضمان الاجتماعي.

88- ويستند نظام المساعدة الاجتماعية الموحد إلى المبادئ التوجيهية التي ينص عليها الدستور الاتحادي والإطار القانوني الذي ينص عليه القانون الأساسي للمساعدة الاجتماعية. وهو نظام عام ينظم خدمات المساعدة الاجتماعية في البرازيل.

89- وفي إطار نظام المساعدة الاجتماعية الموحد، تُنظَّم خدمات المساعدة الاجتماعية وتُهيكل على أساس الإقليم، مما نشأ عنه مستويان من إجراءات الحماية. المستوى الأول هو الرعاية الاجتماعية الأساسية، التي تستهدف الوقاية من المخاطر الاجتماعية والشخصية بتوفير برامج ومشاريع وخدمات واستحقاقات للأسر والأفراد الذين يعيشون أوضاعاً اجتماعية هشة. والمستوى الثاني هو الرعاية الاجتماعية الخاصة، التي تنطوي على تعقيد عالٍ ومتوسط، الموجهة إلى الأسر والأفراد الذين هم بالفعل في وضع خطر، وانتهكت حقوقهم بسبب الهجرة، وسوء المعاملة، والاعتداء الجنسي، وتعاطي المخدرات، وجوانب أخرى.

90- ويوفر نظام المساعدة الاجتماعية الموحد لكل مستوى من الحماية مجموعة من الأدوات لتقديم الخدمات ومنح الاستحقاقات. وفيما يتعلق بالحماية الأساسية، يقدم المركز المرجعي للمساعدة الاجتماعية خدمات المساعدة الاجتماعية إلى الأسر والأفراد الذين يعيشون في أوضاع اجتماعية هشة. وترمي هذه الخدمات إلى تعزيز الروابط الأسرية والمجتمعية، وتسعى إلى إعطاء الأولوية لتعزيز الاعتماد على النفس، والإمكانات، وتعزيز الأسر والأفراد.

91- والمراكز المرجعية المتخصصة للمساعدة الاجتماعية مراكز مرجعية تضطلع بتنسيق ودمج خدمات الرعاية الاجتماعية الخاصة. وهي مسؤولة عن توفير توجيه ودعم متخصصين ومستمرين للأسر والأفراد الذين تنتهك حقوقهم، مع التركيز على الإجراءات الموجهة إلى الأسر.

شبكة المساعدة الاجتماعية

92- خلال السنوات القليلة الماضية، كان هناك توسع كبير في شبكة المساعدة الاجتماعية مع إنشاء مرافق للمراكز المرجعية للمساعدة الاجتماعية وللمراكز المرجعية المتخصصة للمساعدة الاجتماعية في جميع أنحاء الإقليم الوطني. وقد ارتفع عدد المراكز المرجعية للمساعدة الاجتماعية بنحو 96 في المائة بين عامي 2007 و 2016. وارتفع عدد المراكز المرجعية المتخصصة للمساعدة الاجتماعية بنسبة تجاوزت 180 في المائة في الفترة نفسها.

الجدول 51

عدد مرافق المراكز المرجعية للمساعدة الاجتماعية والمراكز المرجعية المتخصصة للمساعدة الاجتماعية.
البرازيل، من عام 2007 إلى عام 2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
8 240	8 155	8 088	7 883	7 725	7 475	6 801	5 798	5 074	4 195
2 521	2 435	2 372	2 249	2 167	2 109	1 590	1 200	1 019	897

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء ووزارة المواطنة، إحصاء نظام المساعدة الاجتماعية الموحد. من عام 2013 إلى عام 2016.

93- ويشكل الاستحقاق النقدي المستمر أيضاً جزءاً لا يتجزأ من نظام المساعدة الاجتماعية الموحد. وهو استحقاق نقدي يكفل دخلاً أساسياً لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة البدنية الذين يعيشون أوضاعاً هشة.

الجدول 52

مبلغ الاستحقاقات الفعلية لدعم المساعدة الاجتماعية. البرازيل، 2010 - 2016

*2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
4 274 943	4 251 726	4 137 995	3 975 413	3 777 778	3 600 473	3 413 084
2 349 905	2 326 506	2 257 967	2 148 091	2 024 666	1 911 134	1 785 185
1 925 038	1 925 220	1 880 028	1 827 322	1 753 112	1 689 339	1 627 899

المصدر: وزارة المواطنة، حولية إحصاءات الضمان الاجتماعي لعامي 2015 و2012.
* بيانات شباب/فبراير 2016، الواردة في نشرة الاستحقاق النقدي المستمر.

الإيرادات

94- كان للنمو الاقتصادي المتراكم في العقود الأخيرة أثر مباشر على الارتفاع العام لمتوسط دخل المواطن البرازيلي. وكان له أثر أكبر على السكان ذوي الدخل المنخفض، مما أسهم في الحد من عدم المساواة التاريخية في البرازيل.

95- ففي الفترة 2005-2015، سُجل نمو بنسبة 2,6 نقطة مئوية في الدخل الإجمالي لنسبة 40 في المائة من السكان الذين لهم أدنى دخل، بينما أظهرت نسبة الدخل المستحقة للأشخاص ذوي أعلى دخل - أغنى 10 في المائة - انخفاضاً قدره 4,8 نقطة مئوية. وتؤكد منهجيات مختلفة وجود أدلة على انخفاض في نسبة عدم المساواة في البلد، مثل مؤشر "بالما"، الذي يقارن بين تطور أغنى 10 في المائة وأفقر 40 في المائة من السكان (نسبة 40/10).

الجدول 53

النسبة المئوية لتوزيع الدخل بين جميع فئات السكان في سن 10 أو أكثر التي لها دخل، حسب فئات الدخل. البرازيل، من عام 2005 إلى عام 2015

توزيع الدخل (بالنسبة المئوية)					
السنة	حتى 40 في المائة	أكثر من 40 وحتى 90 في المائة	أكثر من 90 في المائة	مؤشر بالما	
2005	11,0	43,6	45,3	4,1	
2006	11,3	43,7	44,9	4,0	
2007	12,0	44,2	43,9	3,7	
2008	12,0	44,6	43,4	3,6	
2009	12,4	44,6	43,0	3,5	
2011	13,1	45,1	41,9	3,2	
2012	13,1	45,0	41,9	3,2	
2013	13,2	45,4	41,4	3,1	
2014	13,3	45,6	41,0	3,1	
2015	13,6	45,9	40,5	3,0	

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعام 2015.

96- وفيما يتعلق بالدخل الشهري الفردي للأسر المعيشية، أظهر كل من معدل الدخل ومتوسط الدخل نمواً ثابتاً من عام 2005 إلى عام 2014. وبعد عام 2015، تأثر دخل الأسر المعيشية سلباً جراء انخفاض معدلات العمالة وتراجع الاقتصاد.

الجدول 54

معدل ومتوسط دخل الأسرة الشهري الفردي للأسر المعيشية في نظم الأسر المعيشية الخاصة. البرازيل، من عام 2005 إلى عام 2015

	2015	2014	2013	2012	2011	2009	2008	2007	2006	2005
المعدل	1 270	1 368	1 337	1 300	1 206	1 139	1 116	1 065	965	965
المتوسط	788	805	794	770	712	682	636	623	601	530

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعام 2015.

97- وانخفضت نسب عدم المساواة الاجتماعية فيما يتعلق بنوع الجنس، أو لون البشرة، أو العرق بين عامي 2005 و2015.

الجدول 55

معدل الدخل الشهري الحقيقي للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر ولديهم دخل، مع النسب المتعلقة بنوع الجنس أو اللون أو العرق لكل فئة. البرازيل، من عام 2005 إلى عام 2015

	2015	2014	2013	2012	2011	2005	2008	2007	2006	2005
النسبة بين الجنسين (الرجال/النساء)	1,50	1,42	1,45	1,47	1,49	1,48	1,49	1,48	1,50	1,51
نسبة اللون والعرق (أبيض/أسود أو أصفر)	1,89	1,70	1,69	1,72	1,74	1,67	1,74	1,79	1,84	1,89

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعام 2015.

الفقر والجوع

98- تراجعت مؤشرات الفقر في البرازيل منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مما أفضى إلى تحسن كبير في ظروف معيشة السكان. فقد انخفض مؤشرا الفقر والفقر المدقع انخفاضاً كبيراً على مدى السنوات القليلة الماضية. وانخفضت نسبة السكان الذين لا يزيد دخل الأسرة المعيشية الفردي عندهم عن ربع الحد الأدنى للأجور وأولئك الذين يتراوح هذا الدخل عندهم بين ربع ونصف الحد الأدنى للأجور بـ 2,8 و 2,6 نقطة مئوية على التوالي، بين عامي 2005 و 2015. وفي هذا الصدد، حققت البرازيل بالفعل غاية الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض معدل الجوع والفقر المدقع إلى النصف مقارنة بمستويات عام 1990.

الجدول 56

النسبة المئوية لتوزيع الأشخاص المقيمين في الأسر المعيشية الخاصة حسب فئات دخل كل فرد في الأسرة المعيشية. البرازيل، من عام 2005 إلى عام 2015

الفئات	2005	2006	2007	2008	2009	2011	2012	2013	2014	2015
حتى 1/4	12,0	11,8	11,2	10,1	10,6	8,6	8,6	8,5	8,0	9,2
أكثر من 1/4 وحتى 1/2	20,4	20,3	19,4	18,7	18,6	16,6	18,1	17,3	17,0	17,8
أكثر من 1/2 وحتى 1	27,0	27,9	27,5	27,6	28,4	26,8	28,6	28,2	28,9	30,3
أكثر من 1 وحتى 2	21,1	21,0	22,0	22,8	22,6	25,7	23,8	23,9	25,2	24,7
أكثر من 2	16,9	16,3	16,2	16,8	15,7	15,9	15,6	15,3	16,6	15,0
لا دخل، غير معلن	2,6	2,9	3,9	4,0	4,1	6,5	5,3	6,6	4,3	2,8

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعام 2015.

99- وفيما يتعلق بالأطفال والمراهقين على وجه الخصوص، أسهم الحفاظ على استراتيجيات جديدة لخفض الفقر وتنفيذها في إحراز تقدم كبير في الفئة العمرية من 0 إلى 29 سنة. وفي الفترة بين عامي 2005 و 2015، انخفض التوزيع النسبي المئوي للسكان المقيمين في الأسر المعيشية التي لا يزيد دخلها الشهري عن ربع الحد الأدنى للأجور بمقدار 4,8 نقاط مئوية في الفئة العمرية من 0 إلى 4 سنوات، وهو أكبر تطور إيجابي لهذه الفئات.

الجدول 57

النسبة المئوية لتوزيع السكان المقيمين في أسر ذات دخل فردي شهري لا يزيد عن ربع الحد الأدنى للأجور، حسب الفئات العمرية. البرازيل، من عام 2005 إلى عام 2015

الفئات	2005	2006	2007	2008	2009	2011	2012	2013	2014	2015
المجموع	11,9	12,4	11,1	10,1	10,6	8,5	8,6	8,5	7,9	9,2
0 - 4 سنوات	22,4	22,5	20,5	19,0	20,0	15,7	16,5	16,1	15,2	17,6
5 سنوات - 14 سنة	20,7	20,5	20,2	18,7	19,9	16,6	16,4	16,7	15,9	18,0
15 - 29 سنة	10,9	10,8	10,2	9,3	9,9	8,3	8,5	8,5	8,1	9,9
30 - 59 سنة	8,6	8,5	8,1	7,1	7,8	6,4	6,5	6,5	6,0	7,1
60 سنة أو أكثر	2,1	2,0	1,9	1,6	1,7	1,2	1,3	1,3	1,2	1,4

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعام 2015.

100- والأطفال والمراهقون هم أكثر الفئات العمرية تأثراً بحالة انعدام الأمن الغذائي في الأسر المعيشية البرازيلية. ففي عام 2013، عرفت الأسر المعيشية الخاصة التي تضم فرداً واحداً على الأقل دون سن 18 سنة انعدام أمن غذائي أعلى مقارنة بالأسر التي تتألف من بالغين فقط. وإضافة إلى ذلك، بلغت النسبة المئوية للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و4 سنوات، ومن 5 سنوات إلى 14 سنة، المقيمين في أسر معيشية تواجه حالات انعدام أمن غذائي 34,1 في المائة و33,7 في المائة على التوالي، مقابل 25,8 في المائة من السكان عموماً. وبين عامي 2004 و2013، حققت هذه الفئات العمرية تقدماً إيجابياً، إذ عرفت انخفاضاً في نسبة انعدام الأمن الغذائي وزيادة كبيرة في الأمن الغذائي.

الجدول 58

النسبة المئوية لتوزيع السكان لكل حالة أمن غذائي للأسرة المعيشية حسب الفئات العمرية. البرازيل، عام 2004 وعام 2013

60 سنة أو أكثر		30-59 سنة		15-29 سنة		5 سنوات - 14 سنة		0-4 سنوات		المجموع	
2013	2004	2013	2004	2013	2004	2013	2004	2013	2004	2013	2004
2,6	5,1	3,1	6,2	3,8	7,7	5,0	10,6	4,8	10,4	3,6	7,7
4,2	11,2	4,5	12,1	5,5	14,2	6,4	17,6	6,5	18,5	5,1	14,1
11,7	12,9	15,1	16,4	18,4	18,6	22,3	21,1	22,8	21,7	17,1	18,0
81,5	70,8	77,3	65,3	72,3	59,4	66,3	50,7	65,8	49,4	74,2	60,1

المصادر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعامي 2004 و2013.

101- وبالتوازي مع النمو المتراكم للاقتصاد البرازيلي خلال السنوات القليلة الماضية، أسهمت استراتيجيات الحكومة الاتحادية لمكافحة الفقر والفقر المدقع بشكل مباشر في تحقيق النتائج الإيجابية العامة. وتقوم السياسة الاجتماعية الأساسية في البلد على برنامج "بولسا فاميليا" [منحة إعانة الأسرة] الذي أنشئ في تشرين الأول/أكتوبر 2003، استناداً إلى ثلاثة محاور رئيسية هي: (أ) الدخل التكميلي؛ (ب) الحصول على الحقوق؛ (ج) التنسيق مع المجالات الأخرى. ويتصدى المحوران الأولان للفقر بشكل مباشر من خلال تحويل الدخل باعتباره إعانة تكميلية للأسر المقيدة في السجل الوحيد للبرامج الاجتماعية للحكومة الاتحادية (كاد أونيكو) ومن خلال تحسين ظروف الرعاية الصحية والتعليم (التحاق الأطفال في سن الدراسة بالمدرسة، والعمل بجدول منتظم للتطعيم، فضلاً عن الرصد قبل الولادة لأفراد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج). ويرمي البرنامج إلى كسر حلقة الفقر بتوفير فرص الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، والتعليم، وخدمات المساعدة الاجتماعية. ويُعتبر تحويل الدخل دخلاً تكميلياً أو، في بعض الأحيان، المصدر الوحيد للدخل بالنسبة للأسر التي تعيش في حالة فقر مدقع.

الجدول 59

برنامج بولسا فاميليا، عدد الأسر المستفيدة والمبالغ المحولة

السنة	عدد الأسر المستفيدة	المبالغ المحولة (بالريالات البرازيلية)
2005	8 700 445	5 691 667 041,00
2006	10 965 810	7 524 661 322,00
2007	11 043 076	8 965 499 608,00
2008	10 557 996	10 606 500 193,00
2009	12 370 915	12 454 702 501,00

السنة	عدد الأسر المستفيدة	المبالغ المحولة (بالريالات البرازيلية)
2010	12 778 220	14 372 702 865,00
2011	13 361 495	17 364 277 909,00
2012	13 902 155	21 156 744 695,00
2013	14 086 199	24 890 107 091,00
2014	14 003 441	27 187 295 233,00
2015	13 936 791	27 650 301 339,00
2016	13 569 576	28 506 185 141,00
2017	13 828 609	29 046 112 934,00

المصدر: وزارة المواطنة، مصفوفة المعلومات الاجتماعية، من عام 2005 إلى عام 2017.

التفاوت الاجتماعي

102- البرازيل بلد يتسم تاريخياً بمستوى عال من عدم المساواة الاجتماعية، وهو ما ظل، على مدى السنوات الماضية، يعرف انخفاضاً هاماً. فخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، سمح الجمع بين معدلات النمو الاقتصادي المواتية والمبادرات النشطة للإدماج الاجتماعي، مثل سياسات تحويل الدخل والزيادات الحقيقية في الحد الأدنى للأجور، بانخفاض مستمر في عدم المساواة الاجتماعية على مدى السنوات القليلة الماضية. ويمكن التحقق من هذا الاتجاه باستخدام معامل جيني، الذي تراجع من 0,548 في عام 2005 إلى 0,491 في عام 2015.

الجدول 60

معامل جيني لتوزيع الدخل الشهري للأشخاص البالغين من العمر 15 سنة أو أكثر، الذين لهم دخل، حسب الأقاليم الرئيسية. البرازيل، من عام 2005 إلى عام 2015

	2015	2014	2013	2012	2011	2009	2008	2007	2006	2005
البرازيل	0,491	0,497	0,501	0,505	0,506	0,521	0,526	0,531	0,544	0,548
الشمال	0,473	0,480	0,484	0,486	0,503	0,496	0,490	0,501	0,504	0,501
الشمال الشرقي	0,484	0,490	0,509	0,510	0,510	0,532	0,534	0,534	0,553	0,546
الجنوب الشرقي	0,477	0,485	0,483	0,485	0,484	0,497	0,502	0,507	0,526	0,531
الجنوب	0,450	0,453	0,458	0,465	0,468	0,486	0,492	0,501	0,507	0,516
الغرب الأوسط	0,498	0,507	0,519	0,523	0,532	0,550	0,562	0,559	0,554	0,561

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعام 2015.

جنوح الأحداث وإقامة العدل

103- يقاس معدل الوفيات الناجمة عن جرائم العنف في البرازيل لكل 100 ألف نسمة بمؤشر "جرائم العنف المميّنة المتعمدة"، الذي يشمل حوادث القتل العمد، والقتل بقصد السرقة، والإصابة الجسدية التي تعقبها الوفاة. وقد ارتفع هذا المؤشر من 23,6 إلى 27,2 ما بين عامي 2007 و2015.

الجدول 61

معدل الوفيات العنيفة لكل 100 ألف نسمة. البرازيل، من عام 2007 إلى عام 2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
27,2	28,2	27,1	25,8	24	22,7	23,2	24,2	23,6

المصدر: المنتدى البرازيلي للأمن العام، التقريران السنويان البرازيليان بشأن الأمن العام لعامي 2013 و2016.

104- ويقدم منشور "خريطة العنف" الملامح العرقية للوفيات جراء العنف في البرازيل في عام 2016، لا سيما ما يتعلق بالوفيات جراء استخدام الأسلحة النارية. فمن عام 2003 إلى عام 2014، يمكن ملاحظة انخفاض عدد جرائم القتل بالأسلحة النارية بين السكان البيض بنسبة 26,1 في المائة، بينما ارتفعت نسبة جرائم القتل بين السكان من أصل أفريقي - برازيلي بنسبة 46,9 في المائة، كما يُلاحظ في الجدول أدناه.

الجدول 62

عدد ومعدلات القتل بالأسلحة النارية (لكل 100 ألف شخص) وفقاً للون البشرة. البرازيل، 2014/2003

المعدل (لكل 100 ألف نسمة)				القتل بالأسلحة النارية			
المنحدرون من أصل أفريقي		البيض		المنحدرون من أصل أفريقي		البيض	
2014	2003	2014	2003	2014	2003	2014	2003
27,4	24,9	10,6	14,5	29 813	20 291	9 766	13 224

المصدر: خريطة العنف، عام 2016.

105- فيما يتعلق بالجرائم الجنسية، ارتفع عدد حالات الاغتصاب ومحاولة الاغتصاب التي سجلتها الشرطة، من 22,8 و2,2، على التوالي، في عام 2011 إلى 22,2 و3,4 في المائة في عام 2015، لكل مائة ألف شخص.

الجدول 63

معدلات الجرائم الجنسية لكل 100 000 نسمة ونوعها. البرازيل، من عام 2011 إلى عام 2015

محاولة الاغتصاب					الاغتصاب				
2015	2014	2013	2012	2011	2015	2014	2013	2012	2011
3,4	3,9	2,4	3,0	2,2	22,2	24,9	25,4	25,9	22,8

المصدر: المنتدى البرازيلي للأمن العام، التقريران السنويان البرازيليان بشأن الأمن العام لعامي 2013 و2016.

106- تخصص البرازيل (الحكومة الاتحادية وولايات الاتحاد) معدل 1,3 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للأمن العام. ويرد في الجدول أدناه إجمالي نفقاتها.

الجدول 64

مجموع النفقات المخصصة لخدمات الأمن العام بالريال الحالي (الريال البرازيلي). الحكومة الاتحادية والوحدات الاتحادية. البرازيل، من عام 2006 إلى عام 2014

السنة	الحكومة الاتحادية	المجموع - الوحدات الاتحادية
2006	4 438 869 383,16	35 224 631 863,76
2007	5 904 096 238,99	37 392 585 037,67
2008	7 023 318 467,41	39 417 481 233,10
2009	8 161 732 945,45	42 946 410 795,42
2010	7 779 444 615,76	40 418 313 510,12
2011	5 744 128 534,30	45 657 770 444,81
2012	7 878 515 352,99	44 906 552 377,41
2013	8 270 903 209,92	49 266 559 130,29
2014	8 945 185 000,00	59 305 236 705,05
2015	9 035 951 000,00	67 156 232 540,29

المصدر: وزارة الاقتصاد والمنتدى البرازيلي للأمن العام، التقارير السنوية البرازيلية بشأن الأمن العام.

107- ارتفعت نفقات الأمن العام عن الفرد من 184,19 ريالاً برازيلياً إلى 332,21 ريالاً برازيلياً بين عامي 2007 و2014، كما يرد في الجدول أدناه.

الجدول 65

تكاليف الفرد عن خدمات الأمن العام. الحكومة الاتحادية والوحدات الاتحادية، من عام 2007 إلى عام 2014

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
184,19	208,47	238,29	236,94	274,22	272,12	286,17	332,21

المصدر: وزارة الاقتصاد والمنتدى البرازيلي للأمن العام، حولية الأمن العام البرازيلية.

108- ووفقاً لمنشور "نبذة عن الولايات والمدن البرازيلية لعام 2014"، كان في البلد أكثر من 540,000 ضابط شرطة نشط، بالنظر إلى مجموع ضباط شرطة الولايات وضباط الشرطة المدنية. وتبلغ نسبة شرطة الولايات لكل فرد 1:473، ونسبة الشرطة المدنية 1:1709.

الجدول 66

الوحدات الفعلية من الشرطة العسكرية والشرطة المدنية، حسب نوع الجنس، في كل من الأقاليم الرئيسية والوحدات الاتحادية. البرازيل، عام 2014

	وحدة الشرطة المدنية				وحدة الشرطة العسكرية			
	الجنس		المجموع	الشرطة/السكان*	الجنس		المجموع	
	الرجال	النساء			الرجال	النساء		
البرازيل	86 637	31 005	117 642	1:473	383 410	41 838	425 248	
الشمال	8 323	3 859	12 182	1:403	36 914	5 215	42 129	
الشمال الشرقي	19 524	5 514	25 038	1:510	99 591	9 750	109 341	
الجنوب الشرقي	41 034	14 060	55 094	1:454	167 784	18 435	186 219	
الجنوب	9 282	4 098	13 380	1:583	44 120	5 310	49 430	
الغرب الأوسط	8 474	3 474	11 948	1:393	35 001	3 128	38 129	

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، نبذة عن الولايات والمدن البرازيلية لعام 2014.

* النسبة المحسوبة قياساً على العدد المقدر للسكان في 1 تموز/يوليه 2013، المقدمة إلى محكمة مراجعي الحسابات البرازيلية في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2013.

109- ووفقاً لبيانات المجلس الوطني للعدالة، بلغ عدد القضاة التابعين للسلطة القضائية 17 338 قاضياً في عام 2015، أي ما يعادل 7,91 قاضياً لكل مائة ألف نسمة.

110- وفي عام 2015، عاجلت السلطة القضائية البرازيلية نحو 74 مليون قضية قانونية. ومقارنة بعام 2014، ارتفع عدد القضايا القانونية بـ 1,9 مليون قضية قانونية (3 في المائة)، على الرغم من ارتفاع أداء السلطة القضائية التي عاجلت 104 في المائة من جميع القضايا، وهو ما يعني إغلاق 1,2 مليون قضية، إضافة إلى عدد القضايا المسجلة. ومن ناحية أخرى، عرف عدد القضايا القانونية الجديدة، لأول مرة في تاريخ هذه السجلات، انخفاضاً بنسبة 5,5 في المائة في عام 2015، أو ناقص 1,6 مليون إجراءً مقارنة بعام 2014. وفي عام 2015، كانت ثمة 73,9 مليون قضية قانونية قيد المحاكمة، وأغلقت 28,5 مليون قضية، وسُجِّلت 27,3 مليون قضية جديدة.

111- وفي عام 2015، ارتفع عبء العمل لكل قاض بنسبة 6,5 في المائة، ليصل إلى 6577 قضية، بما في ذلك الإجراءات السابقة للمحاكمة أو القضايا المغلقة في العام نفسه. وبلغ مؤشر إنتاجية القضاة 1 760 قضية سنوياً، بزيادة قدرها 3,7 في المائة.

112- وبلغ مجموع نفقات السلطة القضائية ما مقداره 79,2 بليون ريال برازيلي في عام 2015، مما يمثل زيادة بنسبة 4,7 في المائة مقارنة بعام 2014. وتساوي ميزانية السلطة القضائية 1,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، أي ما يعادل 387,56 ريالاً برازيليّاً للفرد.

113- وخلال السنوات القليلة الماضية، ارتفع عدد محامي المساعدة القضائية في كل وحدة اتحادية وفي معدل الميزانية السنوية. وارتفعت ميزانية مكاتب محامي المساعدة القضائية من 68 مليون ريال برازيلي في عام 2009 إلى 137 مليون ريال برازيلي في عام 2014. وارتفعت الميزانية السنوية لمكتب محامي المساعدة القضائية من 96 مليون ريال برازيلي في عام 2008 إلى 365 مليون ريال برازيلي في عام 2014. وارتفع معدل عدد محامي المساعدة القضائية لكل وحدة اتحادية من 190 مهني في عام 2008 إلى 227 في عام 2014.

114- وفي الوقت الذي سُجلت فيه زيادة كبيرة في أعداد محامي المساعدة القضائية مقارنة بعام 2008، ثمة اختلافات كبيرة بين الولايات.

الجدول 67

نسبة محامي المساعدة القضائية والسكان المستهدفين لكل ولاية، البرازيل، عام 2008 و عام 2014

الوحدات الاتحادية	2014		2008	
	نسبة (السكان/المحامين)	السكان المستهدفون	محامو المساعدة القضائية النشطون	محامو المساعدة القضائية النشطون
أكري	5 111	270 867	53	60
ألاغواس	17 434	1 255 235	72	30
أمازوناس	11 311	1 232 907	109	57
أمايا	-	234 812	-	-
باهية	23 519	6 279 654	267	201
سيارا	13 557	3 850 129	284	252
منطقة العاصمة الاتحادية	4 737	904 741	191	160
إسبيريتو سانتو	8 802	1 637 105	186	127
غوياس	158 954	2 861 175	18	-

2014		2008		الوحدات الاتحادية
نسبة (السكان/المحاميين)	السكان المستهدفون	محامو المساعدة القضائية النشطون	محامو المساعدة القضائية النشطون	
18 471	2 622 931	142	46	مارانياو
16 453	9 559 377	581	474	ميناس جيرايش
6 531	1 129 880	173	148	ماتو غروسو دو سول
7 373	1 341 821	182	117	ماتو غروسو
10 871	2 924 239	269	212	بارا
7 014	1 718 460	245	327	بارايا
15 647	3 849 256	246	-	بيرنامبوكو
13 213	1 387 325	105	62	بياوي
65 735	4 995 861	76	-	بارانا
8 987	6 929 053	771	720	ريو دي جانيرو
37 504	1 425 164	38	-	ريو غراندي دو نورتي
10 639	680 909	64	25	روندونيا
4 509	158 303	39	38	روراما
14 312	5 424 244	379	345	ريو غراندي دو سول
31 089	3 140 015	101	-	سانتاكاتارينا
9 754	897 336	92	95	سيرجيب
24 940	17 932 005	719	397	ساو باولو
5 492	604 171	110	85	توكانتينز

المصدر: وزارة العدل والأمن العام، التشخيص الرابع لمكتب محامي المساعدة القضائية في البرازيل لعام 2015.

115- في عام 2016، بلغ عدد محامي المساعدة القضائية المنتسبين إلى المكتب الاتحادي لمحامي المساعدة القضائية 614 محامياً، بزيادة قدرها 59 محامياً مقارنة بعام 2014 و138 محامياً مقارنة بعام 2010.

116- وفي ضوء التعديل الدستوري رقم 80/2014، يتعين إحراز مزيد من التقدم حتى يتحقق على النحو الواجب هدف التغطية الكاملة لدوائر السلطة القضائية ودوائرها الفرعية في عام 2022. وفي الوقت الراهن، يغطي مكتب محامي المساعدة القضائية 78 من بين 276 دائرة ودائرة فرعية قضائية في البلد.

117- وفي عام 2016، قدم المكتب الاتحادي لمحامي المساعدة القضائية مساعدته إلى 631 671 شخصاً، وسجل 1 611 252 خدمة قُدِّمت. وفي عام 2014، سجلت مكاتب محامي المساعدة القضائية على مستوى الولايات 10 380 167 خدمة، وحفظت أو ردت على 2 078 606 دعوى.

الجدول 68

طلبات الحصول على المساعدة القضائية المقدمة من الأشخاص الملاحقين أو المعتقلين

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	*2013
المجموع	74	435	3 964	6 109	6 641	10 071	23 636	45 657	46 255	20 641

المصدر: المكتب الاتحادي لمحامي المساعدة القضائية، إجراء المساعدة القانونية الإلكتروني لعام 2013.

118- وبلغ عدد السجناء في البرازيل 622 202 شخصاً في كانون الأول/ديسمبر 2014.

توزيع الأشخاص المعتقلين في نظام السجون، حسب وضع السجون (بالنسبة المئوية). البرازيل،
عام 2013 و عام 2014

المؤقتون		تدبير السلامة		المدانون	
2014	2013	2014	2013	2014	2013
38,3	40,1	0,5	0,7	61,2	59,2

المصدر: وزارة العدل والأمن العام، والإدارة الوطنية للسجون، والمنتدى البرازيلي المعني بالأمن العام.

119- ويوجد رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة أكثر من 40 في المائة من مجموع الأشخاص مسلوبي الحرية في البرازيل، البالغ عددهم أكثر من 240 ألف شخص. وتعزى هذه الحالة إلى عدد من العوامل، مثل طول الوقت الذي تستغرقه الدعاوى القضائية ونقص المعونة القانونية.

120- وبرنامج جلسات الاستماع المتصلة بالاحتجاز الذي اعتُمد مؤخراً إجراءً ذو صلة لمعالجة العدد الكبير من حالات الاحتجاز المؤقت لأنه يحدد مسألة تنظيم جلسات الاستماع في جميع الولايات البرازيلية بهدف تمكين جميع المواطنين المتهمين بارتكاب جرائم من المثول فوراً أمام قاضٍ. ووفقاً لبيانات المجلس الوطني للعدالة، كان من الممكن، من بدء البرنامج إلى غاية كانون الأول/ديسمبر 2016، خفض عدد حالات الاحتجاز السابق للمحاكمة بنسبة 50 في المائة تقريباً.

121- وأخيراً، لا تفرض البرازيل عقوبة الإعدام، وفقاً للمادة 5(47) من دستورها الاتحادي لعام 1988.

4⁶ الخصائص الثقافية

122- تُستخدَم في البرازيل لغات متعددة على الرغم من أن اللغة الرسمية في البلد هي البرتغالية. فقد أشار تعداد عام 2010 إلى أن هناك 274 لغة أصلية، منها لغة تيكونا وهي الأكثر تداولاً (1,34 ألف ناطق). ومن بين 786,7 ألف شخص من السكان الأصليين الذين تبلغ أعمارهم 5 سنوات أو أكثر، يتكلم 37,4 في المائة منهم لغة من لغات السكان الأصليين و76,9 في المائة يتكلمون اللغة البرتغالية. وقد نفذت الحكومة الاتحادية في الآونة الأخيرة سياسات عامة لإحياء هذه اللغات والمحافظة عليها. وفي مجال التعليم، دعمت إقامة مدارس أصلية ثنائية اللغة محافظة السكان الأصليين على لغاتهم.

123- وإضافة إلى ذلك، هناك عدد من اللغات واللهجات التي يتكلمها أحفاد المهاجرين، ولغات الكريول، والممارسات اللغوية المتميزة التي تتكلمها جماعة الكويلومبو، ولغتان من لغات الإشارة، مما يجعل البرازيل بلداً متعدد اللغات.

124- وفيما يتعلق بالدين، تُعتبر الدولة البرازيلية دولة علمانية، ولا تأخذ إجراءً ذلك بأي دين رسمي، وذلك على النحو المنصوص عليه في الدستور الاتحادي البرازيلي. ويحظر الدستور على الكيانات الاتحادية إنشاء طوائف دينية أو كنائس، أو تمويلها، أو إعاقه عملها، أو الحفاظ على علاقات تبعية أو تحالف معها، أو مع ممثلها، باستثناء التعاون لما فيه مصلحة عامة الجمهور، حسبما ينص عليه القانون.

125- ووفقاً لتعداد عام 2010، اعتبر 64,6 في المائة من البرازيليين أنفسهم كاثوليك، مقارنة بأكثر من 93 في المائة في ستينيات القرن الماضي. وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد السكان الإنجلييين من 15,4 في المائة في عام 2000 إلى 22,2 في المائة في عام 2010. وأمكن أيضاً ملاحظة ارتفاع في عدد الروحانيين من 1,3 في المائة من السكان (2,3 مليون نسمة) في عام 2000 إلى 2 في المائة في عام 2010 (3,8 مليون)، وكذلك في عدد الأشخاص الذين صرحوا بأن لا دين لهم، من 12,5 مليون (7,3 في المائة) تقريباً في عام 2000 إلى أكثر من 15 مليون (8 في المائة) في عام 2010. وإضافة إلى ذلك، استقر عدد البرازيليين الذين يتبعون ديانات من أصول أفريقية تقليدية - مثل أومباندا وكاندومبليه - في حوالي 0,3 في المائة من السكان في عام 2010.

باء- الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني للدولة

1° نظام الحكم

126- البرازيل جمهورية اتحادية نتيجة العلاقات المتداخلة بين النظام الاتحادي وبين الولايات والبلديات والمقاطعات الاتحادية. وتتبع البرازيل نظاماً ديمقراطياً للحكم يقوم على أساس ممثلين منتخبين لولاية مؤقتة من خلال انتخابات دورية مباشرة. ويعتمد البلد نظاماً رئاسياً يتولى فيه رئيس الجمهورية منصبى الحكومة والدولة.

127- وقد كان الدستور الاتحادي البرازيلي لعام 1988 نتيجة لعملية إعادة إرساء الديمقراطية في البلد في ثمانينيات القرن الماضي. وهو يحدد القواعد الأساسية التي تحكم الاتحاد، وفصل السلطات، والحقوق والضمانات. ومن بين المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الدستور ما يلي: '1' السيادة؛ '2' المواطنة؛ '3' كرامة الإنسان؛ '4' القيم الاجتماعية المتمثلة في العمل والمشاريع الحرة؛ '5' التعددية السياسية.

2° الإرادة الشعبية والأحزاب السياسية والنظام الانتخابي

128- تُمارَس الإرادة الشعبية في البرازيل عن طريق الاقتراع العام والتصويت السري المباشر، على النحو المنصوص عليه في القانون، بوسائل منها الاستفتاءات الشعبية، والاستفتاءات العامة، والمبادرات الشعبية. والتصويت إلزامي للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً، واختياري للأُميين، ومن تزيد أعمارهم عن سبعين عاماً، ومن تزيد أعمارهم عن ستة عشر عاماً وتقل عن ثمانية عشر عاماً. ولا يتمتع المقيمون الأجانب بحق التصويت، باستثناء المواطنين البرازيليين المُنسَّين.

129- ومنذ سنّ الدستور البرازيلي، جرت جميع الانتخابات الوطنية ودون الوطنية وفقاً للشروط المنصوص عليها فيه.

130- ففي الانتخابات التي أجريت في عام 2016، بلغ عدد الأشخاص المؤهلين للتصويت 146,470,948 شخصاً، وهو ما يعادل 71 في المائة من إجمالي عدد السكان.

الجدول 70

عدد السكان المؤهلين للتصويت. البرازيل، عام 2010 و2012 و2014 و2016

سنة الانتخابات	مجموع السكان في البرازيل	مجموع السكان المؤهلين للتصويت	بالنسبة المئوية من مجموع السكان	عدد السكان المؤهلين للتصويت
2010	190 732 694	135 804 433	71 في المائة	
2012	193 946 886	140 646 446	73 في المائة	
2014	201 032 714	142 822 046	71 في المائة	
2016	206 081 432	146 470 948	71 في المائة	

المصدر: المحكمة العليا للانتخابات.

131- بلغ عدد الناخبين الذين شاركوا في الانتخابات العامة التي أجريت في عامي 2010 و2014 ما مجموعه 135 804 433 و142 822 046، على التوالي.

الجدول 71

عدد الناخبين البرازيل، عام 2010 وعام 2014

سنة الانتخابات	البرازيل	الخارج	دائرة الاقتراع
2010	135 604 041	200 392	135 805 433
2014	142 467 862	354 184	142 822 046

المصدر: المحكمة العليا للانتخابات

132- يجوز للمواطنين والأحزاب السياسية تقديم طعون وشكاوى بشأن العملية الانتخابية. ففي الانتخابات العامة التي أجريت في عام 2010، رُفعت 5 526 دعوى قضائية أمام المحكمة العليا للانتخابات. ومن هذا المجموع، كان قد تم البت في 4 610 دعوى بحلول نهاية تموز/يوليه 2013، وهو ما يمثل 83 في المائة من مجموع الطعون الواردة.

الجدول 72

عدد الطعون، حسب نوع النشاط غير القانوني، المتعلقة بالانتخابات العامة لعام 2010 التي تمت معالجتها في المحكمة العليا للانتخابات. البرازيل، عام 2010

نوع النشاط غير القانوني	العدد الإجمالي
السلوكيات المحظورة على الموظفين والموظفين العموميين	169
تزوير الاقتراع (شراء الأصوات)	172
سوء استخدام السلطة الاقتصادية أو السياسية أو مركز السلطة	184
عدم التزام ضوابط إعلانات الحملات الانتخابية	2 034
عدم التزام ضوابط أنشطة جمع الأموال وتمويل الحملات الانتخابية	917
طلبات تسجيل الترشيح في انتخابات عام 2010	2 050

المصدر: المحكمة العليا للانتخابات.

133- وينص الدستور البرازيلي على حرية تنظيم الأحزاب السياسية، وتوظيفها، ودمجها، وإغائها؛ ويضمن بناء على ذلك حماية السيادة الوطنية، والنظام الديمقراطي، ونظام التعددية الحزبية، والحقوق الأساسية للإنسان. وحتى آب/أغسطس 2017، كان يوجد في البرازيل 35 حزباً سياسياً.

الجدول 73

الأحزاب السياسية. البرازيل، عام 2017

الاسم	المختصر	تاريخ الموافقة
حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية	PMDB	1981
حزب العمل البرازيلي	PTB	1981
حزب العمال الديمقراطي	PDT	1981
حزب العمال	PT	1982
الديمقراطيون	DEM	1986
الحزب الشيوعي البرازيلي	PCdoB	1988
الحزب الاشتراكي البرازيلي	PSB	1988

تاريخ الموافقة	المختصر	الاسم
1989	PSDB	الحزب الاشتراكي الديمقراطي البرازيلي
1990	PTC	حزب العمال المسيحي
1990	PSC	الحزب الاشتراكي المسيحي
1990	PMN	حزب التعبئة الوطنية
1991	PRP	الحزب الجمهوري التقدمي
1992	PPS	الحزب الاشتراكي الشعبي
1993	PV	حزب الخضر
1994	PTdoB	حزب العمال البرازيلي
1995	PP	الحزب التقدمي
1995	PSTU	الحزب الاشتراكي العمالي الموحد
1996	PCB	الحزب البرازيلي الشيوعي
1995	PRTB	حزب التجديد العمالي البرازيلي
1997	PHS	حزب التضامن الإنساني
1997	PSDC	الحزب الاشتراكي الديمقراطي المسيحي
1997	PCO	حزب قضية العمال
1997	PODE	بوديموس
1998	PSL	حزب الاشتراكية والحرية
2005	PRB	الحزب الجمهوري البرازيلي
2005	PSOL	حزب الاشتراكية والحرية
2006	PR	حزب الجمهورية
2011	PSD	الحزب الديمقراطي الاشتراكي
2011	PPL	حزب أرض الآباء الحر
2012	PEN	الحزب الإيكولوجي الوطني
2013	PROS	الحزب الجمهوري للنظام الاجتماعي
2013	SD	حزب التضامن
2015	NOVO	الحزب الجديد
2015	REDE	حزب شبكة الاستدامة
2015	PMB	حزب المرأة البرازيلية

المصدر: المحكمة العليا للانتخابات.

134 - وبعد الانتخابات التشريعية لعام 2018، انتخب مجلسا الكونغرس ومجلس النواب ومجلس الشيوخ الاتحادي ممثلات وممثلين، كما هو موضح في الجداول أدناه.

الجدول 74

مجموعات المشرعين حسب الأحزاب السياسية. مجلس النواب. البرازيل، عام 2019

الحزب/الكتلة	عدد الأعضاء
لا حزبي	1
كتلة الحزب التقدمي، وحزب الحركة الديمقراطية البرازيلية، وحزب العمال	85
حزب العمل البرازيلي	54
الحزب الاجتماعي الليبرالي	54
حزب أرض الآباء الحر	38
الحزب الديمقراطي الاشتراكي	36
الحزب الاشتراكي البرازيلي	32
الحزب الجمهوري البرازيلي	31
الحزب الاشتراكي الديمقراطي البرازيلي	30
الديمقراطيون	28
حزب العمال الديمقراطي	27
حزب التضامن	14
بوديموس	11
حزب الاشتراكية والحرية	10
الحزب الجمهوري للنظام الاجتماعي	10
الحزب الشيوعي البرازيلي	8
الحزب الاشتراكي المسيحي	8
حزب المواطنة (سيدادانيا)	8
الحزب الجديد	8
كتلة أفانتي	7
كتلة باتريوتا	5
حزب الخضر	4
حزب التعبئة الوطنية	2
حزب التضامن الإنساني	1
حزب شبكة الاستدامة	1
المجموع	513

الجدول 75

مجموعات المشرعين حسب الأحزاب السياسية. مجلس الشيوخ الاتحادي. البرازيل، عام 2019

الحزب/الكتلة	عدد الأعضاء
حزب العمال الديمقراطي	4
حزب المواطنة (سيدادانيا)	3
بوديموس	8
الحزب الديمقراطي الاشتراكي	9
الحزب الاشتراكي الديمقراطي المسيحي	8
الديمقراطيون	6

عدد الأعضاء	الحزب/الكتلة
6	الحزب التقدمي
13	حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية
3	حزب شبكة الاستدامة
4	الحزب الاجتماعي الليبرالي
6	حزب العمل
3	الحزب الاشتراكي المسيحي
2	حزب أرض الآباء الحر
1	الحزب الجمهوري البرازيلي
1	لا حزبي
3	الحزب الجمهوري للنظام الاجتماعي
1	الحزب الاشتراكي المسيحي
81	المجموع

المصدر: مجلس الشيوخ الاتحادي.

135- وفيما يتعلق بحصة المرأة في الكونغرس البرازيلي، صدر في عام 1995 القانون رقم 100 9 الذي ينص على أن يكون 20 في المائة على الأقل من المرشحين الذين يقدمهم كل حزب أو ائتلاف من النساء. وفي عام 1997، غُيرت هذه النسبة إلى 30 في المائة على الأقل، وهو ما أكدته المحكمة العليا للانتخابات في عام 2010.

136- وفي عام 2014، ارتفع بشكل كبير عدد النساء المرشحات للمناصب في مجلس النواب، حيث بلغ عددهن 1 765 امرأة، مقارنة بـ 935 امرأة في عام 2010، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 88,8 في المائة. وإضافة إلى ذلك، زاد عدد النساء في مجلس النواب بنسبة 13,3 في المائة مقارنة بعام 2010، حيث انتُخبت 51 ممثلة اتحادية. وحصلت النساء أيضاً على تمثيل قياسي في مجلس الشيوخ الاتحادي في انتخابات عام 2014، إذ ارتفعت نسبة النساء المنتخبات، مقارنة بعامي 2010 و2006. وانتُخبت 5 نساء من بين مجموع أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين البالغ عددهم 27 عضواً، أي ما يمثل 18,5 في المائة.

الجدول 76

توزيع النساء المنتخبات في مجلس الشيوخ الاتحادي ومجلس النواب. البرازيل، عام 2002 و2006 و2010 و2014 (بالنسبة المئوية)

2014	2010	2006	2002	
16,0	14,8	14,8	14,8	مجلس الشيوخ الاتحادي
9,9	8,8	8,8	8,2	مجلس النواب

المصدر: المحكمة العليا للانتخابات.

3° المشاركة الاجتماعية

137- ينص الدستور البرازيلي، في مواد مختلفة، على مبدأ المشاركة الاجتماعية، ويؤكد مجدداً على الديمقراطية التشاركية في البلد ويعمقها. ويعتبر إنشاء مجالات قادرة على إدماج برامج ومصالح مختلف قطاعات المجتمع أثناء إعداد وتنفيذ السياسات العامة أمراً أساسياً لإقامة علاقة مسؤولية مشتركة بين الحكومة والمجتمع، وأيضاً لضمان شرعية أوسع لقرارات الحكومة وإجراءاتها.

138- وينص الدستور على حرية تكوين الجمعيات ويكفلها. ويتوقف الاعتراف بالكيانات فقط على تنظيم شخصياتها القانونية، التي تتطلب، حسب طبيعتها، اتخاذ إجراءات إدارية بعينها، مثل تسجيل لوائحها.

139- وتقع مسؤولية تنسيق وتنظيم العلاقات بين الحكومة والمجتمع المدني، ضمن نطاق السلطة التنفيذية الاتحادية، على عاتق أمانة الحكومة التابعة لرئاسة الجمهورية. فالأمانة مسؤولة عن مساعدة رئيس الجمهورية والوكالات الأخرى التابعة للإدارة العامة الاتحادية مباشرة في العلاقات والتنسيق مع الحركات الاجتماعية، ورابطات أرباب والعمال، بما في ذلك إنشاء وتفعيل قنوات تضمن التشاور والمشاركة الشعبية في مناقشة وتحديد البرامج ذات الأولوية في البلد.

140- وتشمل أنواع الحوار التي دأبت عليها الحكومة مع المجتمع المدني خلال السنوات القليلة الماضية المجالس، التي توجد على جميع مستويات الاتحاد، والمؤتمرات الوطنية لتدارس مختلف المواضيع التي تهم المجتمع المدني.

141- والمجالس هيئات جماعية يشارك فيها ممثلون من السلطة التنفيذية والمجتمع المدني، وينشطون في إعداد السياسات العامة وتنفيذها ورصدها، مما يكفل الاحترام الواجب للحقوق المنصوص عليها في الدستور البرازيلي. ولا تنحصر المجالس في الصعيد الاتحادي، بل هي موجودة أيضاً على صعيد الولايات والبلديات.

142- والمؤتمرات الوطنية أداة أساسية للحوار والنقاش والبناء الجماعي للمبادئ التوجيهية، وهي تضطلع بدور رئيسي في وضع السياسات العامة وتنفيذها ورصدها. ففي الفترة من عام 1941 إلى عام 2013، عُقد 138 مؤتمراً وطنياً، منها 97 مؤتمراً في الفترة بين عامي 2003 و2013 شملت أكثر من 43 مجالاً قطاعياً على مستوى البلديات والأقاليم والولايات والهيئات الوطنية. وشارك أكثر من تسعة ملايين شخص في المناقشة بشأن مقترحات للسياسات العامة تتعلق بمواضيع مختلفة.

143- وإضافة إلى هذه المساحات التشاركية، للبلد قنوات وإجراءات أخرى تمكن من التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني بطريقة أكثر انسياباً، مثل اجتماعات الحوار، ودواوين المظالم، وجلسات الاستماع العامة، وخطط التعبئة الاجتماعية والمشاركة، وأنشطة رصد المطالب الاجتماعية، والمشاركة الاجتماعية في عملية الموازنة، وعمليات مراجعة الحسابات التشاركية، مع الحفاظ دائماً على الحوار مع منظمات المجتمع المدني وغيرها من الكيانات، باعتبارها شريكاً.

٤ وسائل الاتصالات

144- استناداً إلى بيانات عام 2015 المتعلقة بالحصول على وسائل الاتصالات، لا يزال التلفزيون أكثر الوسائل المتاحة للمساكن، حيث تصل نسبة انتشاره 97,1 في المائة. وفي الفترة من عام 2005 إلى عام 2015، توسعت إمكانية الحصول على أجهزة الحاسوب مع إمكانية ولوج شبكة الإنترنت والهواتف المحمولة والثابتة بنسبة 26,9 في المائة و21,9 في المائة على التوالي.

الجدول 77

نسبة المساكن الخاصة الدائمة ذات السلع المعمرة، حسب بعض البنود المختارة. البرازيل، من عام 2005 إلى عام 2015

2015	2014	2013	2012	2011	2009	2008	2007	2006	2005	
93,3	93,5	92,5	91,2	89,9	84,2	81,9	76,7	74,3	71,4	الهاتف (خط ثابت أو محمول)
97,1	97,1	97,2	97,2	96,9	95,6	95,0	94,3	92,9	91,2	التلفزيون
40,5	42,1	42,4	40,3	36,6	27,4	23,8	20,0	16,8	13,6	حواسيب صغيرة مع إمكانية ولوح الإنترنت

المصادر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، الاستقصاء الوطني بالعينة للأسر المعيشية لعامي 2014 و2015.

145- وفي عام 2015، بلغت نسبة الأسر البرازيلية التي لها جهاز حاسوب 50 في المائة من الأسر، ونسبة تلك التي يمكنها ولوح شبكة الإنترنت 51 في المائة، أي ما يقرب من 34,1 مليون أسرة. وعرف ولوح شبكة الإنترنت نمواً كبيراً، نظراً إلى أن 18 في المائة فقط من الأسر المعيشية كانت قادرة على ذلك في عام 2008. ومقارنة بالعام السابق، ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يلجون شبكة الإنترنت عن طريق الهاتف المحمول من 76 في المائة إلى 89 في المائة في عام 2015، بينما انخفضت نسبة الوصول إلى الإنترنت بأجهزة الحاسوب من 80 في المائة إلى 76 في المائة. وإضافة إلى ذلك، سجل الربط بالواي فاي نمواً بنسبة 13 نقطة مئوية، إذ يوجد في 79 في المائة من المساكن البرازيلية.

146- وينظم مرسوم القانون رقم 1967/236 قطاع الاتصالات. وتحدد المادة 12 منه حدود الامتيازات المتصلة بكيانات قطاع الاتصالات، التي تحدد عدداً أقصى من الامتيازات أو التصاريح لمحطات البث الإذاعي والتلفزيوني.

خامساً- التنظيم السياسي والإداري

الميثاق الاتحادي

147- يتألف النظام الاتحادي البرازيلي من الحكومة الاتحادية أو الاتحاد، و26 ولاية، و570 بلدية، والمقاطعة الاتحادية، ومدينة برازيليا بوصفها العاصمة الاتحادية. وتتمتع الوحدات الاتحادية الثلاث بالاستقلالية فيما يتعلق بتنظيمها الذاتي، وقوانينها ولوائحها، لكنها استقلالية مشروطة بالقانون الدستوري.

148- وتنظم الولايات وتحكمها الدساتير والقوانين التي اعتمدها هي نفسها، مع الاعتبار الواجب للمبادئ المنصوص عليها في الدستور الاتحادي. وهي مسؤولة عن الاختصاصات التي لا يحظرها الدستور. ويمثل السلطة التنفيذية لكل ولاية المحافظ الذي يُنتخب كل أربع سنوات عن طريق الاقتراع العام السري المباشر. والمحافظ مسؤول عن تمثيل الوحدة الاتحادية أمام الحكومة الاتحادية والولايات الأخرى، وتنسيق العلاقات القانونية والسياسية والإدارية، والدفاع عن استقلاليتها. ولكل ولاية مجلس تشريعي، وهو الهيئة التي تمثل السلطة التشريعية على صعيد الولاية. وتتألف المجالس من ممثلي الولايات الذين يُنتخبون كل أربع سنوات، عن طريق التصويت السري المباشر، ويحدد عدد الممثلين بعدد سكان كل ولاية، ولا توجد حدود لإعادة انتخابهم.

149- وتُنظَّم البلديات وتُحكَّم، بدورها، بموجب قانون أساسي، وتتمتع بالاستقلال الذاتي وفقاً للدستور الاتحادي ودساتير الولايات. ويمثل السلطة التنفيذية للبلدية العمدة الذي يُنتخب لفترة ولاية مدتها أربع سنوات عن طريق انتخابات مباشرة. ويتولى العمدة مهاماً سياسية وإدارية توطدها إجراءات قانونية وإدارية ويُعبّر عنها من خلال تخطيط الأنشطة البلدية والأشغال العامة والخدمات وتنفيذها. ويمثل المجلس البلدي السلطة التشريعية، ويُنتخب لولاية أربع سنوات، عن طريق الاقتراع السري والمباشر، مع احترام تركيبة وعدد السكان في المدن، ولا توجد حدود لإعادة انتخابه.

150- ووضع الدستور الاتحادي قاعدة عامة للحكومة الاتحادية تتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للولايات والمقاطعة الاتحادية، فيما عدا الحالات التي ينص عليها صراحة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن إحدى الحالات التي يمكن فيها تدخل الحكومة الاتحادية تكمن، تحديداً، في ضمان احترام حقوق الإنسان.

151- وكقاعدة عامة، يكن التحقيق في معظم انتهاكات حقوق الإنسان والمعاقبة عليها على صعيد الولايات. غير أن الدستور الاتحادي ينص على إمكانية رفع حالات الانتهاكات الخطيرة إلى المستوى الاتحادي. وبناء على ذلك، يجوز للمدعي العام للجمهورية في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أن يقدم إلى محكمة العدل العليا طلباً لإحالة ولاية الإجراءات إلى المحاكم الاتحادية، وذلك لضمان احترام البرازيل المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها.

سلطات الجمهورية

152- الحكومة البرازيلية منظمة في ثلاث سلطات: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية. وهي مستقلة ومتناغمة مع بعضها البعض، عملاً بالدستور الاتحادي.

السلطة التنفيذية

153- يمارس رئيس الجمهورية، بدعم من الوزراء، السلطة التنفيذية على المستوى الاتحادي. ويجري انتخاب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الجمهورية في آن واحد قبل انتهاء ولاية الرئيس الحالي بـ 90 يوماً لولاية مدتها أربع سنوات، مع إمكانية الترشح لولاية إضافية. ويُنتخب رئيساً للجمهورية المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات، بغض النظر عن البطاقات البيضاء والباطلة.

154- وتتألف السلطة التنفيذية من هيئات إدارية مباشرة، مثل الوزارات الاتحادية، ووكالات إدارة غير مباشرة، مثل الكيانات الحكومية وغيرها من الوكالات المستقلة. وتقع مسؤولية صياغة السياسات العامة الاتحادية وتنفيذها ورصدها على عاتق الوزارات والمكاتب الخاصة، والوكالات المستقلة، والوكالات التنظيمية، والمجالس.

155- وللسلطة التنفيذية دور أيضاً، مع السلطة التشريعية، في صياغة مشاريع القوانين، والموافقة على القوانين ورفضها. وفي الحالات الهامة والمستعجلة، يجوز لها اقتراح تدابير مؤقتة، وإدخال تعديلات على الدستور، وعلى مشاريع القوانين التكميلية والعادية، وقوانين التفويض.

السلطة التشريعية

156- تتألف السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس الشيوخ الاتحادي ومجلس النواب اللذين يشكلان معاً الكونغرس الوطني. والمحكمة الاتحادية لمراجعة الحسابات جزءٌ من السلطة التشريعية، وهي مكلفة بدور مراقبة الإدارة العامة وتفتيشها.

157- ويمثل مجلس النواب الشعب، على أساس نظام التمثيل النسبي، من خلال ثمانية ممثلين على الأقل وسبعين ممثلاً على الأكثر لكل وحدة اتحادية، فيبلغ عددهم 513 ممثلاً يؤديون مهامهم لمدة أربع سنوات، ولا توجد حدود لإعادة انتخابهم.

158- وفي عام 1995، أنشأ مجلس النواب لجنة لحقوق الإنسان والأقليات، تقوم، في جملة مهام، بتلقي تقارير انتهاكات حقوق الإنسان، وتقييمها والتحقيق فيها، وتفتيش ورصد تنفيذ البرامج الحكومية في هذا القطاع.

159- ويمثل مجلس الشيوخ الاتحادي الولايات الـ 26 والمقاطعة الاتحادية. وتنتخب كل وحدة من الوحدات الاتحادية ثلاثة أعضاء في مجلس الشيوخ، أي ما يعادل 81 عضواً. وتنتخب الولايات والمقاطعة الاتحادية، كل أربع سنوات، عضواً واحداً واثنين من أعضاء مجلس الشيوخ بالتناوب، لشغل ولاية ومدتها ثماني سنوات، ولا توجد أي حدود لإعادة انتخابهم.

160- وفي عام 2005، أنشأ مجلس الشيوخ الاتحادي اللجنة التشريعية التشاركية لحقوق الإنسان، وهي اللجنة المسؤولة عن مناقشة مشاريع القوانين، ورصد السياسات العامة، والتنسيق مع المجتمع المدني بهدف تعزيز حقوق الإنسان.

السلطة القضائية

161- تتولى السلطة القضائية مسؤولية تطبيق القانون ومعاقبة الجناة. ويكفل لها الدستور استقلالاً إدارياً ومالياً. ومن بين هيئات المحكمة العليا البرازيلية، والمجلس الوطني للعدالة، ومحكمة العدل العليا، والمحاكم الإقليمية الاتحادية والقضاة الاتحاديين، ومحاكم وقضاة العمل، ومحاكم وقضاة الانتخابات، والمحاكم العسكرية والقضاة العسكريين، ومحاكم وقضاة الولايات والمقاطعة الاتحادية والأقاليم الاتحادية. وبناء على ذلك، تنقسم السلطة القضائية البرازيلية إلى محاكم عادية (الاتحادية وفي الولايات) ومحاكم متخصصة (عسكرية وانتخابية وعمالية).

162- وفي عام 2004، أنشئ، بموجب تعديل دستوري، المجلس الوطني للعدالة بهدف مراقبة الإجراءات الإدارية والمالية التي تتخذها السلطة القضائية واضطلاع القضاة بمهامهم. ويتألف المجلس من 15 عضواً يؤديون مهامهم لمدة سنتين، بمشاركة قضاة ومدعين عامين ومحامين في مكاتب المساعدة القضائية، ومحامين ومواطنين معينين من قبل مجلس النواب ومجلس الشيوخ الاتحادي.

الواجبات الأساسية للمحاكم

163- تستعين المحاكم في أداء مهامها القانونية بمكتب المدعي العام، ومكاتب المحاماة الخاصة، ومكتب المدعي العام، ومكتب محامي المساعدة القضائية، وهي مؤسسات أساسية لضمان احترام حقوق الإنسان.

164- ويقوم بالممارسة القضائية العامة مكتب المدعي العام الاتحادي، الذي هو مسؤول عن مساعدة وتوجيه رئيس الجمهورية ووزرائها ووكالاتها المستقلة ومؤسساتها العامة فيما يتعلق بالقضايا التي لها طابع قانوني وفي المراقبة الداخلية لقانونية الإجراءات الإدارية. وإضافة إلى ذلك، يتولى مكتب المدعي العام الاتحادي مسؤولية اقتراح تدابير ذات طابع قانوني خدمة للمصلحة العامة وتمثيل الحكومة الاتحادية في المحكمة في القضايا التي تكون هي المدعي، أو مدعى عليها، أو طرفاً ثالثاً معنياً.

165- وتُنظَّم الممارسة القانونية الخاصة في إطار نقابة المحامين البرازيلية، وهي هيئة مستقلة لا تربطها أي علاقة وظيفية أو هرمية بوكالات الإدارة العامة. وهي مكلفة بالدفاع عن الدستور، والسيادة الديمقراطية للقانون، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، فضلاً عن تعزيز تمثيل المحامين حصرياً والدفاع عنهم واختيارهم وتأديبهم في جميع أنحاء البلد. وينص الدستور الاتحادي على أن الممارسة القانونية ضرورية لإقامة العدل. ولا يجوز انتهاك حرمة المحامين بسبب أفعالهم وآرائهم في ممارسة مهنتهم، وذلك في حدود القانون.

- 166- ومكتب المدعي العام، الذي أنشأه الدستور الاتحادي البرازيلي لعام 1988، وكالة حكومية مستقلة ذات استقلالية وظيفية وإدارية ومالية. وهو ليس جزءاً من أي من السلطات الثلاث. وهو مسؤول عن الدفاع عن النظام القانوني، والنظام الديمقراطي، والحقوق الاجتماعية والفردية غير القابلة للتصرف. ويرأس الوكالة المدعي العام للجمهورية وتحكمها المبادئ المؤسساتية للوحدة الوظيفية، وعدم القابلية للتجزئة، والاستقلالية. ولا يجوز إلغاؤها أو نقل مهامها إلى مؤسسة أخرى.
- 167- ويتألف مكتب المدعي العام للحكومة الاتحادية من مكتب المدعي العام الاتحادي، ومكتب المدعي العام العمالي، ومكتب المدعي العام العسكري، ومكتب المدعي العام للمقاطعة الاتحادية والإقليم الاتحادي، ومكتب المدعي العام للولاية.
- 168- وإضافة إلى الدور التقليدي لمراقبة تنفيذ القانون والمدعي العام، يتولى مكتب المدعي العام مسؤولية تلقي الشكاوى، ورفع الدعاوى بوصفه المدعي الرئيسي الذي يمثل الأطراف المعنية بموجب انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- 169- ومكتب محامي المساعدة القضائية مؤسسة دائمة، مدججة في السلطة التنفيذية. وهي مسؤولة أساساً عن توفير الخدمات القانونية لكل من لا يستطيع تحمل تكاليف الاستعانة بممثل قانوني خاص، وتعزيز حقوق الإنسان، والدفاع، على جميع المستويات، قضائياً وخارج نطاق القضاء، عن جميع الحقوق الفردية والجماعية، بالكامل وبحرية.
- 170- ويضطلع مكتب محامي المساعدة القضائية الاتحادي بهذا الدور على المستوى الاتحادي، بينما تعمل مكاتب محامي المساعدة القضائية على مستوى الولايات الاتحادية. وقد منح التعديل الدستوري رقم 2004/45 مكاتب محامي المساعدة القضائية استقلالاً مالياً وميزانياً، وهو ما أسهم في زيادة استقلال المحامين وفي إدخال تحسينات هيكلية على هذه المؤسسة، فضلاً عن توسيع نطاق إمكانية اللجوء إلى المحاكم في جميع أنحاء البلد.

ثانياً- الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

ألف- قبول القواعد الدولية لحقوق الإنسان

- 171- صدقت البرازيل على معظم المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان بعد عملية إعادة إرسائها الديمقراطية، التي بدأت في عام 1985. وكما يرد في الجداول أدناه، إن البرازيل طرف في الصكوك الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الجنائي الدولي، وحقوق اللاجئين، وقانون العمل الدولي.
- 172- وإضافة إلى ذلك، تحافظ الحكومة البرازيلية على دعوة دائمة للإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة. وقد تلقى البلد، إجمالاً، أكثر من 20 زيارة من مقررين خاصين وخبراء مستقلين في مختلف مجالات الخبرة، إضافة إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان، مما سمح بتقديم إسهامات إيجابية، مع تشخيصات وتوصيات مفيدة فيما يخص بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها البرازيل.
- 173- وفي عام 1998، صدقت البرازيل على النظام الأساسي لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، واستأنفت مشاركتها في المؤتمر في عام 2000. والبلد طرف أيضاً في مجموعة من معاهدات القانون الدولي الخاص في إطار منظمة الدول الأمريكية. وبناء على ذلك، فإن العديد من المواضيع على الصعيد الدولي تناوُلها اتفاقيات البلدان الأمريكية للقانون الدولي الخاص. وعلى هذا، تعترف البرازيل بأهمية المعاهدات المتعلقة بالإبادة القضائية والتحكيم للوصول إلى المحاكم.

174- والحكومة البرازيلية طرف في الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان. وفي عام 1998، قبلت البرازيل الاختصاص الإلزامي لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وإن مدى المعاهدات التي صدقت عليها البرازيل ونطاقها دليلان على التزام البلد فيما يتعلق بأهمية النظم الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان.

175- وأخيراً، يجدر بالإشارة أن البرازيل قبلت في عام 2017، بعد تقديم تقريرها الوطني عن حقوق الإنسان، جميع التوصيات الـ 246 المقدمة إلى البلد في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، باستثناء 4 توصيات. وإلى جانب الالتزامات الدولية الأخرى التي تعهدت بها البرازيل، ستوجه توصيات الاستعراض الدوري الشامل للسياسات والإجراءات العامة البرازيلية في مجال حقوق الإنسان في السنوات الأربع المقبلة. وقد أولت الحكومة البرازيلية اهتماماً خاصاً للارتقاء بالبشر وحمايتهم، ولضمان سلامتهم وكرامتهم.

1- الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان (3)

المعاهدة	التصديق/ الانضمام	الإعلانات/التحفظات
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	1992	
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	1992	
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	1968	نعم (إعلان الاعتراف باختصاص لجنة القضاء على التمييز العنصري)
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	1984	نعم (تحفظ على الفقرة 1 من المادة 29)
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	1989	نعم (إعلان الاعتراف باختصاص لجنة مناهضة التعذيب)
اتفاقية حقوق الطفل	1990	
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة	2004	نعم (إعلان بشأن المادة 143 من دستور البرازيل الاتحادي)
البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية	2004	
البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	2009	
البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام	2009	نعم (تحفظ على المادة 2)

(3) من بين الصكوك المدرجة في هذا الفرع، لم تصدق البرازيل إلا على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

المعاهدة	التصديق/ الانضمام	الإعلانات/التحفظات
البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	2002	
البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	2007	
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	2008	
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	2008	
الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري	2010	

-2- اتفاقيات أخرى لحقوق الإنسان

المعاهدة	التصديق/ الانضمام	الإعلانات/التحفظات
اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها	1952	نعم (إعلان بشأن التحفظات التي أبدتها بعض البلدان على الاتفاقية)
اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير	1958	
الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين	1960	
اتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية	1996	
الاتفاقية المتعلقة برفض حالات انعدام الجنسية	2007	نعم (إعلان بشأن الفقرة 3، أ، "2" من المادة 8)
النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية	2002	
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	2004	
بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	2004	
بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	2004	

3- منظمة العمل الدولية - عهود المنظمة⁽⁴⁾

التصديق	العنوان	الاتفاقية
1957	اتفاقية الراحة الأسبوعية (الصناعة)	14
1957	اتفاقية العمل الجبري	29
1989	اتفاقية تفتيش العمل	81
1965	اتفاقية العمال المهاجرين (مراجعة)	97
1952	اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية	98
1957	اتفاقية بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية	100
2009	اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)	102
1965	اتفاقية إلغاء العمل الجبري	105
1965	اتفاقية الراحة الأسبوعية (التجارة والمكاتب)	106
1965	اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)	111
1969	اتفاقية المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي)	118
1969	اتفاقية بشأن سياسة العمالة	122
1983	اتفاقية تحديد المستويات الدنيا للأجور	131
1998	اتفاقية الإجازة مدفوعة الأجر (مراجعة)	132
2001	اتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام	138
2010	اتفاقية علاقات العمل في الخدمة العامة	151
1992	اتفاقية السلامة والصحة المهنتين	155
2002	اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية	169
2000	اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال	182

4- اتفاقيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو

المعاهدة	التصديق/الانضمام
اتفاقية بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم	

5- اتفاقيات مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

المعاهدة	التصديق/الانضمام	الإعلانات/التحفظات
اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي	1999	نعم (إعلان بشأن المادة 22، البند 4)
الاتفاقية المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال	1999	نعم (تحفظ على المادة 24)
الاتفاقية المتعلقة بتيسير الوصول إلى العدالة على الصعيد الدولي	2011	نعم (إعلان بشأن الفقرة 2 من المادة 7؛ والمادة 24؛ والفقرة 2 من المادة 28؛ والمادة 29)

(4) من بين الصكوك المدرجة في هذا الفرع، لم تصدق البرازيل على الاتفاقيات 86 و 87 و 129 و 143 و 156 و 183.

-6- اتفاقيات جنيف واتفاقيات أخرى متعلقة بالقانون الدولي الإنساني

المعاهدة	التصديق/الانضمام
اتفاقية جنيف (الأولى) لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان	1957
اتفاقية جنيف (الثانية) لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار	1957
اتفاقية جنيف (الثالثة) المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب	1957
اتفاقية جنيف (الرابعة) بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب	1957
الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة	1992
البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)	1992
اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام	1999

-7- اتفاقيات منظمة الدول الأمريكية

المعاهدات	التصديق/ الانضمام	الإعلانات/التحفظات
اتفاقية البلدان الأمريكية المعنية بمنح الحقوق السياسية للمرأة	1950	
اتفاقية البلدان الأمريكية المعنية بمنح الحقوق المدنية للمرأة	1952	
ميثاق منظمة الدول الأمريكية	1950	
الاتفاقية الخاصة باللجوء الدبلوماسي	1957	
الاتفاقية الخاصة باللجوء الإقليمي	1964	
البروتوكول المعدل لميثاق منظمة الدول الأمريكية ("بروتوكول بوينس آيرس")	1968	
الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (ميثاق سان خوسيه، كوستاريكا)	1992	نعم (إعلان تفسيري بشأن المادتين 43 و48، دال، والاعتراف بالاختصاص الإلزامي لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان)
اتفاقية منع الأعمال الإرهابية التي تأخذ شكل جرائم ضد الأشخاص والابتزاز المتصل بها، التي لها أهمية دولية، والمعاقبة عليها	1999	
اتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بتنازع القوانين بشأن تبني الأطفال	1997	
اتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بالشخصية القانونية والأهلية القانونية للأشخاص الاعتباريين في القانون الدولي الخاص	1997	
اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه	1989	
البروتوكول المعدل لميثاق منظمة الدول الأمريكية (بروتوكول قرطاجنة)	1988	
البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ("بروتوكول سان سلفادور")	1996	
اتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بالتزامات النفقة	1997	
اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن إعادة الأطفال على الصعيد الدولي	1994	

المعاهدات	التصديق/ الانضمام	الإعلانات/التحفظات
البروتوكول الخاص بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لإلغاء عقوبة الإعدام	1996	نعم (تحفظ على المادة 2)
البروتوكول المعدل لميثاق منظمة الدول الأمريكية	1994	
البروتوكول المعدل لميثاق منظمة الدول الأمريكية (بروتوكول ماناغوا)	1995	
اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه ("اتفاقية بيليم دو بارا")	1995	
اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الاتجار الدولي بالأحداث	1997	
اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد	2002	نعم (تحفظ على الفقرة 1 من المادة الحادية عشرة، البند ج)
اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة	1999	
اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في مشتريات الأسلحة التقليدية	2006	
اتفاقية البلدان الأمريكية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة	2001	
اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب	2005	
اتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بالاختفاء القسري للأشخاص	2013	

باء- الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

176- كان الاعتراف بحقوق الإنسان وإدماجها في النظام الاجتماعي والسياسي والقانوني البرازيلي نتيجة لعملية تاريخية تجسدت أساساً في دستور البرازيل الاتحادي لعام 1988. وقد جاء ذلك تلبية لمطالب المجتمع البرازيلي بعد سنوات من النظام العسكري في البرازيل (1964-1985). وهكذا، يحدد الدستور البرازيلي المبادئ التي أرساها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويدمج في تخصصاته نظاماً لحماية حقوق الإنسان في البلد.

177- وبناء على ذلك، أحرز تقدم كبير في بناء الإطار المؤسسي في البرازيل وتوطيده بهدف تنفيذ سياسات وإجراءات هيكلية ترمي إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بوصفها سياسة دائمة للدولة. وفي الهيكل الإداري الحالي، جمعت وزارة شؤون المرأة والأسرة وحقوق الإنسان في هيئة حكومية واحدة عدداً من الوكالات المختلفة، من أجل تنفيذ الولاية الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان.

1^٤ الدستور الاتحادي البرازيلي

178- يرسي دستور الاتحاد البرازيلي مبدأ كون الدولة البرازيلية تقوم على أساس المواطنة وكرامة الإنسان. ويهدف إلى تعزيز بناء مجتمع حر وعادل ومتضامن، وتحقيق التنمية الوطنية، والقضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والإقليمية، إضافة إلى تعزيز الرفاه لجميع الناس، دون أي تمييز أو تمييز من أي نوع كان.

179- ويحدد الدستور في مواده الأولية الضمانات والحقوق الأساسية، وينص على الحقوق والواجبات الفردية والجماعية، والحقوق الاجتماعية، وحقوق العمل، وحقوق الجنسية، والحقوق السياسية، ومن ثم يرسي النواة الأساسية للنظام الديمقراطي وسيادة القانون.

180- وتنص المادة 5 على أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون، دون أي تمييز، مع ضمان حرمة حق البرازيليين والأجانب المقيمين في البلد في الحياة والحرية والمساواة والأمن والملكية. ويحدد الدستور، من خلال قائمة واسعة من البنود، الشروط التي تكفل الدولة بموجبها الحقوق والواجبات الفردية والجماعية.

181- والقواعد التي تحدد الحقوق والضمانات الأساسية قابلة للتطبيق مباشرة. ولا تستبعد التشريعات البرازيلية حقوقاً محددة غير واردة في الدستور. ووفقاً للصيغة المعدلة في عام 2004، تعتبر المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان نصوصاً دستورية إن اعتمدها الكونغرس الوطني، عملاً بالإجراءات التشريعية التي تستهدف تعديل الدستور. وبخلاف ما يحدث مع المعاهدات الدولية العادية، التي تعادل القوانين الاتحادية، يُيوئ الدستور (الفقرة 2 من المادة 5) معاهدات حقوق الإنسان مكانة قانونية عالية، إذ إنه يمنحها طابعاً خاصاً أمام القوانين واللوائح البرازيلية. وتستفيد المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تقرها أغلبية بسيطة في الكونغرس الوطني أيضاً من امتياز هرمي يتمثل في كون قوتها القانونية أعلى وقوتها الدستورية أدنى، متفوقة بذلك على القوانين العادية.

182- وينص الدستور الاتحادي على إجراءات إدماج العهود والمعاهدات الدولية في النظام القانوني الوطني. وبعد توقيع السلطة التنفيذية الاتحادية معاهدة أو اتفاقية دولية أو انضمامها إليها، يجب على الكونغرس بغرفتيه التصويت للموافقة على الوثيقة. وبعد نشر المرسوم التشريعي ذي الصلة، يتعهد الرئيس بإيداع صك التصديق لدى سلطة الإيداع، إضافة إلى إصدار مرسوم يمنح فعالية داخلية ويُعلن مضمونه. وبعد الانتهاء من جميع مراحل العملية، يمكن الاحتجاج بأحكام العهود والمعاهدات الدولية أمام المحاكم والهيئات الإدارية المحلية.

183- ويرسي الدستور البرازيلي أيضاً إجراءات تشريعية مفصلة لتعديل مواده. ومع ذلك، تعتبر البنود الأساسية دائمة ولا يمكن تعديلها، مثل شكل الدولة الاتحادي، والتصويت المباشر والسري والشامل للجميع والدوري، والفصل بين السلطات الثلاث، والحقوق والضمانات الفردية.

2⁶ ضمانات صون الحقوق الأساسية وإعادتها في حال انتهاكها

184- يعترف النظام الدستوري البرازيلي بمجموعة من الضمانات الموجهة نحو صون الحقوق الأساسية وإعادتها في حال انتهاكها. وفي هذا الصدد، إضافة إلى الإجراءات الدستورية وسبل الانتصاف لحماية الحقوق وتعزيزها، ينص الدستور الاتحادي البرازيلي على أن الوصول إلى العدالة حق أساسي - لا يجوز للمحاكم أن تمتنع عن الحكم على انتهاك الحقوق أو التهديد بانتهاكها - كما ينص على المدة المعقولة للإجراءات، والمحاكمة وفق الأصول القانونية، وحظر الاختصاص القضائي المحدود أو الخاص.

185- وينص الدستور البرازيلي على سبل الانتصاف التالية: '1' الحق في الشكوى؛ '2' الحق في الحصول على الشهادات؛ '3' المثول أمام القضاء؛ '4' الاطلاع على البيانات الشخصية؛ '5' أمر الأمن، والأمر الجماعي والفردى؛ '6' الأمر الزجري؛ '7' دعوى المواطن؛ '8' الدعوى المدنية العامة.

186- وإضافة إلى ذلك، فلضمان احترام الدستور والحقوق والضمانات المنصوص عليها فيه، يمكن اتخاذ إجراءات قانونية مباشرة لتقييم دستورية اختصاص المحكمة العليا البرازيلية. وينص الدستور على أنه يجوز لبعض الأفراد أو الكيانات - رئيس (ة) الجمهورية، والمدعي (ة) العام (ة)، وحكام أو حاكمات الولايات وحكام (ة) المقاطعة الاتحادية، وأعضاء كل من: مجلس النواب ومجلس الشيوخ الاتحادي والمجلس التشريعي للمقاطعة الاتحادية والمجالس التشريعية للولايات، والأحزاب السياسية الممثلة في الكونغرس الوطني، والمجلس الاتحادي لرابطة المحامين البرازيلية، والرابطة المهنية الوطنية، والاتحادات النقابية - رفع '1' دعاوى قضائية مباشرة بشأن دستورية قوانين وتدابير الاتحاد والولايات؛ '2' دعاوى قضائية مباشرة بشأن الدستورية بعدم الفعل؛ '3' دعاوى تفسيرية بشأن دستورية القانون والقوانين المعيارية الاتحادية؛ '4' ادعاءات انتهاك المبادئ الدستورية الأساسية.

3٤ السلطات المختصة في مجال حقوق الإنسان

187- في البرازيل، تعمل وزارة شؤون المرأة والأسرة وحقوق الإنسان (MMFDH)، في إطار السلطة التنفيذية الاتحادية، بوصفها السلطة المركزية المعنية بصياغة وتنسيق وتنفيذ السياسات والمبادئ التوجيهية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق السياسية والمدنية، وحقوق الطفل والمراهق، وحقوق المسنين، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق السكان البرازيليين من أصل أفريقي، وحقوق الأقليات. وتركز في هيكلها الحالي تركيزاً خاصاً على حقوق المرأة ورفاه الأسرة.

188- وبناءً على ذلك، تتولى الوزارة مسؤولية التنسيق بين الوزارات وبين القطاعات لسياسات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البرازيل. وتقتصر سياسات ومبادئ توجيهية تهدف إلى تنسيق تعزيز هذه الحقوق والدفاع عنها على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات والبلديات، إضافة إلى سائر فروع الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

189- وتتألف الوزارة، في جملة أمور، من المكتب الوطني للحماية العالمية، والمكتب الوطني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمكتب الوطني لسياسات تعزيز المساواة العرقية، والمكتب الوطني لتعزيز حقوق المسنين والدفاع عن حقوقهم، والمكتب الوطني لحقوق الأطفال والمراهقين، والمكتب الوطني للأسرة، والمكتب الوطني لسياسات المرأة، والمكتب الوطني للشباب.

190- وتتولى الوزارة أيضاً أمين(ة) المظالم(ة) الوطني(ة) لحقوق الإنسان، المسؤول(ة) عن تلقي التقارير والشكاوى المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان وتحليلها وتقديمها، لا سيما تلك التي تؤثر على الفئات السكانية الضعيفة، مثل الأطفال والمراهقين، والمسنين، وذوي الإعاقات، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، والأشخاص المرتبطة أوضاعهم بالشوارع، والشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية والتقليدية، والأشخاص المسلوبة حريتهم.

191- وقناة الاتصال الرئيسة لأمين(ة) المظالم هي "اطلب حقوق الإنسان" "اطلب 100"، وهي خدمة مساعدة هاتفية مجانية أو خط اتصال مباشر يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. ويدرب المساعدون على تلقي الشكاوى الواردة وإحالتها وفق الأصول حسب طبيعتها. وإضافة إلى ذلك، يعد الخط "اطلب 100" أداة هامة أيضاً لِمُنْهَجة الإحصاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وتوفير التوجيه اللازم لتعديل السياسات وتصحيحها، واتخاذ إجراءات أخرى موجهة نحو حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ويوجد البرنامج حالياً قيد المراجعة قصد زيادة فعاليته وتغطيته.

192- ويضاف إلى ذلك أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يخضع رسمياً لهيكل الوزارة، بعد أن حل محل مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان في عام 2014. والمجلس هيئة جماعية تضم ممثلين عن الوكالات العامة والمجتمع المدني؛ وهو مكلف بتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها من خلال إجراءات لمنع التصرفات والمواقف، التي تهدد حقوق الإنسان أو تنتهكها، والحماية منها وتصحيحها والمعاقبة عليها. وهو مسؤول عن تلقي الاتهامات أو الشكاوى المرتبطة بالأفعال غير المشروعة أو المواقف المخالفة لحقوق الإنسان وعن تقييم المسؤوليات ذات الصلة.

193- وفي إطار السلطة التشريعية الاتحادية، كما ذكر آنفاً، يوجد في الكونغرس الوطني لجان مسؤولة عن حقوق الإنسان ضمن هيكلها الدائم. وفي مجلس النواب، تقع حقوق الإنسان تحت مسؤولية لجنة حقوق الإنسان والأقليات، في حين يعالج هذه المسائل في مجلس الشيوخ الاتحادي لجنة حقوق الإنسان والتشريعات التشاركية.

194- وفي إطار السلطة القضائية الاتحادية، يضطلع مجلس العدالة الوطني بدور هام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البرازيل، مثل حقوق الأشخاص المسلوبة حريتهم. وهو أساسي لضمان احترام الالتزامات القانونية التي تنص عليها الصكوك البرازيلية والدولية.

195- وفي إطار مكتب المدعي العام الاتحادي، يشجع مكتب أمين المظالم الوطني الحوار ويقترح مسارات عمل تتعلق بالمؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني، بغية التغلب على التحديات التي تعترض سبيل أعمال حقوق الإنسان في البرازيل إعمالاً تاماً. ومن المهم خاصةً حماية الحقوق الفردية والجماعية والمنتشرة غير القابلة للتصرف والدفاع عنها.

196- وأخيراً، يكتسي مكتب محامي المساعدة القضائية الاتحادي ومكاتب محامي المساعدة القضائية في الولايات أهمية قصوى في حماية حقوق الإنسان وصورها في البلد. وهي معاً تكفل الوصول إلى العدالة، لا سيما لمن يعيشون أوضاعاً هشّة دون إمكانيات مالية تمكنهم من تحمل تكاليف الخدمات القانونية.

٤٤ البرازيل في منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان

197- تقدر البرازيل تقديراً بالغاً منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، التي تتألف من لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وبعد تصديق البرازيل على الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في عام 1992، قبلت اختصاص محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في عام 1998.

198- وقررت المحكمة العليا البرازيلية أن أحكام الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان تحل محل القوانين واللوائح الوطنية العادية. وهكذا، أكدت أن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وإن لم تعتمد بالأكثريّة المؤهلة اللازمة للموافقة على التعديلات الدستورية في الكونغرس الوطني، فإن قوتها أعلى من قوة القانون العادي في التسلسل الهرمي للقوانين. وكثيراً ما يشار إلى القضايا البارزة في منظومة البلدان الأمريكية التي تشمل البرازيل بوصفها معايير للأحكام القانونية الصادرة عن المحاكم المحلية، وكذلك لوضع سياسات عامة تهدف إلى عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان، مثل قضيتي ماريا دا بينيا، بشأن العنف المنزلي، وخوسيه بيريرا، بخصوص الرق.

لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان

199- كان لدى البرازيل، وقت كتابة هذا التقرير، 188 قضية معروضة على لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، منها 84 شكوى في مرحلة المقبولية، و9 قضايا أسفرت عن تسويات ودية، و12 قضية في مرحلة المقبولية والأسس الموضوعية، و45 قضية في مرحلة الأسس الموضوعية، و16 قضية تمتثل للتوصيات، و22 قضية عبارة عن أوامر قضائية أولية.

محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان

200- إضافة إلى ذلك، هناك 11 قضية تتعلق بالبرازيل توجد حالياً قيد نظر محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان: 4 تدابير تحفظية (المعهد الجنائي لبلاسيدو دي سان كارفاليو في عام 2017، والمركب السجني كورادو في عام 2014، والمركب السجني بيدرينياس في عام 2014، ومرفق الاحتجاز الاجتماعي - التعليمي في عام 2011)، و6 قضايا تحقّق من قضاء العقوبة (زيمبس لوبيز في عام 2006، وسيتيمو غاربالدي في عام 2009، وغومس لوند وآخرون - حرب عصابات أراغوايا في عام 2010، وعمّال "فازيندا برازيل فيردى" في عام 2016، وكوسمي روسا جينوفيفا وآخرون - وفافيل نونا برازيليا في عام 2017، وشعوب "كسوكورو" الأصلية وأفرادها في عام 2018). وهناك قضية واحدة في مرحلة الجواب حالياً (فلاديمير هرتسوغ وأكثر). ونظراً لقبول البرازيل اختصاص لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، فإن الأحكام الصادرة عنها ذات أثر ملزم للنظام القانوني البرازيلي.

جيم - الإطار القانوني لتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

1^٦ الاستراتيجية الوطنية للتنمية وحقوق الإنسان

201- ما برحت البرازيل، على مدى العقود القليلة الماضية، تتتهج نُهجاً قائماً على حقوق الإنسان في تنفيذ البرامج والسياسات العامة. ويشهد التقدم المحرز في الحد من عدم المساواة الاجتماعية والفقر، وكذلك التعليم والصحة والعمل وفي المجال الاجتماعي، على أهمية إدماج إطار لحقوق الإنسان في سياسات الدولة.

202- وفي هذا الصدد، تقوم السياسات الحكومية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نُهج مشتركة بين القطاعات وشاملة لعدة قطاعات. وتنفذ مختلف الهيئات العامة التابعة للسلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، وكذلك الوحدات الاتحادية، مبادرات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بهدف الوصول إلى جميع أفراد الجمهور وجميع المواطنين في البلد.

203- وفي عام 1996، اعتمدت البرازيل البرنامج الوطني الأول لحقوق الإنسان الذي يحدد مبادئ توجيهية للإجراءات التي يتعين على الحكومة الاتحادية اتخاذها فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتدعيم منظور السياسات العامة الشامل لعدة قطاعات، على النحو الوارد في الوثيقة الأساسية الموحدة السابقة. وفي عام 2002، أعيد النظر في البرنامج وحُدث ووسع نطاقه بإدراج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي أسفر عن نشر البرنامج الوطني الثاني لحقوق الإنسان.

204- وفي عام 2009، بعد نقاش واسع النطاق بين الوكالات العامة على مستوى الاتحاد والولايات والبلديات، بما في ذلك المجتمع، اعتمدت الحكومة الاتحادية البرنامج الوطني الثالث لحقوق الإنسان. وإذ أعاد هذا البرنامج التأكيد على طابع حقوق الإنسان المترابط وغير القابل للتجزئة، وإذ اعترف بالأدوار المختلفة التي تضطلع بها جميع الكيانات في النظام الاتحادي، فإنه حدد 25 مبدأً توجيهياً، و82 هدفاً استراتيجياً، و521 إجراءً برنامجياً. وحددت الخطة الوكالات المنفذة للسلطة التنفيذية الاتحادية وقدمت توصيات إلى الوحدات الاتحادية وإلى فروع الحكومة الأخرى.

205- ويحدد البرنامج الوطني الثالث مبادئ توجيهية متصلة بالسياسات، وفقاً لستة محاور متعددة القطاعات: '1' التفاعل الديمقراطي بين الحكومة والمجتمع المدني؛ '2' التنمية وحقوق الإنسان؛ '3' تعميم الحقوق في سياق عدم المساواة؛ '4' الأمن العام، والوصول إلى العدالة، ومكافحة العنف؛ '5' ثقافة حقوق الإنسان والتثقيف بها؛ (6) الحق في الذاكرة والحقيقة.

206- وفي عام 2010، أنشئت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بمتابعة البرنامج ورصده لتنسيق ورصد تنفيذ البرنامج الوطني الثالث. وأدرجت الأهداف المحددة في البرنامج في أدوات التخطيط والميزانية التي وضعتها الحكومة الاتحادية عملاً بخطة الميزنة المتعددة السنوات.

207- وتعتمد الحكومة البرازيلية أيضاً على المراكز المرجعية لحقوق الإنسان لتعميم سياسات حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد وإدماجها على المستوى المحلي. وتهدف المراكز المرجعية إلى تعبئة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والخاصة لدعم المؤسسات المحلية، وضّم مدخلات ومقترحات للسياسات العامة والإجراءات الموجهة نحو تنفيذ البرنامج الوطني الثالث لحقوق الإنسان.

208- ولضمان الرصد والمتابعة المستمرين للإجراءات الحكومية لتنفيذ سياسات حقوق الإنسان، أطلقت البرازيل في عام 2014 النظام الوطني لمؤشرات حقوق الإنسان. ويسعى هذا النظام إلى تنسيق الإجراءات التي تتخذها الوكالات العامة والوكالات الدولية والمجتمع المدني، وبمكّن من تقييم الأعمال التدريجي لحقوق الإنسان من خلال مصفوفة متكاملة من المؤشرات الاجتماعية. وتعتمد الحكومة

البرازيلية أيضاً على مجموعة منظمة من المؤشرات وضعتها وكالات اتحادية مختلفة، مثل إدارة تكنولوجيا المعلومات لنظام الصحة الموحد (DATASUS)، ووزارة الصحة، والسجل الموحد للبرامج الاجتماعية، ووزارة المواطنة، والتعداد المدرسي، ووزارة التعليم، والمسح الوطني لمعلومات السجون، ووزارة العدل والأمن العام، والمسوح الوطنية والإقليمية للمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، ومعهد البحوث الاقتصادية التطبيقية.

209- وستقدم قريباً إلى المجتمع الدراسات التحضيرية لوضع برنامج وطني جديد لحقوق الإنسان.

2⁶ المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان ومشاركة المجتمع المدني

210- تسلم الحكومة البرازيلية بأهمية التنسيق مع منظمات المجتمع المدني لضمان فعالية سياسات حقوق الإنسان وكفاءتها. وكانت هذه إحدى التوصيات الرئيسية التي قدمتها الأمم المتحدة إلى أعضائها، عملاً بالأحكام الواردة في مبادئ باريس. ويوجد في البرازيل في هذا الصدد عدد من المجالس المواضيعية المعنية بقضايا حقوق الإنسان المتصلة بالدفاع عن حقوق ذات طبيعة متعددة، وهو إجراء أساسي نفذته الحكومة البرازيلية لتدعيم الإجراءات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

211- ولدى وزارة حقوق الإنسان في هذا الصدد هيئات جماعية مواضيعية مختلفة، منها: '1' المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛ '2' اللجنة الوطنية للتحقيق في مجال حقوق الإنسان؛ '3' المجلس الوطني لمكافحة التمييز؛ '4' اللجنة الوطنية للقضاء على الرق؛ '5' اللجنة الخاصة المعنية بالوفيات والاختفاءات السياسية؛ '6' اللجنة الوطنية لاحترام التنوع الديني؛ '7' اللجنة الوطنية لمنع التعذيب ومكافحته؛ '8' المجلس الوطني لتعزيز المساواة العرقية؛ '9' المجلس الوطني لحقوق الأطفال والمراهقين؛ '10' المجلس الوطني لحقوق المسنين؛ '11' المجلس الوطني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

212- وفي إطار السلطة التنفيذية الاتحادية، من المهم أيضاً تسليط الضوء على '1' المجلس الوطني لحقوق المرأة، ومكتب سياسات المرأة؛ '2' المجلس الوطني للسياسات الجنائية والإصلاحية، والمجلس الوطني للأمن العام، واللجنة الوطنية للاجئين، والمجلس الوطني لسياسات السكان الأصليين؛ '3' مجلس الهجرة الوطني في وزارة الاقتصاد.

213- وإضافة إلى الهيئات الجماعية، تعقد البرازيل مؤتمرات وطنية مواضيعية بشأن حقوق الإنسان تعتبر وسائل أساسية لإرساء البناء الجماعي للإطار المؤسسي القانوني والسياسي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها مع المجتمع المدني. ففي عام 2016، نظمت الحكومة المؤتمر الوطني الثاني عشر لحقوق الإنسان، الذي يهدف إلى استعراض سياسات حقوق الإنسان في البلد وإعادة تأكيد التزامات البرنامج الوطني الثالث لحقوق الإنسان. وجمعت أكثر من ألفي شخص من البلد بأسره لوضع مبادئ توجيهية للسياسات العامة في مجال حقوق الإنسان، تحت شعار "حقوق الإنسان للجميع: الديمقراطية والعدالة والمساواة". وفي أيار/مايو 2018، عُقد المؤتمر الوطني الرابع لتعزيز المساواة العرقية تحت شعار "البرازيل في عقد البرازيليين من أصل أفريقي: الاعتراف والعدالة والتنمية والمساواة في الحقوق". وأتاح المؤتمر منبراً هاماً لقادة المجتمع المدني وممثلي البلديات وحكومات الولايات والحكومة الاتحادية لتبادل الآراء بشأن السياسات العامة لمكافحة العنصرية في البرازيل. وعُقدت الدورات السابقة للمؤتمر في عام 2005 و2009 و2013.

3⁶ التحقيق في مجال حقوق الإنسان

214- لدى الحكومة البرازيلية، التي تعتبر التحقيق أداة أساسية لتعزيز الحقوق، وسائل شتى لتعزيز ونشر معارف حقوق الإنسان المتعلقة بقضايا مواضيعية على الصعيدين الإقليمي والوطني.

215- وفي عام 2006، بعد مناقشة واسعة النطاق مع خبراء وممثلين عن المجتمع المدني والمؤسسات العامة والخاصة، ومنظمات دولية، اعتمدت الخطة الوطنية للثقيف في مجال حقوق الإنسان، في جملة أهداف، لتشجيع الحكومة والمجتمع المدني على اتخاذ مبادرات بشأن الثقيف في مجال حقوق الإنسان من خلال إجراءات مشتركة، استناداً إلى نهج مقطعية بخصوص الثقيف في مجال حقوق الإنسان في السياسات العامة. وتسعى أيضاً إلى تشجيع إنشاء وتدعيم المؤسسات والمنظمات المعنية بالثقيف في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات والبلديات. والأهداف والمبادئ التوجيهية للخطة منظمة حول خمسة محاور عمل رئيسة: '1' التعليم الابتدائي؛ '2' التعليم العالي؛ '3' التعليم غير النظامي؛ '4' تثقيف المهنيين العاملين في نظام العدالة وموظفي الأمن العام؛ '5' التعليم والإعلام.

216- وساهمت الخطة بعد اعتمادها في إنشاء 14 لجنة حكومية للثقيف في مجال حقوق الإنسان. وشجعت عددا من المبادرات في الميدان، بما فيها المبادرات الموجهة نحو التعليم الابتدائي والعالي والمتعلقة بالتعليم غير النظامي. وتنسق وزارة شؤون المرأة والأسرة وحقوق الإنسان، من خلال المكتب الوطني للمواطنة، تنفيذ الخطة وتدعم تشغيل وإنشاء لجان للثقيف في مجال حقوق الإنسان في الولايات والبلديات.

217- وفي عام 2016، أطلقت وزارة حقوق الإنسان بمعية وزارة التعليم "العهد الجامعي الوطني لتعزيز احترام التنوع وثقافة السلام وحقوق الإنسان"، الذي يهدف إلى تعزيز الثقيف في مجال حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي في نطاق التعليم والبحوث والتعليم المستمر والإدارة وبرامج الأوساط الجامعية. وفي آب/أغسطس 2017، كان العهد يضم بالفعل أكثر من 300 مؤسسة مسجلة، بما فيها المؤسسات التعليمية والكيانات الداعمة.

4' التعاون البرازيلي من أجل التنمية الدولية

218- على مدى العقد الماضي، كثفت البرازيل إجراءاتها الرامية إلى توثيق التعاون من أجل التنمية الدولية. وعرضت الحكومة مبادرات ذات صلة بالتعاون التقني الدولي، خاصة بشأن حقوق الإنسان. وفي الجملة، تنقل البرازيل المعارف والتكنولوجيات الوطنية وتشاركها مع إمكانية تكييفها واستيعابها، وإحداث آثار إيجابية في التنمية المستقلة لبلدان أخرى.

219- ووكالة التعاون البرازيلية مسؤولة عن تنسيق البرامج والمشاريع البرازيلية المتعلقة بالتعاون التقني. وظلت أثناء السنوات الثلاثين من وجودها تنفذ مبادرات تعاون من خلال حوالي 4000 نشاط بلغت قيمتها أكثر من 6 مليارات دولار أمريكي في شكل تمويل وطني إلى جانب 1,5 مليار دولار أمريكي في شكل تمويل مشترك أجنبي. وبين عامي 2000 و2014، تطورت العمليات المالية للوكالة؛ وتمثل مجموع ميزانيتها، وعمليات التحويل إلى المنظمات الدولية، وتحويل الأموال من أجل أعمال التعاون التقني، تطورا إيجابيا، لا سيما في الفترة من عام 2009 إلى عام 2013.

الجدول 78

تطور العمليات المالية لوكالة التعاون البرازيلية. البرازيل، من عام 2000 إلى عام 2014

البرازيل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
	2 022 256	3 242 264	3 342 588	1 974 424	722 017	905 668	5 308 508	3 660 637

البرازيل	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
	7 001 556	19 383 814	37 819 613	27 003 724	19 812 763	13 942 230	7 099 064

المصدر: وكالة التعاون البرازيلية.

دال - عملية تقديم التقارير على الصعيد الوطني

220- تتولى وزارة شؤون المرأة والأسرة وحقوق الإنسان حالياً، من خلال مكتب تنسيق التقارير الدولية التابع لشعبة الشؤون الدولية، مسؤولية إعداد التقارير والبلاغات امتثالاً للالتزامات الناشئة عن تصديق الحكومة البرازيلية على المعاهدات الدولية. ويُضطلع بهذا العمل بالتعاون مع المكاتب المواضيعية للوزارات التي لها ولايات محددة بشأن المسائل المشار إليها في الصكوك.

221- وتُعد التقارير والبيانات استناداً إلى معلومات من وكالات عامة شتى تابعة للحكومة البرازيلية تنسق الإجراءات والسياسات المتعلقة بالمواضيع التي يتناولها كل صك. وبناء على ذلك، تتاح المعلومات المتعلقة بالموضوع وتجهز وتقدم في التقارير، ثم تُحال إلى وزارة الخارجية المسؤولة عن التنسيق بين وكالات الحكومة الاتحادية. وتُعد التقارير مع مراعاة المبادئ التوجيهية التي حددها هيئات المعاهدات الدولية.

222- ويشترك المجتمع المدني في عملية صياغة الوثائق من خلال المشاورات العامة وجلسات الاستماع، وكذلك من خلال المناقشات مع مختلف الهيئات الجماعية، التي تمكّن من تقديم الاقتراحات، والتصويبات، والمعلومات الجديدة.

223- وأخيراً، من الضروري الإبلاغ بأن الحكومة البرازيلية ترصد وتتابع التوصيات والالتزامات الدولية، وتسهم في تدعيم سياسات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أكملت الحكومة في عام 2014 المرحلة الأولى من مرصد التوصيات الدولية لحقوق الإنسان - وهو منصة على الإنترنت تتضمن التوصيات الموجهة إلى البرازيل في نطاق الأمم المتحدة ومنظومة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية. وتوجد المنصة قيد المراجعة حالياً.

224- وأثرت التغييرات التي طرأت على الهيكل الإداري للوكالات المعنية بحقوق الإنسان في البرازيل، على مدى السنوات القليلة الماضية، على استمرارية صياغة التقارير. ولتجاوز هذه العقبات، أنشأت الإدارة الحالية هياكل مخصصة، ووفرت التدريب، وأنشأت مسارات عمل طويلة الأجل وإجراءات روتينية لوفاء بالمواعيد النهائية لتقديم التقارير المحددة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتقديم التقارير المتأخرة.

ثالثاً - معلومات عن عدم وجود التمييز، وتحقيق المساواة، والموارد الفعالة

الإطار القانوني البرازيلي لمكافحة التمييز

225- ما برح الإطار القانوني والمعياري البرازيلي يتحسن مع مرور الزمن، فوفر حماية واسعة النطاق لضحايا جميع أنواع التمييز. والدستور الاتحادي البرازيلي لعام 1988 هو الإطار القانوني الرئيس لإنفاذ حقوق الإنسان في البرازيل وهو دليل أولي للقوانين واللوائح والسياسات العامة في البلد. وينص الدستور على حقوق مدنية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية شاملة توجه أعمال الحكومة وفروعها الثلاثة ووحدها الاتحادية، محددًا المعايير القانونية للنظام القانوني البرازيلي برمته.

التمييز والمساواة العرقية

- 226- على مدى العقدين الماضيين، أقامت البرازيل إطاراً قانونياً ومؤسسياً هاماً لمكافحة العنصرية وتعزيز المساواة العرقية وحماية ضحايا التمييز العنصري.
- 227- وفي عام 1989، اعتمدت الحكومة البرازيلية القانون رقم 7716 الذي يجرم التمييز العنصري والذي ينص على المعاقبة على الجرائم الناجمة عن التمييز أو التحيز المرتبط بالعرق أو اللون أو الأصل الإثني أو الدين أو الأصل القومي.
- 228- وعلى المستوى المؤسسي، أنشئ في عام 2003 المكتب الوطني لسياسات تعزيز المساواة العرقية الذي يعتبر معلمة هامة لإضفاء الطابع المؤسسي على إجراءات مكافحة التمييز العنصري في البلد وتعزيزها. وهذه الوكالة، التي تشكل حالياً جزءاً أصيلاً من وزارة شؤون المرأة والأسرة وحقوق الإنسان، لها ولاية شاملة لعدة قطاعات لتعزيز السياسات الإيجابية وحماية حقوق الأشخاص والجماعات العرقية والإثنية المتأثرة بالتمييز العنصري وغيره من أشكال التعصب.
- 229- وفي عام 2010، اعتمد القانون رقم 12288 النظام الأساسي للمساواة العرقية، الذي يهدف إلى ضمان تكافؤ الفرص الفعال للسكان البرازيليين من أصل أفريقي، إضافة إلى تعزيز الهوية الوطنية البرازيلية. وأمدت الحكومة بالأدوات والصلاحيات اللازمة لاتخاذ إجراءات ملموسة دفاعاً عن الحقوق الفردية والجماعية والإثنية المنتشرة غير القابلة للتصرف، وكذلك لمكافحة التمييز وغيره من أشكال التعصب الإثني.
- 230- وكان النظام الأساسي مسؤولاً أيضاً عن توطيد النظام الوطني لتعزيز المساواة العرقية، الذي ينظمه المرسوم رقم 8136/2013. ويضطلع أمين المظالم الوطني المعني بالمساواة العرقية، في إطار هيكل النظام الوطني، بمسؤولية تلقي الشكاوى المتعلقة بالعنصرية والتمييز العنصري وإحالتها إلى الكيانات الحكومية المختصة.
- 231- وإضافة إلى ذلك، شجع النظام الأساسي على اعتماد الحكومة البرازيلية إجراءات إيجابية. وخصص القانون رقم 12990/2014 نسبة 20 في المائة من الشواغر للوظائف التي تقدمها الإدارة العامة الاتحادية للبرازيليين من أصل أفريقي. وكفل القانون رقم 12711/2012 تخصيص 50 في المائة من أماكن الطلاب في جميع المعاهد والجامعات الاتحادية لخريجي المدارس العامة، مع توزيع الشواغر على البرازيليين من أصل أفريقي والسكان الأصليين بنسبة تعادل نسبة السكان المحليين.
- 232- وجمعت "الخطة الوطنية للتنمية المستدامة للشعوب والمجتمعات المحلية التقليدية من أصل أفريقي" في الفترة 2013-2015 الإجراءات الرامية إلى تعزيز الإدماج المنتج وضمان الحقوق وحماية التراث الثقافي والتقاليد الأفريقية في البرازيل. وفي عام 2013، أُطلق "نظام رصد السياسات الرامية إلى تعزيز المساواة العرقية"، مع إتاحة الوصول المجاني على الإنترنت إلى المعلومات المتعلقة بتشخيص "خطة منع العنف ضد الشباب البرازيليين من أصل أفريقي" (برنامج "جوفنتودي فيفا" (Juventude Viva)) ورصدها، وبرنامج "البرازيل كويلومبولا" (Brasil Quilombola).
- 233- وأخيراً، تكشف المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية عن تحسن في الظروف المعيشية للسكان البرازيليين من أصل أفريقي، وكذلك في إمكانية الحصول على الخدمات والحقوق العامة، وذلك انعكاساً لمبادرات تعزيز المساواة العرقية على مدى العقدين الماضيين. واستناداً إلى المؤشرات الاجتماعية الوطنية، يمكن التأكيد على أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان البرازيليين من أصل أفريقي تحسنت في العديد من الحالات أكثر من متوسط السكان عموماً. غير أن البرازيليين من أصل أفريقي لا يزالون يعانون الحرمان مقارنة بالبرازيليين البيض، وفقاً لجميع المؤشرات التي خضعت للتحليل. وبالنسبة لمجتمعات الكويلومبولا المحلية، فإنها تصطدم أيضاً بمشكلة الدفاع عن حقها في أراضي الأجداد.

المساواة بين الجنسين والتميز

234- في عام 2002، أنشئ مكتب سياسات المرأة بوصفه هيئة مستقلة؛ وهو مكلف بتنسيق وتنفيذ السياسات العامة الموجهة إلى تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة. واضطلعت اللجنة، من أجل أداء مهامها، بتشخيص متعدد الأبعاد لأوجه عدم المساواة بين الجنسين، استناداً إلى الخطط الوطنية لسياسات المرأة. وتتاول الخطة الوطنية، في جملة ما تتناول، المساواة في سوق العمل، والرعاية الصحية الشاملة، ومكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعزيز دور المرأة ومشاركتها في مواقع صنع القرار، بما في ذلك في مجال السياسة.

235- وفيما يتعلق بالعنف المنزلي، ساهم القانون رقم 11340/2006، المعروف بقانون ماريا دا بينها، في إنشاء آليات للمعاقبة على العنف المنزلي والأسري ضد المرأة بنصّه على تدابير لوقاية المرأة ومساعدتها وحمايتها في حالات العنف. ومن التشريعات الهامة الأخرى التي سُنّت في السنوات القليلة الماضية القانون رقم 12845/2013 الذي ينص على تقديم مساعدة إلزامية وشاملة لمن يتعرضون للعنف الجنسي، والقانون رقم 13104/2015 الذي يصنف قتل الإناث على أنه جريمة شنيعة.

236- وفي عام 2013، أنشأت الحكومة الاتحادية برنامج "المرأة - العيش بلا عنف" الذي يتألف من ستة أعمال استراتيجية لمكافحة العنف ضد المرأة: '1' إنشاء "بيت المرأة البرازيلية"؛ '2' إنشاء مراكز مساعدة المرأة في مناطق الحدود الجافة؛ '3' مرافق متنقلة لمساعدة النساء المعرضات للعنف في المناطق الريفية ومناطق الغابات؛ '4' توسيع مراكز مساعدة المرأة؛ '5' تقديم مساعدة متخصصة إلى ضحايا العنف الجنسي؛ '6' حملات التوعية المستمرة. والإجراءات التي يتخذها المكتب، إلى جانب تنفيذ القوانين واللوائح، ضرورة للتغلب على التحديات الراهنة التي يمثلها العنف ضد المرأة في البرازيل.

237- وتشمل التدابير الإضافية الموجهة إلى المرأة ما يلي: '1' إصدار التعديل الدستوري رقم 72/2013 الذي زود العاملين المنزليين بنفس حقوق العمال التي يتمتع بها العمال الآخرون؛ '2' توسيع نطاق برنامج المساواة بين الجنسين والأعراق؛ '3' توسيع نطاق استحقاقات الضمان الاجتماعي (التقاعد بسبب السن، والتقاعد بسبب العجز، وإجازة المرض المدفوعة الأجر، وإجازة الأمومة المدفوعة الأجر) لتشمل ربات البيوت المنخفضات الدخل.

238- وفيما يتعلق بمواقع صنع القرار السياسي، حدد القانون رقم 12034/2009 شرط أن تحتفظ جميع الأحزاب والائتلافات بما لا يقل عن 30 في المائة من مناصب المرشحين للنساء. ورغم العدد القياسي للمنتخبات في البرازيل في الانتخابات العامة الأخيرة، لا يزال تمثيل المرأة في الشأن السياسي دون المستوى.

الأشخاص ذوي الإعاقة

239- في عام 1989، اعتمد الكونغرس القانون رقم 7853 الذي ينص على قواعد عامة لممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة حقوقهم الفردية والاجتماعية ممارسة كاملة، وحظر التمييز أو التحيز على أساس الإعاقة، وتعزيز إدماجهم الاجتماعي الفعال في جميع مستويات المجتمع. وفي عام 1991، سُنّ القانون رقم 8213، المعروف باسم قانون الحصص، الذي ينص على شرط تخصيص الشركات التي لديها 100 موظف أو أكثر ما بين 2 و5 في المائة من وظائفها لعمال أعيد تأهيلهم أو للأشخاص ذوي إعاقة. وفيما يخص الحق في الوصول، يحدد القانون رقم 10098، الذي اعتمد في عام 2000، القواعد العامة والمعايير الأساسية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أو ذوي القدرة المحدودة على الحركة.

240- وقد تحقق مزيد من التقدم الكبير بسن القانون رقم 13146/2015، المعروف باسم النظام الأساسي للأشخاص ذوي الإعاقة أو قانون الإدماج البرازيلي. واستناداً إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، نصّ هذا القانون على ما يلي: '1' استحداث المساعدة على الإدماج؛ '2' تعديل القانون المدني البرازيلي بحيث يعترف بالأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة؛ '3' توسيع نطاق قواعد الوصول في الهندسة المعمارية والاتصالات. ومن النتائج الملحوظة الأخرى تنفيذ خطة الأمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أُطلقت في عام 2011.

241- وتناول برنامج تيسير الوصول، الذي أقرته محكمة التصديق على الانتخابات في عام 2012، الحقوق السياسية للمعاقين. وينص القانون رقم 13409/2016 على حجز أماكن للأشخاص ذوي الإعاقة في الدورات المهنية في المدارس الثانوية أو التعليم العالي في مؤسسات التعليم الاتحادية.

242- ويضاف إلى ذلك أن الحكومة الاتحادية أنشأت في عام 2010 المكتب الوطني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن وزارة شؤون المرأة والأسرة وحقوق الإنسان. وهذا المكتب مسؤول، ضمن اختصاصات أخرى، عن تنسيق الإجراءات الرامية إلى منع جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة والقضاء عليها وتعزيز إدماجهم الكامل في المجتمع.

243- ورغم التقدم الذي أحرز، ترى البرازيل من الضروري تنفيذ تدابير رصد منتظمة لجميع القوانين واللوائح المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. ولا يزال خط الاتصال المباشر "اطلب 100" يسجل انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة. ففي عام 2015، على سبيل المثال، تلقى أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان أكثر من تسعة آلاف شكوى تتعلق بالتعدي على حقوق هذه الفئة من السكان.

المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية

244- في عام 2011، اعترفت المحكمة العليا البرازيلية بالأسر من نفس الجنس، الأمر الذي منح الأزواج المثليين الحق في المعاشرة بدون زواج. واستناداً إلى القرار رقم 175/2013 الصادر عن مجلس العدالة الوطني، لا يجوز لمكاتب العدل في جميع أنحاء البرازيل رفض إقامة حفلات زواج مدنية من نفس الجنس أو رفض تحويل المعاشرات بدون زواج إلى زيجات.

245- ولا يزال هناك قلق بشأن احترام أوساط المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، الذي كان موضوع سياسات عامة شاملة.

المسنون

246- في عام 1994، وضع القانون رقم 8842 السياسة الوطنية للمسنين لإحقيق حقوق المسنين الاجتماعية، وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز اعتمادهم على أنفسهم، وإدماجهم، ومشاركتهم الفعالة في المجتمع. وأنشأ هذا القانون أيضاً المجلس الوطني لحقوق المسنين، إضافة إلى مجالس على مستوى الولايات والبلديات وفي المقاطعة الاتحادية.

247- وفيما يتعلق بحق المسنين في الصحة، ينفذ النظام الصحي الموحد السياسة الوطنية لصحة المسنين منذ عام 1999.

248- واعتمد النظام الأساسي للمسنين، بدوره، في عام 2003 من خلال القانون رقم 10741؛ وهو يوفر إطاراً قانونياً مناسباً للحماية الشاملة للمسنين، بهدف صون حقوقهم في الحياة، والصحة، والغذاء، والتعليم، والثقافة، والترفيه، والعمل، والمواطنة، والحرية، والكرامة، وتعزيز اعتمادهم على أنفسهم في الوقت نفسه.

- 249- وفي عام 2013، أنشئ "الالتزام الوطني بالشيخوخة النشطة" بموجب المرسوم رقم 8114 الذي يهدف إلى تنسيق الجهود التي تبذلها الوحدات الاتحادية لتقدير حقوق المسنين وتعزيزها والدفاع عنها.
- 250- وفيما يتعلق بالتقدم المؤسسي، أنشئ المكتب الوطني لتعزيز حقوق المسنين والدفاع عنها في عام 2016. وتتولى هذه المؤسسة، في إطار وزارة شؤون المرأة والأسرة وحقوق الإنسان، مسؤولية تنسيق ورصد الإجراءات والتدابير الرامية إلى النهوض بالمسنين وحمايتهم والدفاع عنهم، استناداً إلى السياسة الوطنية للمسنين وإلى النظام الأساسي للمسنين.

المهاجرون واللاجئون

- 251- ينص النظام الأساسي للاجئين، إلى جانب القانون رقم 9474/1997، على قواعد تنطبق على اللاجئين والأشخاص الذين يلتمسون اللجوء في البرازيل. واللجنة الوطنية للاجئين مسؤولة عن استعراض الطلبات ومنح الاعتراف بصفة اللاجئ، إضافة إلى توجيه وتنسيق الإجراءات اللازمة لحماية اللاجئين ومساعدتهم وتقديم الدعم القانوني لهم.

- 252- وتوسع التشريعات البرازيلية المفهوم التقليدي للاجئ، حيث تقرر أن اللاجئ هو أي فرد وكل الأفراد الذين يستوفون الشروط التالية: '1' نتيجة الخوف المعقول من الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الفئة الاجتماعية أو الآراء السياسية، يكونون خارج بلدهم الأصلي ولا يستطيعون أو لا يريدون الحصول على حماية هذا البلد؛ '2' بسبب حالة انعدام الجنسية أو لكونهم خارج البلد الذي يقيمون فيه عادة، لا يستطيعون أو لا يريدون العودة إلى هذا البلد بسبب الظروف المبينة في البند السابق؛ '3' يُجبرون، بسبب انتهاك خطير وعم لحقوق الإنسان، على مغادرة بلدهم الأصلي التماساً للجوء في بلد آخر.

- 253- وينص القانون رقم 13445/2017، المعروف أيضاً باسم قانون الهجرة، على حقوق المهاجرين والزوار وواجباتهم، وينظم دخولهم وإقامتهم في البرازيل، ويضع المبادئ والمبادئ التوجيهية للسياسات العامة المتعلقة بالمهاجرين. ووفقاً لما ينص عليه القانون، يخضع قانون الهجرة البرازيلي، ضمن أمور أخرى، لمبدأ عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وتربطها، وببند كراهية الأجانب والعنصرية، وأي شكل آخر من أشكال التمييز، ومنعها، وعدم تجريم الهجرة.

الشعوب الأصلية والأقليات الإثنية

- 254- للبرازيل، فيما يتعلق بالإجراءات الرامية إلى تعزيز حقوق الشعوب الأصلية والأقليات الإثنية الأخرى وحمايتها، إطار قانوني ومؤسسي هام يهدف إلى ضمان حقوقها في تقرير مصيرها، وحماية تراثها الثقافي وعاداتها. ويعد الدستور الاتحادي البرازيلي لعام 1988 عاملاً حاسماً في صون حقوق الشعوب الأصلية والشعوب والمجتمعات المحلية التقليدية في البرازيل.

- 255- وعلى المستوى المؤسسي، أنشئت المؤسسة الوطنية للسكان الأصليين في عام 1967، تليها مؤسسة بالمماريس الثقافية في عام 1988، والمكتب الوطني لسياسات تعزيز المساواة العرقية في عام 2003.

- 256- والمؤسسة الوطنية للسكان الأصليين هي الوكالة المسؤولة عن رسم سياسات السكان الأصليين البرازيليين وتنفيذها، وذلك لتوفير آليات فعالة من المساءلة الاجتماعية والإدارة القائمة على المشاركة، امتثالاً للدستور الاتحادي البرازيلي. وتخضع مؤسسة بالمماريس الثقافية لهيكلية أمانة الثقافة، وتتمثل ولايتها في تعزيز الثقافة البرازيلية-الأفريقية والحفاظ عليها، ووضع سياسات عامة تدعم مشاركة السكان البرازيليين من أصل أفريقي في عملية تنمية البلد وتنفيذها.

257- وترسي المبادئ التوجيهية وأسس التعليم الوطني لعام 1996 وخطة التعليم الوطني لعام 2001 أساس المبادرات التعليمية المقدمة للشعوب الأصلية، التي تهدف إلى تعزيز حق الشعوب الأصلية في عملية تعليمية تقوم على الاعتراف بتنوعها الاجتماعي والثقافي واللغوي، واستقلالها، وأهميتها، وتقدير هذه الجوانب.

258- وأدرج القانون رقم 2003/10639 والقانون رقم 2008/11645 في المناهج الدراسية الرسمية لنظامي التعليم العام والخاص موضوع "تاريخ البرازيليين من أصل أفريقي والسكان الأصليين وثقافتهما". وتضع خطة التعليم الوطنية لعام 2014 مبادئ توجيهية لإدراج تاريخ البرازيليين من أصل أفريقي والسكان الأصليين وثقافتهما في المناهج الدراسية.

259- ويمنح برنامج "المنحة الدائمة"، الذي أنشئ في عام 2013، معونة مالية للطلاب الذين يعانون أوضاعاً اجتماعية - اقتصادية هشّة ولطلاب الشعوب الأصلية والكويلوبولا المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الاتحادية من أجل الحد من التفاوت الاجتماعي وتشجيع ديمومة دراستهم وإكمالهم إياها.

260- وفي عام 2007، وضع المرسوم رقم 6040 السياسة الوطنية للتنمية المستدامة للشعوب والمجتمعات المحلية التقليدية قصد تأمين الاعتراف بالحقوق المتعلقة بالأراضي والحقوق الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والثقافية وتعزيزها وضمانها.

261- ووُضعت السياسة الوطنية للإدارة البيئية لأراضي السكان الأصليين بموجب المرسوم رقم 2012/7747، استناداً إلى عملية تشاور وبناء جماعي مع الشعوب الأصلية. وتركز هذه السياسة على حماية أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها والحفاظ عليها، وضمان سلامة تراثها، وتحسين نوعية حياتها، وتنميتها المادية والثقافية الكاملة.

262- ورغم التقدم المعياري الذي أحرزه الدستور الاتحادي البرازيلي والمعاهدات الدولية التي تعد البرازيل طرفاً فيها، لا تزال الشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية والتقليدية من بين أكثر الفئات ضعفاً بين سكان البرازيل، بالنظر إلى المؤشرات الاجتماعية مثل وفيات الأطفال وسوء التغذية والصحة والتعليم وغيرها. وتتخذ الحكومة البرازيلية تدابير وتنفيذ مبادرات للتصدي لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وإصدار الوثائق الأساسية، بما فيها شهادات الميلاد، والحصول على استحقاقات الضمان الاجتماعي، والمساعدة، والحماية الاجتماعية.

263- ومع أن السجل المدني ليس شرطاً مسبقاً لتمتع الشعوب الأصلية بالحقوق التي يكفلها الدستور، فإنه أداة هامة للوصول إلى البرامج الحكومية للإدماج الاجتماعي، والضمان الاجتماعي وحقوق العمل، وتسجيل الناخبين، والخدمات العامة، مثل فتح الحسابات المصرفية. ويأمر الالتزام الوطني بالقضاء على نقص تسجيل المواليد الأحياء وتوسيع نطاق الحصول على الوثائق الأساسية، المنشأ بالمرسوم رقم 2007/6289، وزارة شؤون المرأة والأسرة وحقوق الإنسان، من خلال المكتب الوطني للمواطنة، بمعالجة أوضاع السكان الذين يعيشون أوضاعاً هشّة، مثل الشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية والتقليدية.

264- ووُضعت مبادرات لتعزيز الحقوق الاجتماعية وحقوق المواطنة للشعوب الأصلية من خلال التنسيق بين المؤسسات، وكذلك من خلال المشاركة والحوار الاجتماعيين. وفي هذا الصدد، أنشأ المرسوم رقم 2015/8593 المجلس الوطني لسياسات الشعوب الأصلية، بوصفه هيئة جماعية ذات مركز استشاري؛ وهو مسؤول عن إعداد السياسات العامة الموجهة إلى الشعوب الأصلية ورصدها وتنفيذها.

السكان المرتبطة أوضاعهم بالشوارع

265- رُسمت السياسة الوطنية للسكان المرتبطة أوضاعهم بالشوارع ولجنة الرصد والمراقبة المشتركة بين القطاعات التابعة لها في عام 2009 بموجب المرسوم رقم 7053. وتنفذ هذه السياسة بطريقة لا مركزية ومنسقة من طرف الوحدات الاتحادية والحكومة الاتحادية، وتهدف، في جملة أمور، إلى ضمان الوصول الشامل والمبسط والمأمون إلى الخدمات والبرامج، وإدماج السياسات العامة للصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية والإسكان والأمن والثقافة والرياضة والترفيه والعمل والدخل. وإضافة إلى ذلك، تقترح إجراءات تثقيفية دائمة تساهم في ترسيخ ثقافة الاحترام والأخلاق والتضامن بين السكان المرتبطة أوضاعهم بالشوارع والفئات الاجتماعية الأخرى. وتعد اللجنة خطط عمل دورية تتضمن تفاصيل استراتيجيات تنفيذ السياسة المذكورة ورصد تطورها ومراقبته.

266- ووسع القانون رقم 2015/11258 نطاق القانون الأساسي للمساعدة الاجتماعية بحيث يشمل إمكانية تقديم خدمات وبرامج المساعدة الاجتماعية للأشخاص المرتبطة أوضاعهم بالشوارع. وبناء على هذا الفهم، تشمل السياسة الوطنية للمساعدة الاجتماعية السكان المرتبطة أوضاعهم بالشوارع في نطاق نظام المساعدة الاجتماعية الموحد.

267- وفي عام 2013، اعتمدت وزارة الصحة خطة العمل التشغيلية لتعزيز الرعاية الصحية لفائدة السكان المرتبطة أوضاعهم بالشوارع التي تضع مبادئ توجيهية واستراتيجيات قصد التصدي للنفقات وعدم المساواة في حصول السكان المرتبطة أوضاعهم بالشوارع على الخدمات الصحية، وذلك في نطاق النظام الصحي الموحد. وتركز وزارة الاقتصاد، من خلال مكتب العمل، تركيزاً خاصاً على توفير فرص العمل، ومن ثم السكن لهذه الفئة من السكان.